مجلة الصحافة

العدد (30) | السنة الثامنة | صيف 2023

نحن صحفيو العمل الحر

ملف يكتبه صحفيون
عن تجاربهم الخاصة

معهد
الجزيرة للإعلام

جامعة قطر
QATAR UNIVERSITY

UNESCO
United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization
Doha Office

معهد الجزيرة للإعلام
ALJAZEERA MEDIA INSTITUTE

منتدى كليات الصحافة في العالم العربي

الدوحة 14-16 أكتوبر 2023

AJMInstitute

محتويات العدد

4 كيف يتراجع نمو اقتصاد المستقلين في المؤسسات الإعلامية العربية؟
سمية اليعقوبي

10 العمل الحر في الصحافة.. الحرية مقابل التضحية
لندا شلش

14 الصحفيون «الفريلانسرز».. مُقامرون أحرار!
ماجدة أيت لكتاوي

20 الصحفيون الفريلانسرز.. تجارب عربية في مواجهة «الحرس القديم»
بديعة الصوان – عماد المدولي

28 قصص وتجارب حية لصحفيين اختاروا «الفريلانس»
جنى الدهيبي

34 ميرغني.. «الرحلة» الخطرة من التلفزيون إلى اللجوء
محمد ميرغني

38 الصحافة الاستقصائية الرياضية.. «نحن لا نبحث عن الترفيه»
بياتريث بيريرا

44 الحدود بين الحق في الإعلام والحق في الخصوصية
نهلا المومني

50 السيدة أف أم: قصة تجربة إعلامية تدافع عن حقوق الإنسان
نور الفارسي

56 الجانب الإنساني الذي لا يفنى في الصحافة في عصر ثورة الذكاء الاصطناعي
مي شيغينوبو

62 أسلوب «فالراف» في الصحافة الاستقصائية.. «الواقع في الأسفل هناك»
عبد اللطيف حاج محمد

كتّاب المجلة

سمية اليعقوبي

صحفية عُمانية وباحثة في دراسات الصحافة، متخصصة في الإعلام الرقمي.

لندا شلش

صحفية فلسطينية وباحثة في الإعلام والدبلوماسية الرقمية.

ماجدة أيت لكتاوي

صحفية متخصصة في الصحافة الإنسانية، حاصلة على الجائزة المغربية الكبرى للصحافة عام 2017.

عماد المدولي

صحفي ليبي، محرر أخبار ومنتج مقابلات تلفزيونية. عمل في العديد من المؤسسات الإعلامية.

بديعة الصوان

صحفية استقصائية، تعاونت مع العديد من المؤسسات العربية، مهتمة بقضايا الفساد واللاجئين.

جنى الدهيبي

صحفية وباحثة لبنانية، تركز على إنجاز التحقيقات المعمقة، وهي حاليًا طالبة دكتوراه في معهد الآداب الشرقية في جامعة القديس يوسف في بيروت.

محمد ميرغني

صحفي ومذيع أخبار بالتلفزيون السوداني، خريج برنامج زمالة الجزيرة.

بياتريث بيريرا

صحفية رياضية مكسيكية، تعمل مراسلة لمجلة Proceso، تحولت بعض قصصها الرياضية لأفلام وثائقية. تشغل منصب أستاذ زائر في كليات للإعلام.

نهلا المومني

متخصصة في مجال الصحافة وحقوق الإنسان.

نور الفارسي

صحفي وباحث تونسي. حاصل على الماجستير في الصحافة الاستقصائية من جامعة منوبة.

مي شيغينوبو

صحفية وباحثة في مجال الإعلام، تركز على قضايا الشرق الأوسط والثقافة الإعلامية.

عبد اللطيف حاج محمد

صحفي استقصائي سوري مقيم في السويد، عمل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مستكشفاً آثار أزمة اللاجئين والفساد المالي والسياسي.

الصحفيّون الفريلانسرز.. نحو مزيدٍ من الاعتراف

أحدثَ انتشارُ فيروس كورونا تغييرات جذرية على نمط العمل الذي كان سائداً من قبل؛ فلم يعد نموذج «الفريلانس» مجرّد خيار تلجأ إليه الشركات والمؤسسات في لحظات الحاجة، بل اختياراً قادراً على التكيّف مع إدارة الأزمات وتقديم كفاءة عالية.

هذا التغيّر الذي مسّ النظام الهرمي للعمل، لا يمكن فصله تماماً عن تطوّر المنظومة الرأسمالية الليبرالية المؤمنة بقانون السوق: العرض والطلب. ولأنّ الصحافة أصبحت جزءاً من هذه المنظومة، فإنها لم تكن بمعزل عن تأثيرات «العمل المستقل» (الفريلانس)، لتتبناه مؤسّسات صغيرة وكبيرة بأشكال مختلفة مستثمرة حاجاتها إلى كفاءات بمهارات محدّدة ترتبط، أساسا، بالتحوّل الرقمي.

في العالم العربي تبدو تجربة «الفريلانس» خلاصاً ليس للمؤسسات الباحثة عن «أقل كلفة ممكنة» فحسب، إنما أيضاً للصحفيين الذين اضطرّتهم الظروف الاقتصاديّة (فقدان الوظائف، تحسين الأجور... إلخ) أو السياسيّة (المحاكمات، انسداد أفق حرية التعبير... إلخ) أو الرغبة في التطوّر المهني للقبول بشروط وتضحيات الوضع الجديد.

طوّرت بعض المؤسّسات صيغاً جديدة لعقود عمل الصحفيين الفريلانسرز لتحسين شروط عملهم، لكنهم لا يزالون يواجهون في الكثير من البلدان مثل الأردن وليبيا بـ «الإنكار» النقابيّ والقانونيّ، فيما يعاني عدد كبير منهم «الحرمان» من حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية التي تكفلها الهيئات العماليّة الدوليّة.

لا نحاكم في الملفّ تجربة «الفريلانسرز»، بل نضيء على مزاياها وعيوبها، ونمنح الكلمة لصحفيّين مستقلّين من مختلف الدول العربية لسرد تجارب يجمعها مطلب واحد: «نريد مزيداً من الاعتراف».

مجلة الصحافة

العدد (30) I السنة الثامنة I صيف 2023
مجلة فصلية تصدر عن
معهد الجزيرة للإعلام
شبكة الجزيرة الإعلامية

المشرف العام
إيمان العامري

رئيس التحرير
منتصر مرعي

هيئة التحرير
محمد أحداد
ملاك خليل
محمد خمايسة

مراجعة لغوية
إبراهيم منصور

تصميم
إدارة الإبداع في شبكة الجزيرة الإعلامية

مجلة الصحافة
Aljazeera Journalism Review

موقع الإنترنت:
/http://institute.aljazeera.net/ar/ajr

تويتر:
@AJR_Arabic

فيسبوك:
www.facebook.com/
aljazeerajournalismreview

بريد المجلة الإلكتروني:
ajreditor@aljazeera.net

كيف يتراجع نمو اقتصاد المستقلين في المؤسسات الإعلامية العربية؟

سمية اليعقوبي

يكاد يصبح نموذج العمل الحر هو خيار وسائل الإعلام الأول في العالم العربي، مستفيدة من خبرات وكفاءات الفريلانسرز دون قدرتهم على الانخراط في بيئة العمل. الصورة ليست قاتمة تماما، وليست وردية تماما في عالم يتجه أكثر فأكثر إلى نموذج العمل «الفريلانس».

تبددت أحلام الكثير من الصحفيين في الحصول على وظائف مناسبة في بلدانهم في ظل ظروف اقتصادية صعبة أحاطت بمعظم بلدان المنطقة العربية بعد الربيع العربي كما اتضح أن هروب الكوادر العاملة في مجال الإعلام إلى العمل الحر والمستقل كان علامة واضحة على عمق الأزمات الاقتصادية وصعوبة إيجاد مخارج لحل البطالة المؤرق للحكومات والأفراد. ولهروب هذه الكوادر نحو العمل المستقل ما يبرره؛ فالرواتب في كبرى المؤسسات الصحفية تتراجع بشكل مستمر كما أن بيئة الأعمال المؤسساتية ظلت محدودة ولا تستقبل إلا نوعية محددة من ذوي الكفاءات التقنية التي تقدم خدمات التصميم والفنون الرقمية المختلفة.

يمكن فهم قوة العامل الاقتصادي وأثره في سوق العمل الإعلامي حتى عند دراسة سلوك خريجي المؤسسات التعليمية والأكاديمية؛ فقد وجدت دراسة ميدانية على مجموعة من خريجي التخصصات الإعلامية العاملين في وظائف خارج نطاق اختصاصاتهم في العاصمة السعودية الرياض؛ أن توجه بعض خريجي أقسام الإعلام للعمل بوظائف غير إعلامية مبني على إيمانهم أن الوظائف الإعلامية المؤسساتية تمنح رواتب ضعيفة جدا مقارنة بما يمكن تحقيقه في وظائف أخرى غير إعلامية وأن القدرة الاستيعابية لتوظيف الخريجين في المؤسسات الإعلامية باتت متدنية لأقصى حد بسبب عوامل اقتصادية وسياسية مختلفة(1). ولكن بالنسبة للكثير من الصحفيين فإن الاندفاع لبيئة أعمال حرة غالبا ما يرتبط بالحصول على دخل إضافي. هذا ما يشير إليه مسح إحصائي نشره موقع بيت كوم(2) المتخصص في ريادة العمل والتوظيف حيث وجدت إحصائية لعام 2022 شملت 18 دولة في العالم العربي وشمال أفريقيا وآسيا أن 55٪ من الأفراد يعتبرون أن العمل الحر والمستقل يعد أساسًا لكسب دخل إضافي وأن

حوالي 9 من كل 10 مهنيين ينوون التوجه للقطاع الخاص.

دعوة عالمية لاستقطاب الفريلانسرز

استجابت المؤسسات الصحفية الكبرى والوكالات العالمية للاتجاه العالمي نحو العمل الحر والمستقل، وأصبحت أيضا بوابة ضخمة لاستقبال المئات من الفريلانسرز بشكل سنوي، ما يعكس استفادتها غير المسبوقة من أنظمة العمل الحرة مقارنة بالتوظيف المباشر أو القائم على عقود عمل كاملة.

في مؤسسات كبرى تجد أرضيتها وانتشارها في العالم العربي مثل وكالات الأخبار والصور والخدمات الإخبارية ومؤسسات الإعلام التلفزيوني والرقمي نجحت الإدارات ووكلاء العمل في جذب مجموعة ضخمة من الفريلانسرز في قلب مؤسسات إعلامية كبرى لاسيما تلك التي استفادت من جائحة كوفيد-19، واستطاعت استحداث أنظمة العمل عن بعد وأنظمة العمل بالعقود القصيرة. وفق بحث سريع بين معلومات وبيانات المؤسسات الصحفية الكبرى في المنطقة العربية والمؤسسات الأخرى الفاعلة في صناعة المحتوى فإن جميع هذه المؤسسات لا توضح أرقامًا أو مؤشرات حول أعداد المتعاقدين معها بنظام العمل الدائم سواء بصورة مستمرة أو مؤقتة، لكن حسابات عدة لصحفيين عرب وصانعي محتوى وتقنيين وضعوا ما يشير إلى تعاونهم مع كبرى المؤسسات الصحفية والإعلامية يدلل على تعمق هذه الظاهرة عربيًا.

استجابت المؤسسات الصحفية الكبرى والوكالات العالمية للاتجاه العالمي نحو العمل الحر والمستقل، وأصبحت أيضا بوابة ضخمة لاستقبال المئات من الفريلانسرز بشكل سنوي.

في سعيها لإيجاد حلول وظيفية وتقنية ومعالجتها لأزمات التوظيف ومطباته المتكررة، تتعامل المؤسسات الصحفية والإعلامية مع عقود عمل المستقلين على أنها نتاج طبيعي لحاجتهم للانخراط في المؤسسات والحصول على عمل فيها بصرف النظر عن التزام صاحب العمل المهني والوظيفي. غالبًا، لا يتم دمج المستقلين في بيئة العمل

عززت جائحة كوفيد-19 وانتشار تطبيقات تنظيم العمل عبر الإنترنت من الخلل الحاصل في عقود عمل المستقلين، مما جعل الالتزام الوظيفي للمؤسسة تجاه المستقلين أكثر سهولة وممتدا لأي بقعة في العالم (غيتي).

الصحفي ليسمح لهم بالتطور المهني، حيث لا يشكلون علاقات وظيفية، ولا يُعرض عليهم التوظيف لاحقا مهما بدت أعمالهم ثرية ومبتكرة. ومن الواضح أن هناك مؤسسات صحفية تستنزف المستقلين في عقود عمل حرة تستمر لسنوات طويلة لتلبي احتياجاتها الوظيفية دون أي التزامات أو حقوق وظيفية لما بعد التقاعد كتلك التي تلتزم بها لموظفيها. ومن البديهي القول إن جائحة كوفيد-19 قد عززت من الخلل الحاصل في عقود عمل المستقلين حيث أضافت سياسات الحجر الصحي للمؤسسات قيمة العمل عن بعد وساهمت في دمج منظومة العمل بمجموعة هائلة من التطبيقات والبرامج الافتراضية التي تسهل العمل من أي منطقة في العالم ما يجعل الالتزام الوظيفي للمؤسسة تجاه المستقلين أكثر سهولة وممتدا لأي بقعة في العالم.

غالبًا، لا يتم دمج المستقلين في بيئة العمل الصحفي ليسمح لهم بالتطور المهني، حيث لا يشكلون علاقات وظيفية، ولا يُعرض عليهم التوظيف لاحقا مهما بدت أعمالهم ثرية ومبتكرة.

أين المستقلون في منظومة الاقتصاد الإعلامي؟

يبدو الحديث عن القضية الاقتصادية للأفراد المستقلين في ظل منظومة الاقتصاد الإعلامي أمرًا بالغ الصعوبة لسببين أساسيين: الأول غياب اقتصاد المستقلين في المنظومة الوطنية الاقتصادية وبالتالي صعوبة إدخال ذلك بالناتج الإجمالي المحلي. أما المبرر الثاني فهو تغييب الإفصاح عن حالة أنظمة التعاقد التي تتم بين المؤسسات والمستقلين بسبب عدم إلزامية ذلك لدى أي طرف من الأطراف حتى للجهات العمالية أو الحقوقية التي تحدد معايير بيئة العمل وقانونيته. وغالبًا ما يتم التعامل مع حالات الانتهاك والمخالفات على أنها حالات فردية تجري معالجتها في جهات القضاء المختصة بالأفراد. وفي هذا السياق ينبغي فهم أنه لطالما أحاطت المؤسسات الإعلامية والصحفية الكبرى في المنطقة العربية نفسها بسمعة جيدة تفضي إلى صعوبة تخيل انتهاكها للمعايير القيمية والوظيفية كما يستبعد تورطها في استنزاف ممنهج للشباب من الكفاءات والمهنيين الذين قادتهم الحالة الاقتصادية المتعثرة لعقود عمل حرة ومستقلة، بيد إنه من المنطقي معرفة كيف يدفع هؤلاء المستقلون ببيئة العمل لتكون أكثر تنوعًا في الأفكار والمشاريع رغم غياب النمو المتوقع في ميزاتهم واستحقاقاتهم الوظيفية.

إن الكثير من المستقلين في المجال الصحفي لا يتوفرون على عقد مرن ينسجم مع التطور في الأعمال المقدمة كتلك التي يتحصل عليها الموظفون الدائمون في المؤسسة. عند بحثي بين مجموعة من الإعلاميين المستقلين وجدت أن توقف أعمالهم وعقودهم مع المؤسسات كانت بسبب رفض الطرف الآخر من عملائهم وأصحاب الأعمال تحسين أجورهم المالية أمام متطلبات تجاوزت نظام التعاقد المبرم سابقًا. هناك جانبان أساسيان لهذه القضية وفق ما تشير إليه الكاتبة نتاليا كامبانا في مقالة(3) حول تحديات الفريلانسرز. الأمر الأول يتمثل في الخوف من خسارة العقود وصعوبة أن يقول المستقلون "لا" لمجموعة من التغيرات التي تفرضها المؤسسات وأصحاب الأعمال على طبيعة العمل بسبب ديناميكية العمل الصحفي والإعلامي مقابل الأجور التي تم الاتفاق عليها من البداية. الأمر الآخر - وفق الكاتبة - ناتج عن الوفرة في سوق شديد المنافسة؛ ما يدفع بالمستقلين في الأعمال لتخفيض أسعارهم والاستهانة بمهاراتهم لأجل الحصول على عقود عمل سريعة وعاجلة. كانت لدي فرصة للتحدث مع الصحفية المستقلة هناء بوحجي(4) التي عملت بنظام فريلانسر لسنوات طويلة كصحفية استقصائية في قضايا العمالة في المنطقة

الخليجية، حيث أشارت إلى تراجع دور منصات النشر في تقديم مبالغ جيدة للصحفيين لكنها وجهت الاهتمام إلى نظام المنح الصحفية والمقدم من قبل الجهات الدولية والمنظمات لأنها تقدم ضمانات مالية أهم من تلك التي تقدمها المؤسسات الصحفية.

التسعير وبناء العقود

كانت الفرصة سانحة للكثير من التطبيقات والبرامج العربية والأجنبية للدخول لعالم جذب الفريلانسرز وتصميم خدمات العمل بطريقة تجارية محكمة تخدم مصالح هذه التطبيقات والشركات. تعمل عشرات المواقع الأجنبية والعربية على تقديم خدمات التعاقد بين الوسائل الإعلامية ووكلاء العمل وبين مجموعة كبيرة من المتخصصين والمهنيين الراغبين في مزاولة العمل الحر والمستقل. مع ذلك فإن طبيعة التسعير للخدمات غالبًا ما ترضخ لرغبة وكلاء العمل أو المؤسسات الصحفية بسبب الوفرة الكبيرة من الفريلانسرز التي تجعل هذه الخدمات مقدمة بأسعار أقل من المتوقع. تمارس بعض تطبيقات العمل الحر والمستقل دورها في إدارة عمليات تسليم الأموال وإتمام

لابد أن يفصح المستقلون عن الممارسات الخاطئة الممنهجة بينها التأخير في سداد الأموال المستحقة أو إضافة المزيد من الأعمال دون زيادة الأجر المقدم أو عدم السماح بتحقيق التطور المهني في منظومة الأعمال الحرة والمستقلة وغيرها من التجاوزات التي ترتكبها المؤسسات دون رادع.

طبيعة التسعير للخدمات غالبًا ما ترضخ لرغبة وكلاء العمل أو المؤسسات الصحفية بسبب الوفرة الكبيرة من الفريلانسرز التي تجعل هذه الخدمات مقدمة بأسعار أقل من المتوقع (غيتي).

العقود لكنها تترك للمؤسسات حرية التلاعب بأنظمة التسعير للخدمات الإعلامية. لقد كان غريبا بعض الشيء عند وصولي إلى الخدمات المعروضة في بعض المنصات مثل طلب مؤسسة إعلامية عقدًا لإدارة وكتابة محتوى بمبلغ يقل عن 10 دولارات للأسبوع الواحد، الأمر الذي يدفع للشك بشأن مقدار التفاوض والآليات التي يجري من خلالها تصميم هذه العقود وبناء منظومة التسعير.

لقد كان غريبا بعض الشيء عند وصولي إلى الخدمات المعروضة في بعض المنصات مثل طلب مؤسسة إعلامية عقدًا لإدارة وكتابة محتوى بمبلغ يقل عن 10 دولار للأسبوع الواحد، الأمر الذي يدفع للشك بشأن مقدار التفاوض والآليات التي يجري من خلالها تصميم هذه العقود وبناء منظومة التسعير.

الأخذ بيد المستقلين!

في الحالة الراهنة التي يشق فيها اقتصاد المستقلين المجالات المهنية المختلفة بينها قطاعات الصحافة والإعلام والتسويق، من الصعب مطالبة الحكومات والجهات التشريعية والرقابية بتقديم معالجة سريعة وآنية لحالة التخبط والعشوائية التي

عدم وضوح الأفق هو التحدي الأبرز الذي يواجه الصحفيين الفريلانسرز (غيتي).

تحيط بهذا الشكل من اقتصاد المستقلين عوضًا عمّا يعرف باقتصاد الأفراد أصلًا. إن الحل رهن المؤسسات الصحفية والإعلامية وما يتمركز خلف ممارساتها من جهات المجتمع المدني والمهني الرقابية لأجل تطبيع ثقافة العمل المستقل من جهة والحديث عن ظواهره الاقتصادية في الفضاءات المهنية من جهة أخرى. على هذه الأطراف تحمل مسؤولية معالجة التحديات الاقتصادية المحيطة بعقود عمل المستقلين وتوفير الأدوات اللازمة بشأن تسعير المنتجات الإعلامية وتصميم عقود العمل كما الأدوات المعرفية المشاعة عبر مختلف المنصات. يستدعي ذلك النظر لبنود العقود الوظيفية التي تجريها المؤسسات ومدى إمكانية التمييز بين صلاحية العقد للعمل الحر أو الدوام الكامل لمنع الاستنزاف الممنهج للكوادر البشرية الإعلامية تحت ذريعة العمل الحر والمستقل.

لابد أن يفصح المستقلون عن الممارسات الخاطئة الممنهجة التي تتم خلف هذه العقود بينها التأخير في سداد الأموال المستحقة أو إضافة المزيد من الأعمال دون زيادة الأجر المقدم أو عدم السماح بتحقيق التطور المهني في منظومة الأعمال الحرة والمستقلة وغيرها من التجاوزات التي ترتكبها المؤسسات دون رادع. أن يرى المستقلون في بيئة الأعمال الإعلامية أنفسهم ومهاراتهم على أنها ذات ثمن وأهمية تسمح لهم بوقف الممارسات المرتكبة ضد حقوقهم أمر أساسي فلا يمكن إدارة قضايا المستقلين الاقتصادية في ظل انتشار الصمت والخوف من تبدد المصالح.

المراجع:

1) السويد، محمد علي: عوامل توجه بعض خريجي أقسام الإعلام إلى العمل في وظائف غير إعلامية، دراسة ميدانية على عينة من خريجي التخصصات الإعلامية العاملين في وظائف خارج نطاق اختصاصاتهم في مدينة الرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، متوفرة على الرابط: https://search.mandumah.com/689385/Record

2) 170 منصة "فريلانس": دليل العمل الحر للصحفيين وصناع المحتوى. شبكة الصحفيين الدوليين. (8 November ,2022): https://tinyurl.com/evxvnhnx

3) مقابلة مع هناء بوحجي "صحفية بحرينية" بتاريخ 19 يوليو 2023م.

4) Hansen, M. (6 January ,2023). Who benefits from the gig economy? James Madison Institute. https://jamesmadison.org/who-benefits-from-the-gig-economy/

5) Campana, N., & Campana, N. (26 May ,2023). Freelance challenges: Major Problems & How to deal with them. Freelancer Blog.

6) Elaiwa, H. (26 April ,2021). Bayt.com infographic: Freelancing in the MENA- bayt.com blog. Bayt.com. https://www.bayt.com/en/blog/bayt-com-infographic-29086/freelancing-in-the-mena/

7) The rise of the freelance economy around the world. freelance.peopleperhour.com. (n.d.). https://freelance.peopleperhour.com/

العمل الحر في الصحافة.. الحرية مقابل التضحية

لندا شلش

رغم أن مفهوم «الفريلانسر» في الصحافة يطلق، عادة، على العمل الحر المتحرر من الالتزامات المؤسسية، لكن تطور هذه الممارسة أبرز أشكالا جديدة لجأت إليها الكثير من المؤسسات الإعلامية خاصة بعد جائحة كورونا.

أكتب لكم هذه المادة ضمن نظام العمل الحر (الفريلانس) بالقطعة، في يوم عطلتي الرسمية من داخل أحد مقاهي إسطنبول، حيث أحاول محاكاة الصور التي أُشاهدها عبر المنصات الرقمية لشبان وشابات وهم يؤدون أعمالهم بكل أريحية وهم يرتشفون قهوتهم في المقاهي أو أي مكان يفضلونه، ودون الاضطرار للتعامل الرسمي مع زملاء العمل بأي شكل من الأشكال. وللمصادفة، تجلس على يميني شابة منهمكة في إعداد مادة صحفية باللغة الإنجليزية، وعلى يساري شاب تركي ألماني يعمل على ترجمة وتحرير مادة صحفية. فضولي الصحفي دفعني للتواصل معهما والتعرف على طبيعة أعمالهما، حيث تبين أنهما يعملان ضمن نظام العمل الحر الذي يفضلانه عن العمل الثابت لدوره في فتح الآفاق أمامهما للتطور، والعمل لدى عدد من الجهات بدلاً من التعامل مع مؤسسة واحدة. والأهم كسر تقاليد العمل المعروفة من حيث الالتزام بالدوام المكتبي والتعرض للضغوطات المهنية لعدد من الساعات يومياً.

مع انتشار المبادرات الرقمية والتطور التكنولوجي خلال السنوات الأخيرة، بدأت تزدهر وظيفة الفريلانس أو العمل الحر بصورة مطردة. وبخلاف المتعارف عليه منذ عقود، فإن العمل الحر لا يُعد هذه الأيام مهرباً من الالتزامات التي يتطلبها العمل الثابت والدوام اليومي، من حيث الاستيقاظ في ساعات مبكرة واستخدام المواصلات العامة، مما يترتب عنه تحمل مشقات السفر لمسافات طويلة أحياناً، والالتزام بساعات العمل داخل المؤسسة، بل أصبح العمل الحر، خياراً للآلاف إن لم يكن للملايين حول العالم. فما هي طبيعة العمل الحر ومن هم الصحفيون العاملون ضمن هذا النظام؟

الفريلانس والفريلانسرز

يعني الـ Freelance العمل الحر وفق الترجمة العربية الحرفية، ويشير المصطلح صحفياً للعمل بشكل مستقل وحر دون الانتماء لأي مؤسسة أو جهة معينة، ويمكن للموظفين العاملين ضمن هذا النظام "فريلانسرز" تأدية مهامهم بصورة مستقلة، ومن أي مكان يفضلونه وضمن الجدول الزمني الذي يضعونه لأنفسهم والساعات التي يرونها مناسبة،

وجد الكثيرون ضالتهم في العمل الحر أثناء وبعد مرحلة كورونا، لما يوفره من هامش من الحرية ومرونة في العمل، وهما من أهم السمات الجوهرية للعمل الصحفي الحر، إلا أن العمل الفريلانس أو المستقل ليس ورديا في كل الأوقات (غيتي).

لإنتاج مادة ما لصالح مؤسسة. وللعمل الحر عدة أشكال أهمها: العمل ضمن نظام القطعة، ويعني أن يُنتج الصحفي الحر مواد صحفية بالعدد الذي تطلبه منه جهة ما، قد يكون قطعة أسبوعياً أو شهرياً وفق أهداف المؤسسة ومتطلباتها، والشكل الثاني؛ فهو العمل بساعات مشابهة لساعات العمل الثابت ضمن عقود مؤقتة ودون حقوق، وفي هذه الحالة قد تصل ساعات العمل إلى 45 ساعة أسبوعيا ، على أن يتم عن بُعد (أونلاين)، أما الشكل الثالث فهو العمل الحر بدوام ثابت من داخل المؤسسة الصحفية المعنية، وهنا من الممكن أن توفر المؤسسة للموظف الحر جزءاً يسيراً من الحقوق الاجتماعية، مثل تسهيل إصدار إقامة العمل على سبيل المثال، أو الموافقة على منح إجازة مرضية مدفوعة.

يعني الـ Freelance العمل الحر وفق الترجمة العربية الحرفية، ويشير المصطلح صحفياً للعمل بشكل مستقل وحر دون الانتماء لأي مؤسسة أو جهة معينة، ويمكن للموظفين العاملين ضمن هذا النظام «فريلانسرز» تأدية مهامهم بصورة مستقلة.

بـــكل الأحـــوال، لا تقتصر وظيفة الفريلانسرز/ الصحفيين المستقلين على شـــريحة معينة، بل ينخرط ضمن هـــذا النظـــام العديد من التخصصـــات التي يمكـــن تنفيذ مهامهـــا عبر الفضـــاء الرقمي، ومـــن بينهـــا العاملـــون في الصحافـــة والكتابـــة والأبحاث والدراســـات والترجمـــة وإدارة المنصـــات الرقميـــة والإشـــراف عليها، وصناع المحتـــوى الرقمي وتكنولوجيـــا المعلومات وتحليل البيانـــات وغيرها الكثيـــر. إذ مع الوقت يـــزداد نظـــام العمل الحر انتشـــاراً رغم ما يعانيه من قصور ومصاعب في عدد مـــن الجوانب.

تحديات وفرص

تشـــير الأرقام إلى تنامي ظاهرة العمل الحر بشـــكل مطرد، وربما تكـــون أزمة فيـــروس كورونا من أهـــم الأســـباب التي شـــجعت الكثيريـــن حـــول العالـــم على الالتحاق بهـــذا النظـــام، حيث فرضـــت كورونا آنـــذاك إجراءات عديـــدة علـــى المؤسســـات الصحفيـــة لتقليـــل انتقـــال الفيـــروس بيـــن الموظفيـــن، ومـــن بينهـــا العمل عـــن بُعد لمن تســـمح طبيعـــة مهامهم الصحفية بذلـــك. بطبيعة الحال، وجـــد الكثيـــرون ضالتهـــم في العمـــل الحر فـــي تلـــك الفترة ومـــا بعدهـــا، لمـــا يوفـــره من هامـــش من الحريـــة ومرونة في العمـــل، وهما من أهم الســـمات الجوهريـــة للعمـــل الصحفـــي الحـــر، إلا أن العمـــل الفريلانس أو المســـتقل ليـــس ورديـــاً في كل الأوقـــات، إذ يعاني بطبيعة الحـــال مـــن مجموعـــة مـــن التحديات، أهمهـــا غياب الحقوق والامتيازات كالإجازات الســـنوية والمرضيـــة المدفوعـــة من جهة العمل، وغياب الأمـــان الوظيفي، بحيث لا يوجد تعاقـــد دائم مُلزِم للمؤسســـة الاعلاميـــة، ولهـــذا الســـبب يكـــون مـــن الســـهل جـــدًا التخلـــي عـــن الصحفي الحر فـــي أيـــة لحظـــة ودون أن يكـــون لـــه أي تعويضـــات ماديـــة وخلافهـــا.

يواجـــه الصحفـــي الفريلانســـر تحديـــات أهمهـــا غيـــاب الحقـــوق كالإجـــازات الســـنوية والمرضيـــة المدفوعـــة مـــن جهـــة العمـــل، وغيـــاب الأمـــان الوظيفـــي، بحيـــث لا يوجـــد تعاقـــد دائـــم مُلـــزِم للمؤسســـة الاعلاميـــة.

كمـــا يُعانـــي العاملـــون فـــي الصحافـــة الحرة أيضـــاً، من رفض الاعتـــراف بهـــم مـــن الجهات الرســـمية ونقابـــات الصحفيين التابعـــة لبلدانهم، إلـــى جانب تردد المؤسســـات الصحفية في منحهـــم عقد عمـــل ثابت حتى لـــو امتلكوا ســـنوات عديدة من الخبرة الصحفية جـــراء أعمالهم الحرة، حيـــث تنظـــر الكثير من الجهـــات الصحفيـــة للعمـــل المســـتقل على أنـــه عمل لمن لا عمـــل لديه أو أنـــه غير مجد. وفـــي حقيقة الأمـــر أن كثيرين ممن يزاولون العمـــل الحر لديهم كفـــاءات مهنية وقـــدرات مميزة لكنهـــم توجهـــوا نحـــو العمل الحـــر لأســـباب مختلفـــة، من بينهـــا رفض فكـــرة العمل تحت الضغـــط وأوامر أربـــاب العمل، أو الانصهار تحت اســـم مؤسسة ما وأيديولوجيتهـــا، والبعـــض الآخر يتوجه للعمل الحـــر لقلة الفرص المناســـبة لخبراتهم في ســـوق العمـــل، خاصة مـــع توجه عدد كبيـــر من المؤسســـات الإعلامية نحو الرقمنـــة، وبالتالي تقليل حجم العمالـــة داخـــل غـــرف الأخبـــار. ولعـــل هيئـــة البـــث والإذاعـــة البريطانيـــة بـــي بـــي ســـي خير مثـــال علـــى هـــذا التوجه مؤخـــراً، كمـــا أن هنـــاك العديد مـــن المؤسســـات التـــي أغلقت أبوابهـــا بالكامـــل تحـــت وطـــأة العجـــز المالي، وعـــدم القدرة على مواكبـــة التطـــور الســـريع فـــي عالـــم الاتصـــال والتكنولوجيـــا وهـــو مـــا خلـــف المئـــات مـــن

لا تقتصر وظيفة الفريلانسرز/ الصحفيين المستقلين على شريحة معينة، بل ينخرط ضمن هذا النظام العديد من التخصصات التي يمكن تنفيذ مهامها عبر الفضاء الرقمي (شتر ستوك).

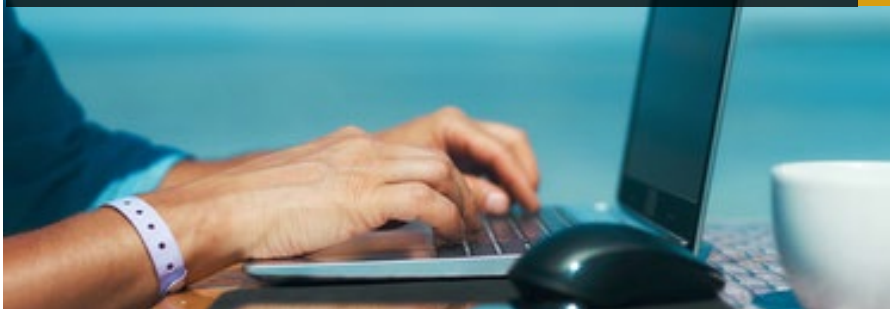

العاطلين عن العمل وبالتالي الملتحقين بالعمل الحر.

وعلى الرغم من أن العمل الحر يمنح العاملين ضمنه مساحة للحفاظ على آرائهم ومواقفهم، إلاَ أنه يفرض عليهم ضرورة تطوير أنفسهم بشكل مستمر، والعمل على توليد الأفكار الإبداعية التي تسمح لهم بمواصلة العمل مع أكثر من جهة والبقاء في الميدان الصحفي. من لا يفعل ذلك قد يكون مصيره الاختفاء من عالم الصحافة!

هناك شكل آخر للعمل الحر وهو العمل بدوام ثابت من داخل المؤسسة الصحفية المعنية، وهنا من الممكن أن توفر المؤسسة للموظف الحر جزءاً يسيراً من الحقوق الاجتماعية، مثل تسهيل إصدار إقامة العمل على سبيل المثال، أو الموافقة على منح إجازة مرضية مدفوعة.

متى يكون الفريلانس مجدياً؟

في بداية الأمر، لا يُنصح أبداً أن يبدأ أحد مسيرته المهنية بالعمل الحر، لأنه سيجد صعوبة في التركيز في أمر واحد وبالتالي سيتأخر في الحصول على الخبرة الكافية والسريعة، وهذا سيؤثر بالتأكيد على إمكانية إيجاد فرص عمل مناسبة له مع الوقت، لذلك فإنه من الأفضل أن يبدأ الصحفيون مسيرتهم العملية بالانتماء لمؤسسات ونظام العمل الثابت لعدة سنوات، حتى يتمكنوا من صناعة أسماء لهم في عالم المهنة، تؤهلهم وتساعدهم على الانطلاق نحو العمل الحر وقتما سعوا خلفه.

ثانياً، إذا كان العمل الحر عملاً ثانوياً وليس أساسياً، وهنا نقصد أن يكون العمل ضمن نظام القطعة، مع الحفاظ على عمل أساسي يؤمن الراتب الشهري لصاحبه، حيث إن العمل بالقطعة في هذه الحالة، سيقدم فرصاً للصحفيين لتحسين مدخولهم المادي، خاصة الذين يعانون من تدني رواتبهم الشهرية.

ثالثاً: إذا كان العمل الحر ضمن نظام الدوام الثابت برواتب مجزية. حتى وإن لم يتضمن هذا النظام الاعتراف بأي حقوق أو امتيازات، إلاَ أنه يمكن للرواتب العالية أن تُغطي على الجوانب السلبية للعمل الحر، وتشكل دافعاً لأصحابها للاستمرار.

يمكن للرواتب العالية أن تُغطي على الجوانب السلبية للعمل الحر، وتشكل دافعاً لأصحابها للاستمرار (غيتي).

لا بد من ضوابط

وعلى الرغم من انتشار ظاهرة العمل ضمن النظام الحر إلا أن الوعي به ليس على درجة عالية حتى اليوم. من ناحية أخرى، كثيراً ما يشكو الصحفيون العاملون بالنظام الحر من عدم الاعتراف بهم من قبل الجهات المختصة في بلدانهم، وعدم تجاوب المؤسسات الرسمية معهم حينما يتعلق الأمر بإعداد مواد صحفية، لذلك هناك حاجة ملحة لمناقشة العمل الحر على نطاق نقابي ومؤسساتي، وضرورة العمل على توفير غطاء قانوني لحماية العاملين المستقلين والاعتراف ولو بجزء من حقوقهم، خاصة أولئك الذين يعملون بعقود ثابتة. الأهم من ذلك، يجب الضغط على المؤسسات والنقابات الصحفية للاعتراف بدور الصحفي الحر وإدراج أسماء الصحفيين المستقلين ضمن قوائم الصحفيين المسجلين، بدلاً من العمل على تهميشهم أو إقصائهم من منظومة العمل الصحفي. وكم من صحفي مستقل أبدع وأنجز وأبهر بما قدَم، لكنَ حقوقه ما تزال مهضومة!

الصحفيون «الفريلانسرز».. مُقامرون أحرار!

ماجدة أيت لكتاوي

تمثل التجربة النقابية المغربية في التعامل مع الصحفيين الفريلانسرز استثناء في العالم العربي بتأسيس «التنسيقية الوطنية للصحفيين الأحرار» التي تتولى الدفاع عن حقوقهم ومطالبهم. بيد أن هذه التجربة لا تخلو من تحديات في مقدمتها هشاشة المنظومة القانونية.

لم يستطع الصحفي المغربي عبد العزيز بنعبو أن ينسى تصريح نقيب الصحفيين المغاربة ذات يوم من أيام تشرين الأول 2021، حين قال إن "الصحفيين الفريلانس مُقامِرون بمصيرهم ومستقبلهم".

تصريح عبد الله البقالي خلال ندوة وطنية تحت عنوان "الصحفي الحر.. بين القانون المؤطر والممارسة المهنية"، جعلت بنعبو يعتبر أن "كل يوم يمر من عمر الصحفي الفريلانس، هو اختبار جديد لصموده في وجه إعصار الحياة، ومقاومته للهامش القانوني والاجتماعي والمهني الذي يعيش فيه وبه".

وفي تقدير جُملة من الصحفيين المغاربة المستقلين (فريلانس)، يبقى الاتجاه أو النزوح صوب الاشتغال كصحفي حر أو ما يصطلح عليه "فريلانس"، قرارا صعبا يركبه المضطر. كما أنه قد يكون اختيارا تتحدد دوافعُه وفق وضعية كل صحفي.

وإذا كان الأمر موزعا بين الاختيار والاضطرار أيضا، فالشق الأول يتعلق بالتَّحرر من بعض القيود، وهي حرية غير متاحة للصحفي الملتزم مع منبر إعلامي، أما اضطرار العمل كصحفي حر فتُبرّره العديد من العوامل منها الذاتي والموضوعي.

ومن وجهة نظر الصحفي عبد العزيز بنعبو، كان لبداية نهاية الصحافة الورقية تأثير كبير على قراره، خاصة وأنه واحد من جيل تربّى وعاش في كَنَف الصحافة الورقية، ورغم أن "المكتوب حاضر سواء عبر منصة الورقي أو الإلكتروني، إلا أن الجرائد بصيغتها السالفة لن تعيش أكثر بالمغرب، بينما أجد هذه الجرائد أو تلك المجلات لا زالت حاضرة بقوة هنا أو هناك، وهو ما يتيح لي فرصة البقاء على قيد الحياة ورقيا" وفق تعبيره.

الاستمرار في الحياة والعمل، هو نفس ما دفع الصحفية المستقلة سناء القويطي، إلى

البحث عن تجربة مختلفة وجديدة تغني خبرتها في المجال الإعلامي، فعقب توقف الجريدة الورقية (التجديد) التي اشتغلت ضمن طاقمها، لمدة عشر سنوات، عن الصدور، اتجهت للعمل بشكل مستقل مع عدد من وسائل الإعلام الدولية مراسلة لهم من المغرب.

الصحفيان بنعبو والقويطي، اثنان من بين 132 صحفيا وصحفية يشتغلون بطريقة مستقلة (فريلانس) في البلاد، حسب إحصائيات المجلس الوطني للصحافة المغربي، استنادا إلى الحاصلين على بطاقة الصحافة المهنية برسم سنة 2022.

اختيار أم اضطرار

الصحفيان بنعبو والقويطي، اثنان من بين 132 صحفيا وصحفية(1) يشتغلون بطريقة مستقلة (فريلانس) في البلاد، حسب إحصائيات المجلس الوطني للصحافة المغربي، استنادا إلى الحاصلين على بطاقة الصحافة المهنية برسم سنة 2022.

والصحفي "الفريلانسر"، حسب التعريف الذي تقدمه العديد من الاتحادات والمنظمات المهتمة بمجال الإعلام وتحديدا "تجمع صحافة الفريلانس بأوروبا"(2)، هو صحفي يعمل بشكل مستقل وحر، ويقدم خدمة لمؤسسة إعلامية أو مؤسسات متعددة، ويتقاضى عنها تعويضا بشكل حر، ويمكن إطلاق صفة "العمل بالقطعة" على العمل الذي يؤديه. كما يمكن أن يكون "متعاقدا بشكل حر"، ويتقاضى نظير عمله تعويضا شهريا متفقا عليه، أو متعاقدا حوله مع المؤسسة الناشرة، أو يحمل صفة "المتعاون" مع مؤسسات إعلامية.

وينقسم الصحفي "الفريلانس"، إلى نوعين، اختار الأول العمل الإعلامي الحر منذ بداية مشواره على الرغم من صعوبته، بعيدا عن أية وصاية، أو لون سياسي معين، أو توجهات مؤسسية، أو خط تحريري بعينه، معتمدا على المهنية والحرفية بالدرجة الأولى. فيما لجأ النوع الثاني إليها مُكرها بسبب ظروف العمل الرسمي الصعبة أو استغناء أرباب العمل عن

يبقى عدم الاستقرار المالي من أبرز الصعاب التي تواجه الصحفي «الفريلانسر» (غيتي).

خدماته، ما جعله ينفتح على العمل المستقل والتواصل مع منابر إعلامية، خاصة مع الثورة الرقمية الحاصلة وكثرة المواقع الإلكترونية، التي أصبحت تفتح المجال لهذا النوع من العمل المهني الصعب الذي ينطوي على الكثير من التحديات.

بالنسبة للصحفية سعيدة شريف، وهي رئيسة "التنسيقية الوطنية للصحفيين الأحرار" التابعة لـ"النقابة الوطنية للصحافة المغربية"، فإن العديد من الممارسات المهنية يمكن أن تدخل في إطار "الفريلانسر"، على رأسها أن يكون الممارِس صحفيا مهنيا، يصُبّ عمله في إطار مهام العمل الصحفي بما فيها التحرير، والإنتاج السمعي البصري، والبرمجة، والتصوير، والمونتاج (التوضيب)، والمراسلة، وغيرها من المهن الإعلامية الجديدة التي تدخل في حكم عمل الصحفي "الفريلانس".

وتُعرِّف "التنسيقية الوطنية للصحفيين الأحرار/الفريلانس"

لا تخلو تجربة العمل المستقل من مزايا تتيح للصحفي العمل بتأنٍّ على أجناس/أنماط صحفية يصعب العمل عليها في المؤسسات الصحفية المغربية التي تركز بشكل أساسي على الركض وراء الأخبار والمستجدات السياسية والاقتصادية، فتُهمل الروبورتاج والتحقيق والحوارات.

بالمغرب، ضمن وثائقها، الصحفي المستقل أو الحر بكونه "صحفي مهني، اختار طوعا أو كرها العمل بشكل حر ومستقل، يقدم خدمة إعلامية لمؤسسات إعلامية وطنية (محلية) أو دولية، أو مؤسسات متعددة مقابل تعويض مادي متفق حوله إما بعقد مؤقت، أو بنظام القطعة، وهذا النوع من التعاقد يحتاج إلى الضبط وإلى صيغة قانونية تكون ملزِمَة للصحفي وللمؤسسة التي يتعامل معها، يُحدّده دليل للممارسة المهنية وسقف معين للتعويضات وأجل معقول للحصول عليها".

أما القانون المنظم لمهنة الصحافة بالمغرب متمثلا في القانون رقم 89,13 المتعلق بالنظام الأساسي للصحفيين المهنيين، فيُعرّف الصحفي الحر باعتباره "كل صحفي مهني يتعامل تحت الطلب مع مؤسسة واحدة أو أكثر يوجد مقرها الرئيسي بالمغرب، وأن يكون أجره الرئيسي من مزاولة مهنة الصحافة ولا يتقاضى أجرا قارا"(3).

تعريفُ تدعو رئيسة "التنسيقية الوطنية للصحفيين الأحرار/ الفريلانس" بالمغرب إلى إعادة النظر فيه، وإعطاء حيز كبير ضمن هذا القانون للصحفي الحر والتفصيل في تعريفه وتحديد عمله والمهام الموكلة له، وإفراد باب خاص به كما هو

يعد خيار العمل الحر مغامرة محفوفة بالمخاطر في المغرب في ظل غياب ما يحفظ حقوق الصحفيين (غيتي).

الشأن مع الصحفي المعتمد والصحفي المهني الرسمي.

> **القانون المنظم لمهنة الصحافة المتعلق بالنظام الأساسي للصحفيين المهنيين، يعرف الصحفي الحر باعتباره «كل صحفي مهني يتعامل تحت الطلب مع مؤسسة صحفية واحدة أو أكثر يوجد مقرها الرئيسي بالمغرب، وأن يكون أجره الرئيسي من مزاولة مهنة الصحافة ولا يتقاضى أجرا قارا».**

مغامرة مجهولة

ليس من السهل خوض تجربة "الفريلانس" بالمغرب، ضمن قطاع يعتبر هشًّا وغير قائم على أرض صلبة من الأساس، ينضاف إليها عدم الاستقرار المادي وتأرجح الوضعية الاجتماعية، وهو ما تؤكده الصحفية سناء القويطي، حيث ترى أن عدم الاستقرار المالي يبقى من أبرز الصعاب التي تواجه عملها، ذلك أن "ممارسة العمل الصحفي بطريقة حرة يعني أن المداخيل ترتبط بحجم المواد التي تنتجها، وفي حال لم تقم بإنتاج تقارير ومواد صحافية في شهر معين، فلا مدخول لك إلى جانب عدم الاستفادة مستقبلا من التقاعد".

وعن مميزات التجربة فهي لا تخلو من مزايا تتيح للصحفي العمل بتأنٍّ على أجناس/أنماط صحفية يصعب العمل عليها في المؤسسات الصحفية المغربية التي تركز بشكل أساسي على الركض وراء الأخبار والمستجدات السياسية والاقتصادية، فتُهمل الروبورتاج والتحقيق والحوارات، تقول القويطي، كما أن الصحفي الحر يمتلك القدرة على التحكم في جدول مهامه ويعمل بعيدا عن ضغوط غرف الأخبار هذا الأمر يجعله قادرا على التفكير في زوايا ومواضيع مبتكرة وجديدة.

وإذا كان العمل الحر خلال العقود السابقة ملاذا للكثيرين من ضغط الدوام المكتبي، فهو اليوم أصبح وظيفة أساسية والخيار الأوّل للملايين، وذلك لما له من إيجابيات يمكن تلخيصها في المرونة التي تتيح للشخص العمل بحرية وفق برنامجه الخاص لأنه رئيس نفسه. تورد رئيسة "التنسيقية الوطنية للصحفيين الأحرار" بالمغرب، فضلا عن تحديد ساعات العمل المرغوب فيها، والتي تكون غالبا أقل من ساعات الدوام، والحرية في اختيار مكان العمل الذي يمكن أن يكون من البيت أو المقهى أو المكان الذي يفضله، ثم تقليل المصاريف، التي غالبا ما يذهب نصفها في المواصلات، والسعي إلى تطوير المهارات. غير أن هذا الخيار محفوف بالمخاطر، ويُعد مغامرة غير محمودة العواقب في المغرب، حيث يصبح الصحفي "الفريلانس" بلا تأمين صحي ومن دون دخل قار يمكن الاعتماد عليه، أو ضبط المصاريف وفقه، علاوة على تسديد الاشتراك الشهري في "صندوق الضمان الاجتماعي" في المغرب، المحدد في 400 درهم (حوالي 40 دولارا أمريكيا).

وللخروج من عنق الزجاجة وتجاوز المشاكل التي يتخبط فيها الصحفي الحر بالمغرب والعالم العربي بشكل عام، ترى الصحفية المستقلة سعيدة شريف رئيسة "التنسيقية الوطنية للصحفيين الأحرار"، أنه من اللازم الاهتمام بالعمل الصحفي الحر بالمغرب الذي يعج بالكثير من الدخلاء على المهنة ووضع حد للُّبس الذي يقع بين العمل الصحفي الحر وبعض الأنشطة والمهن المجاورة مثل صانع محتوى، ويوتيوبر، ومؤثر اجتماعي وكذا مدون أو كاتب رأي، مع التركيز على مدخل التكوين والخبرة السابقة كمناط لممارسة نشاط الصحفي "الفريلانس". إضافة إلى التفكير الجماعي قصد تنظيم هذا النشاط، ووضع إطار قانوني وتنظيمي كفيل بالحفاظ على المهنة من تطفل الدخلاء عليها، وإنصاف الممارسين المهنيين سواء ماديا أو اجتماعيا.

المقترحات التي قدَّمتها شريف هي ملفات اشتغال "التنسيقية الوطنية الصحفيين الأحرار" رفقة "النقابة الوطنية للصحافة المغربية"، حيث تم عقد العديد من اللقاءات مع المهنيين الممارسين للعمل الصحفي الحر، للوقوف على حقيقة الأوضاع، إلى جانب عقد لقاء حول الإطار القانوني

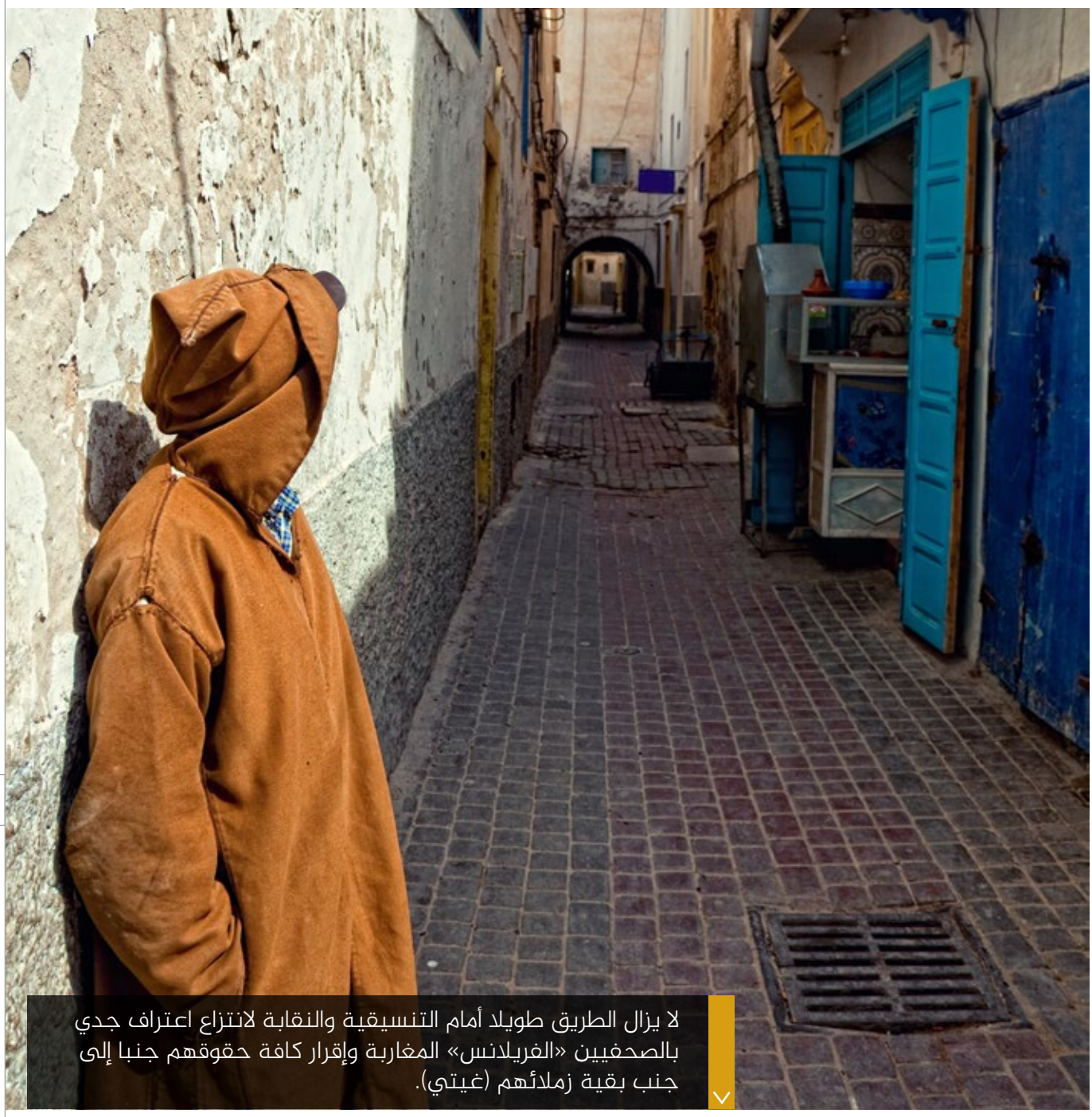

لا يزال الطريق طويلا أمام التنسيقية والنقابة لانتزاع اعتراف جدي بالصحفيين «الفريلانس» المغاربة وإقرار كافة حقوقهم جنبا إلى جنب بقية زملائهم (غيتي).

للصحفي الحر بتعاون مع "الاتحاد الدولي للصحفيين"، فيما لا يزال الطريق طويلا أمام التنسيقية والنقابة لانتزاع اعتراف جدي بالصحفيين "الفريلانس" المغاربة وإقرار كافة حقوقهم جنبا إلى جنب بقية زملائهم.

المراجع:

1) https://t.ly/ehKTm

2) https://ejc.net/for-funders/programmes/freelance-journalism-assembly

3) https://www.chambredesrepresentants.ma/sites/default/files/loi/89,13.pdf

الصحفيون الفريلانسرز.. تجارب عربية في مواجهة «الحرس القديم»

بديعة الصوان – عماد المدولي

في الأردن كما في لبنان ما يزال الصحفيون الفريلانسرز يبحثون عن الاعترافيْن النقابي والقانوني. جيل جديد من الصحفيين إما متحررون من رقابة مؤسسات وسائل الإعلام أو اضطرتهم الظروف للعمل كمستقلين يجدون أنفسهم في مواجهة «حرس قديم» يريد تأميم المهنة.

أعمل كصحفية مستقلة بنظام القطعة لعدة مؤسسات إعلامية عربية، بدأت طريقي في الصحافة في عام 2018. عملت في المكتوب والمسموع والمرئي وفي رصيدي ما يتجاوز تسعة تحقيقات استقصائية محلية وعابرة للحدود، ولكنني بنظر القانون منتحلة صفة صحفي، وقد توجه لي التهمة في أية لحظة، لألتحق بعشرات الصحفيين المستقلين الذين مثلوا أمام المحاكم، لعدم استيفائهم شروط الانضمام لنقابات الصحفيين.

الاعتراف النقابي

لا تعترف غالبية قوانين العالم العربي بالصحفيين غير المنضمين للنقابة، وجعلت التعريف بالصحفي منحصرا بانضمامه للنقابة بعيدًا عن وصف العمل الصحفي الذي يمارسه أو الضوابط أو حتى آلية عمله. فيعرف قانون نقابة الصحفيين الأردنيين رقم (15) لسنة 1998 في مادته الثانية الصحفي على أنه «عضو النقابة المسجل في سجل الصحفيين» مما يشكل انتهاكا لحق دستوري ورد في المادة 15 من الدستور يضمن للأردنيين حق الرأي والتعبير، إذ تعد الصحافة شكلا من أشكال التعبير عن الرأي. وفي مصر عرّفت المادة 4 من قانون نقابة الصحفيين رقم 185 لسنة 1955 في مصر الصحفي على أنه «من يعمل صفة أساسية ومنتظمة في مهنة الصحافة في صحيفة يومية أو دورية تطبع في مصر أو باشر بهذه الصفة المهنة في وكالة أنباء مصرية أو أجنبية تعمل في مصر، وكان يتقاضى عن ذلك

أجرا يستمد منه الجزء الأكبر اللازم لمعيشته. وأوضح في المادة السابعة أنه لا يجوز لأي فرد أن يحترف مهنة الصحافة ما لم يكن اسمه مقيدا بجدول النقابة.

في حديث مع «مجلة الصحافة»، يقول مراسل منظمة «مراسلون بلا حدود» في الأردن محمد شما إن «الصحفي الفريلانسر عرضة للانتهاك المباشر لحقوقه المختلفة دون أي حماية، وعدم انضمامه لنقابة الصحفيين تضاعف تحدياته وفي مقدمتها صعوبة الوصول للمعلومة، نتيجة عدم حمله بطاقة تفيد بأنه صحفي، أو امتناع المصادر أو المسؤولين عن مقابلته، بالإضافة إلى غياب الحماية الاجتماعية والأمن الذاتي وتدني مستوى الدفاع عنه، وكونه لا ينتمي لأي نقابة أو أي جهة تنظيمية يفقد فرصة الدفاع عن نفسه، كما لا يشعر أنه جزء من منظومة جسد إعلامي مستقل».

الصحفي في مواجهة القانون

حدد المشرع الأردني شروطًا ينبغي توفرها لاكتساب الصحفي العضوية في نقابة الصحفيين، فتمثلت هذه الشروط بما جاء بأحكام المادة الخامسة من قانون نقابة الصحفيين بتمتع المنتسب لها بالجنسية الأردنية، وألا يكون محكومًا بجناية أو جنحة مخلة بالشرف، مع تمتعه بالأهلية القانونية، التي تمكنه من ممارسة مهنته، واشترطت ذات المادة حصول الصحفي على شهادات علمية باختصاص الإعلام أو الصحافة، وفرضت شرط التدريب على ممارسة المهنة لمدة محددة تبعا لكل درجة علمية، باستثناء الحاصلين على شهادة الدكتوراه في الصحافة والإعلام.

وبطبيعة الحال لا تقبل النقابة عضوية الصحفيين الفريلانسرز العاملين بنظام القطعة، إذ اشترطت على الصحفي أن يكون متفرغا لممارسة العمل الصحفي ممارسة فعلية وأن يكون عاملًا في مؤسسة ومشتركًا بشكل متواصل في الضمان الاجتماعي من خلال مؤسسته، وبالتالي لا تقبل الاشتراك الفردي. ويترتب على ذلك المنع الصريح للمؤسسات الصحفية من تشغيل أو استخدام

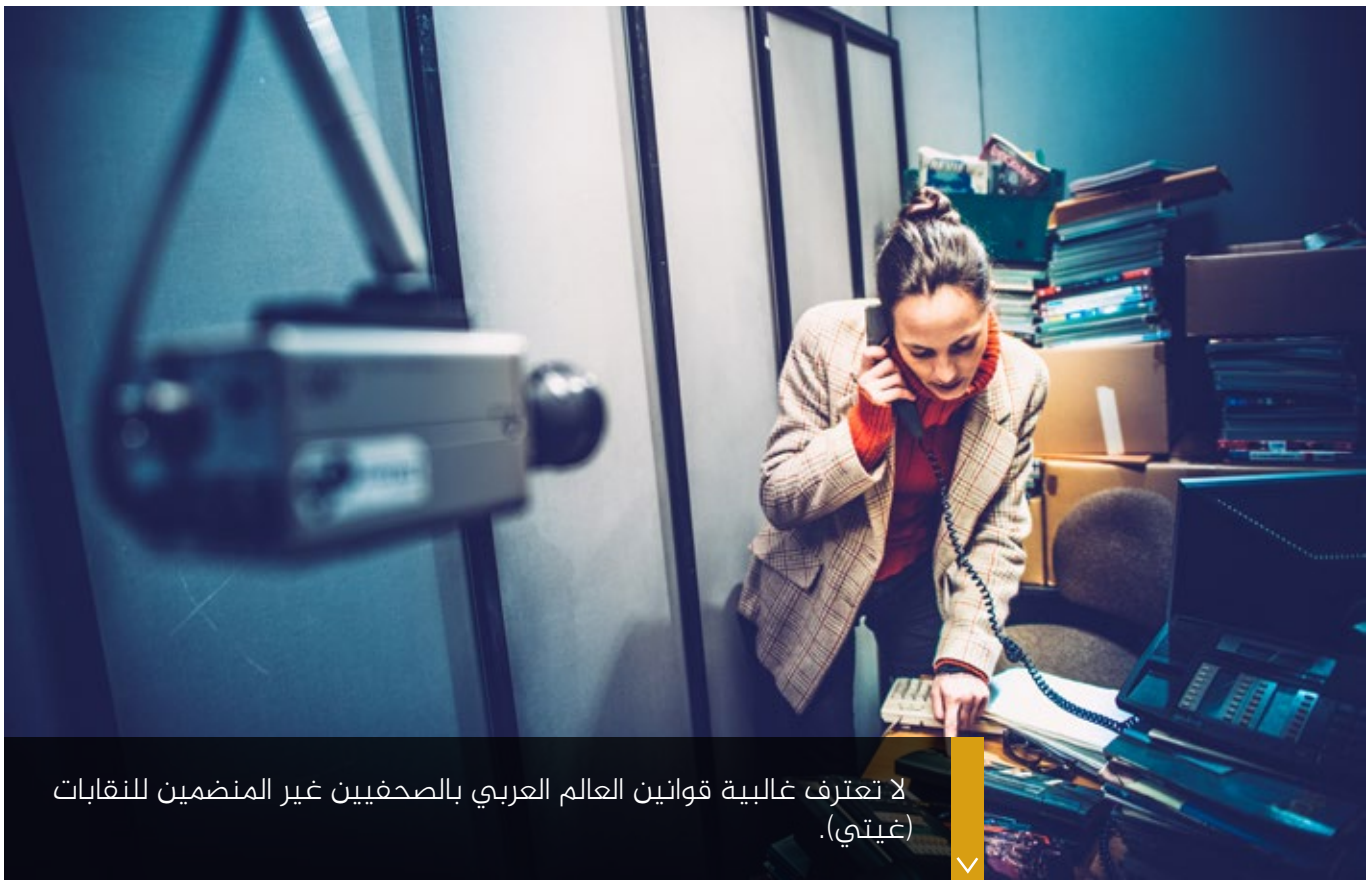

لا تعترف غالبية قوانين العالم العربي بالصحفيين غير المنضمين للنقابات (غيتي).

الصحفي إلا إذا كان مسجلًا لديها وفق ما نصت عليه المادة 16/ أمن قانون نقابة الصحفيين.

> **لا تعترف غالبية قوانين العالم العربي بالصحفيين غير المنضمين للنقابة، وجعلت التعريف بالصحفي منحصرا بانضمامه للنقابة بعيدًا عن وصف العمل الصحفي الذي يمارسه أو الضوابط أو حتى آلية عمله.**

وتمنح النقابة صحفييها القانونيين تسهيلات للقيام بعملهم وعدم جواز توقيفهم أو تعقبهم، فقد نصت المادة 44 من قانون النقابة على «منح الصحفي لدى جميع الجهات التي يمارس مهنته لديها أو بواسطتها أو يتعامل معها أثناء قيامه بأعمال المهنة التسهيلات المناسبة، ولا يجوز توقيفه أو تعقبه من أجل عمل قام به تأدية لواجبات مهنته، إلا إذا قام بذلك العمل بصورة تنطوي على جريمة جزائية»، كما نصت المادة 45 من نفس القانون أنه على النيابة العامة تبليغ النقابة عند إجراء التحقيق مع أي صحفي، وسمحت لنقيب الصحفيين أو من ينوب عنه حضور مراحل التحقيق وضرورة إبلاغ النقابة بنتيجة الحكم.

تعد هذه المواد ضمانات وحماية للصحفي وصونا لحقوق أقرتها المواثيق الدولية، ولكن وعلى الجانب الأخر حرمانا لكل صحفي غير منتسب للنقابة وتجعله عرضة للملاحقة القانونية والتوقيف في أي وقت نتيجة إلزامية العضوية للنقابة للاعتراف بالصحفي.

صلاحيات تتجاوز حدود العضوية

تتمتع نقابات الصحفيين في العالم العربي بصلاحيات واسعة تتجاوز شؤون أعضائها، وتمتد إلى منع الصحفيين غير المنظمين من ممارسة

لا يتيح العمل الفريلانس في العالم العربي سقف حرية أكبر من الدوام الرسمي (غيتي).

الصحافة أو محاولاتهم تشكيل نقابة أو جمعية بديلة، إذ تتصدر المشهد كونها الجسم الصحفي القانوني التنظيمي الوحيد، وتحارب بشتى الطرق أي محاولة لتأسيس كيانات أخرى.

في مصر ظهرت نقابات مستقلة لتقديم السند والدعم القانوني للصحفيين المستقلين وسرعان ما أعلنت نقابة الصحفيين المصرية العداء تجاهها، وطالبت الهيئات والوزارات بعدم الاستجابة لها.

الصحفي الفريلانسر عرضة للانتهاك المباشر لحقوقه المختلفة دون أي حماية، وعدم انضمامه لنقابة الصحفيين تضاعف تحدياته وفي مقدمتها صعوبة الوصول للمعلومة، نتيجة عدم حمله بطاقة تفيد بأنه صحفي.

وفي الأردن لجأ صحفيون لإنشاء «جمعية الصحافة الإلكترونية» من خلال طلب لوزارة التنمية الاجتماعية، وبعد الموافقة على إنشائها رفعت نقابة الصحفيين دعوى قضائية تطعن في قرار الموافقة معتبرة أن ممارسة العمل الصحفي القانوني حق حصري لها، لكن ردت محكمة العدل العليا الدعوى التي تحمل رقم 350 لسنة 2011 لانتفاء شرط المصلحة، وفق «قسطاس» محرك البحث القانوني.

المحامي المختص في قضايا الصحافة والنشر خالد خليفات، يرى في حديثه لـ «مجلة الصحافة»، أن نقابة الصحفيين هي الجسد القانوني الوحيد الذي يمثل الصحفيين بموجب القوانين السارية، ولكن شروط الانتساب تشكل مخالفة صريحة لنص العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي يضمن حرية الانتساب للأفراد، وكون المعاهدة تسمو على القوانين بالتالي هذا القانون يخالف المعاهدة.

ويضيف خليفات أن «غالبية دول العالم العربي تعاني من نفس المعضلة، وهي إجحاف بحق العاملين في قطاع الإعلام لأن الأصل ألا يكون الإعلام مقيدا، وتتجلى تلك القيود عندما تجتمع التشريعات معا مثل قانون نقابة الصحفيين مع قانون المطبوعات والنشر، وقانون ضمان حق الحصول على المعلومة التي تضيق على الصحفيين وتضيق على حرية الرأي والتعبير، لأن قانون المطبوعات والنشر ينص على عدم توقيف الصحفيين نتيجة ممارسة عملهم ولكن هذا النص ينطبق فقط على المنضمين لنقابة الصحفيين».

قانون قاصر وحلول على الرف

يعترف، عضو مجلس نقابة الصحفيين الأردنيين خالد القضاة، في تصريح لـ «مجلة الصحافة» بأن قانون نقابة الصحفيين «يبقى قاصرا ولا يلبي تغطية فئات جديدة من الصحفيين، ولا يغطي فئات كانت موجودة في سنة إقرار القانون مثل العاملين في المؤسسات الأجنبية سواء كانوا في الأردن أو خارجه». ويعزو ذلك إلى الخشية من دخول كفاءات جديدة ستغير خارطة الهيئة العامة للنقابة.

ويرى القضاة أن الأردن في المرحلة الحالية بحاجة لنقابة قوية، ومن الضروري أن تكون ممارسة العمل الصحفي مرتبطة بالانتساب. أما عن الأسباب التي تجعل النقابة لا تعترف بالصحفي الفريلانسر، فيرجع ذلك إلى أن «مصطلح الفريلانسر مشوه في الأردن، وأصبح يطلق على أي كان، وهناك من الصحفيين من أساء للصحافة المستقلة الرائدة في العالم بعدم فهم مغزى هذا النوع من الصحافة وخاصة في الصحافة المحلية، وهي بنفس الوقت فرصة لهروب المؤسسات من التزاماتها تجاه الصحفيين المستقلين».

وحول محاولة إدماج الصحفيين الفريلانسرز في النقابة، يؤكد القضاة أن تعديل القانون «بات أمراً ملحًا ليكون أكثر عدالة ومظلة للجميع بمن فيهم الصحفي الفريلانسر، ولكن بضوابط واضحة ومشددة لحماية الفكرة من الاستغلال ولاستقطاب الصحفيين بدلًا من تنفيرهم».

تطلب الكثير من المؤسسات الصحفية من الصحفي الفريلانسر أن يكون شاملًا، ولا تكتفي بالصحفي ككاتب أو محرر (غيتي)

انتهاكات عمالية بالجملة

الصحفي المستقل المختص في القضايا العمالية نديم عبد الصمد يقول لـ«مجلة الصحافة» إن الصحفي المستقل عرضة للانتهاكات العمالية بصورة كبيرة نتيجة عدم قدرته على الانضمام إلى نقابة مهنية، من المعلوم أنها وجدت لتنظم عمل المهنة، وبنفس الوقت تساعد الصحفي على أخذ حقه ولكن قيود الانتساب لنقابة الصحفيين لا تسمح للصحفي «الحر» أن ينضوي تحتها.

ومن تلك الانتهاكات يروي عبد الصمد أن أجر الصحفي المستقل منخفض مقارنة بأي وظيفة أخرى، مما ينعكس على جودة المواد المقدمة التي ستكون بطبيعة الحال تغطيات سطحية، بالإضافة إلى طلب الكثير من المؤسسات الصحفية من الصحفي الفريلانسر أن يكون شاملًا، وعدم الاكتفاء بالصحفي ككاتب أو محرر، بل يطلب منه أن يحرر الفيديو ويصمم الإنفوغراف ويصور، وهي مهارات تعد كل مهارة منها تخصصا بحد ذاته.

في مصر ظهرت نقابات مستقلة لتقديم السند والدعم القانوني للصحفيين المستقلين وسرعان ما أعلنت نقابة الصحفيين المصرية العداء تجاهها، وطالبت الهيئات والوزارات بعدم الاستجابة لها.

في ليبيا.. « تعالوا.. صحفي مستقل هنا»

بمجرد أن دخل إلى القاعة

المخصصة للمؤتمر الصحفي الذي سيعقده مسؤول بالحكومة حتى أشار عليه أحد رجال الأمن بسلاحه وهو يسأله بحدة عن القناة أو المؤسسة التي يتبعها، وما إن أخبره بأنه صحفي مستقل حتى تغيرت سحنة الرجل صرخ مناديا رفاقه في غضب « تعالوا.. صحفي مستقل هنا»، ليجد نفسه يتعرض للصفع والركل خارج القاعة.

يقول «علي» وهو صحفي يعمل مستقلا يوثق الأحداث المهمة ويلتقط بكاميرته أهم الاجتماعات وأحيانا الاشتباكات، ويبيعها لوكالات أجنبية: «للأسف نحن في نظرهم مجرد جواسيس نعمل لصالح قوة أجنبية.. ولا يوجد من يحمينا لا نقابة ولا دولة، والأمر سيان سواء في بنغازي أو طرابلس فقد تعرضت لذات الموقف في كليهما».

عميل وجاسوس!

اختار العديد من الصحفيين الليبيين العمل المستقل لأسباب مختلفة سواء كانت مادية أو حبا في الابتعاد عن المؤسسات وإداراتها والتفضيل بالبقاء أحرارا دون أن يحسبوا على أي جهة خصوصا في ظل حالة الاستقطاب الشديدة التي تسيطر على المشهد الإعلامي في البلاد.

غير أن هذا التوجه لم يكن سفينة النجاة التي تمنوها، بل أدخلهم في مواجهات واتهامات أخرى، كالعمالة لحساب الأجنبي والتجسس ناهيك عن الاتهام بالكذب وانتحال شخصية الصحفي المستقل لحماية المؤسسة التي ينتمي إليها.

الظروف التي يعمل خلالها الصحفي المستقل في ليبيا أقل ما يمكن وصفها بالصعبة والمعقدة من الناحية المهنية والقانونية. فعلي الصعيد المهني، يعمل الصحفي المستقل وسط بيئة لا تقدر هذا العمل، بينما الأغلبية لا يستوعبون أجواء العمل التي يبحثون عنها والمتمثلة في التحرر من قيود المؤسسات الإعلامية الروتينية. وتكمن معاناته - قانونيا - في عدم الاعتراف بوجوده وبالتالي لا يحصل على أية خدمات تسهل عمله أو مساعدات حين يقع في أي مشكلة نظرا لغياب قوانين تحفظ حقوق الصحفي المستقل سواء المادية أو المعنوية.

تجاهل وعدم اعتراف

يعتبر الصحفي عاطف الأطرش حجم العمل الصحفي المستقل في ليبيا ضعيفا وكارثيا في ذات الوقت، وأن أغلب الصحفيين يشتغلون لدى مؤسسات إعلامية من الأساس. كما يرى أن «تدني مستوى دخل هذه الشريحة وغلاء المعيشة دفعهم للعمل كصحفيين مستقلين للحصول على مورد مالي إضافي».

اختار العديد من الصحفيين الليبيين العمل المستقل لأسباب مختلفة سواء كانت مادية أو حبا في الابتعاد عن المؤسسات وإداراتها والتفضيل بالبقاء أحرارا دون أن يحسب على أي جهة خصوصا في ظل حالة الاستقطاب الشديدة التي تسيطر على المشهد الإعلامي في البلاد.

وعن الصعوبات التي تواجه العمل الميداني يرى الأطرش أن الصحفي المستقل قد يستغل معارفه أو أقاربه في الهيئات والمؤسسات الحكومية للحصول على معلومة أو دعوة حضور بشكل شخصي لأنهم لا يقومون بتقديم المعلومات أو تسهيل المشاركة وحضور الندوات الحكومية لهم.

في الجنوب الليبي، حيث البيئة الأكثر صعوبة في كل مناحي الحياة، يصف الصحفي المستقل من مدينة سبها وليد بكاكو بيئة العمل بغير المستقرة والمحفوفة بالمخاطر نتيجة الصراع السياسي، لذا يلجأ البعض نحو العمل المستقل لعدم رغبته في الانخراط أو التبعية لأي مشروع سياسي.

ويضيف بكاكو: «الجهات الحكومية لا تعترف بالصحفي المستقل إلا في حالة إقامة ملتقيات أو حفلات، لكن في

يواجه الصحفي المستقل تهديدًا مستمراً بالقمع والأذى من قبل رجال الأمن في ظل غياب جهة رسمية تحمي حقوقه (شترستوك)

الأمور السياسية الهامة يتم تجاهلنا لأن الصحفي لا ينتمي لذات التيار الذي تنتمي له الحكومة أو المسؤول».

غياب نقابة منتخبة

ما يزيد صعوبة العمل الصحفي سواء المستقل أو غيره في ليبيا يكمن في عدم وجود نقابة للصحفيين منتخبة ومعترف بها ويحسب لها حساب من قبل السلطات والجهات الحكومية.

لا يوجد في ليبيا إلا نقابات ومنظمات صحفية صغيرة تقدم نفسها بأنها الحامي والمدافع عن حقوق الصحفيين، فيما يعتبرها البعض منظمات ضعيفة تستغل اعترافها بهذه الشريحة للحصول على الدعم مستغلة حاجتهم إلى غطاء قانوني يحميهم، وهو أمر غير واقعي كون كل النقابات الصحفية في ليبيا غير معترف بها في الداخل والخارج.

بمجرد أن دخل إلى القاعة المخصصة للمؤتمر الصحفي الذي سيعقده مسؤول بالحكومة حتى أشار عليه أحد رجال الأمن بسلاحه وهو يسأله بحدة عن اسم مؤسسته وما إن أخبره بأنه صحفي مستقل حتى تغيرت سحنة الرجل صارخا مناديا رفاقه بغضب: « تعالوا.. صحفي مستقل هنا»، ليجد نفسه يتعرض للصفع والركل خارج القاعة.

مفهوم الحماية!

هذا التصور يراه مدير المركز الليبي لحرية الصحافة محمد الناجم مبالغا فيه رغم إقراره بأن الكثير من الصحفيين يعتقدون به، «فهناك غياب تام لمفهوم الدفاع عن حرية التعبير، والكثير من الصحفيين والمنظمات المدنية وبعض من الجهات الحكومية تُحمّل النقابات الصحفية مسؤولية أكبر من قدرتها». والنتيجة حسب الناجم كالآتي: «حين تعجز المنظمات الأهلية عن تقديم الحماية للصحفيين بمفهومهم هم وليس بمفهومها الحقيقي يتم اتهام النقابات بالمتاجرة بالصحفيين!».

ويضيف مدير المركز الليبي أن الكثيرين قد لا يستوعبون مفهوم الحماية الذي تعمل عليه هذه المنظمات، «فالحماية هنا هي معنوية والمساعدة مالية وأحيانا العمل على المساهمة والمساعدة في نقل الصحفيين من البيئة الخطرة

وهي حماية ليست لكل الصحفيين إنما تخص فقط المتضررين».

وسط هذه الأجواء وتحميل المسؤوليات هنا وهناك، برزت مطالبات بضرورة تأسيس نقابة جامعة للصحفيين لضمان حقوقهم المهنية والدفاع عنهم أمام الجهات ذات العلاقة، خصوصا مع استمرار الوضع الإعلامي المتردي الذي تعيشه ليبيا وفقا لتقارير محلية ودولية.

غير أن نقابة صحفيين حقيقية لم يعد هو المطلب الوحيد. فعلى سبيل المثال وجهت المنظمة الليبية للصحافة المستقلة دعوتها لجميع المؤسسات الحكومية بحماية الصحفيين وتوفير بيئة مواتية لعملهم دون تمييز أو خوف من الأعمال الانتقامية أو العقابية.

مصير مجهول!

تكمن أهمية الصحافة المستقلة في إحداث نوع من التوازن بعيدا عن الرواية الرسمية الحكومية، وأقل استقطابا من معلومات الصحف والقنوات الخاصة بمختلف مشاربها. وهذا لا يمنع أن يكون الصحفي منحازا لهذا الطرف أو ذاك لكنه على الأقل يعلم جيدا أن المادة الخبرية المتوازنة والمتعددة الروايات تجلب «زبونا» جيدا. ورغم ذلك، تبقى الصحافة المستقلة خارج المشهد الإعلامي، وتبقى الصحافة في ليبيا رهينة لتوازنات القوى بين المؤسسات الخاصة والجهات الحكومية. وحتى مع بعض النجاحات التي حققها صحفيون مستقلون ووجود مواهب حقيقية قادرة على صنع الفارق والتطوير من شكل المحتوى الإعلامي وتنويع المصادر والأخبار إلا أن مصيرهم يبدو مجهولا.

يمثل غياب النقابات والبيئة الآمنة للعمل الصحفي أزمة تمس جميع الصحفيين دون تفرقة بين الموظف والمستقل (شترستوك).

قصص وتجارب حية لصحفيين اختاروا «الفريلانس»

جنى الدهيبي

اختيار العمل كصحفي فريلانسر لا يكون دائما مدفوعا بالاضطرار بل بالرغبة في التحرر واكتساب مهارات جديدة لا يتيحها العمل بالدوام الثابت. من لبنان، تسرد الصحفية جنى الدهيبي قصص ثلاثة صحفيين من مجالات مختلفة، يعملون فريلانسرز.

تميز لبنان تاريخيا في المنطقة العربية بحرية الصحافة وتنوعها، فاستقطبت الآلاف للعمل فيها، نتيجة الدور الذي لعبته بيروت كحِصْن للمثقفين والكتاب ولشتى أنماط النقاش السياسي والأيديولوجي.

لكن معظم الصحفيين/ات في الوقت الحالي يواجهون مشقات وتحديات كثيرة؛ تفاقمت بفعل الانهيار الاقتصادي الذي يعصف البلاد منذ خريف 2019 متغذيا بشدة الاستقطاب السياسي والطائفي ما ينعكس تلقائيا على المؤسسات الإعلامية المحلية بسبب تبعية معظمها لأطراف الصراع داخليا أو خارجيا. وإذا كان هذا الواقع يمسّ بالأمان الوظيفي للعاملين والعاملات بالقطاع الإعلامي الذي تآكلت فيه قيمة الرواتب، وصار معظم موظفيه رهين حسابات وصراعات ممولي المؤسسات، كيف هو إذن حال الصحفيين والصحفيات الفريلانسرز؟

مظاهر القلق

المفارقة أن "انعدام" الأمان الوظيفي أضحى حالة عامة - وإن بدرجات متفاوتة - في بلد كلبنان يغيب عنه الاستقرار، وطبعته واحدة من أسوأ أزمات العالم بسمات الفقر وتفشي البطالة. ومع ذلك فإنه من أكثر البلدان العربية الخصبة لإنتاج القصص الصحفية، وعمل الصحفيين/ات.

يحظى الصحفيون/ات الفريلانسرز في لبنان بهامش واسع من الحرية والاستقلالية (غيتي).

بنظرة عامة على المؤسسات الصحفية في لبنان نلحظ أن أغلبها باتت تفضل التعاون مع صحفيين/ات فريلانس، تهربا من وطأة العقود الوظيفية وما يتبعها من التزام بقوانين العمل والالتزامات المالية والاجتماعية. لكن بعد أزمة 2019، أصبحت شريحة من الصحفيين الفريلانسرز، تحصر تعاونها مع مؤسسات إعلامية عربية وأجنبية، أي غير محلية، لضمان توفير دخل بالعملة الصعبة أولًا، وبهدف توسيع إطار التشبيك تعزيزا لخبراتهم، وأملا بإفساح المزيد من الفرص أمامهم ثانيا.

عمليا، لا تلحظ القوانين الناظمة للعمل الصحفي في لبنان شيئا عن الصحفيين الفريلانسرز وحقوقهم، حيث لا يستطيعون الانضواء داخل الجسم النقابي الرسمي لتحصين أنفسهم ولو ببطاقة صحفية، ما يضعهم بوضع هشّ، بلا حماية مؤسساتية. ولأن هؤلاء الصحفيين/ات لا يخضعون لقانون العمل اللبناني، وبالتالي لا يتمتعون بحق الاستفادة من صندوق الضمان الاجتماعي، ولا يحصلون على تعويض نهاية خدمة، ولا يستفيدون من أي تغطية مادية للاتصالات والمواصلات وطوارئ وحوادث العمل.

ومع ذلك يتأرجح العمل الصحفي الحر بين الإيجابيات والسلبيات. حيث يحظى الصحفيون/ات الفريلانسرز بهامش واسع من الحرية

والاستقلالية بعملهم، تمكنهم من التشبيك والتعاون مع نطاق واسع من المؤسسات والجهات داخل وخارج بلدهم؛ كما يتحكمون ذاتيا بمكان وساعات العمل، ويرفضون شروط التعاون التي لا تناسبهم، إضافة إلى الاعتماد على مصادر دخل متعددة.

وهنا، نستعرض في مجلة الصحافة، مزايا وتحديات، ثلاثة أنماط من التجارب المتنوعة للعمل الصحفي الحر في لبنان، بمجالات الصحافة المكتوبة، والتدريب وصحافة الفيديو، والتصوير الصحفي. وذلك في مقابلات مع ثلاثة صحفيين يروون تجاربهم، وهم: المستشارة والعاملة في الصحافة المكتوبة رنا نجار، المصور الصحفي مروان طحطح، صحفية الفيديو والمدربة سارة حطيط.

سارة حطيط: "تجربة الفريلانسر بالنسبة لي عمل يومي بدوام كامل"

بدأت سارة عملها في الصحافة المكتوبة بشكل مستقل، من الكتابة في ملحق "شباب السفير" في 2015، ثم مع موقع جريدة "المدن"، وكذلك مع "الشرق الأوسط". وخلال عملها بصيغة فريلانسر، عملت أيضا موظفة في مؤسسة مهارات لمدة عامين بمجال الرصد الإعلامي وحرية الصحافة، ثم في "لادي" وهي جمعية معنية بمراقبة الانتخابات، لمدة تسعة أشهر كمسؤولة تواصل.

«العمل الحر منحني فرصا استثنائية للتشبيك والتطور وبناء العلاقات مع مؤسسات عالمية، وكل يوم هناك شيء جديد أتعلمه لجهة القراءات وتحدي الذات، وتعلمت مهارة تنظيم الوقت بناء على المشاريع التي أستلمها».

لكن سارة، سرعان ما انتقلت للعمل الحر بشكل كامل، وتقول: "تجربة الفريلانسر بالنسبة لي عمل يومي بدوام كامل". هذه النقلة بمسارها، كانت نتيجة تلقيها تدريبات عديدة حول صحافة الفيديو، وأهمها وفق ما تقول كان مع "دوتشي فيلي" لمدة سنة، أتاح لها فرصة التشبيك مع التلفزيون الألماني، وصارت تعد من لبنان تقارير مصورة بعدما اشترت كاميرتها الخاصة.

تعتبر سارة أن هذا التحول أتاح لها الفرص لتلقي العروض بتغطية مؤتمرات ومهرجانات خارجية حول صحافة الموبايل وتطوير المؤسسات الإعلامية، و"صرت أشعر أنني موظفة عند نفسي كصحفية ومدربة مستقلة".

وعند سؤالها عن الفرق بين الصحفي الحر والموظف، تجيب: "أجد أن العمل الحر منحني فرصا استثنائية للتشبيك والتطور وبناء العلاقات مع مؤسسات عالمية، وكل يوم هناك شيء جديد أتعلمه لجهة القراءات وتحدي الذات، وتعلمت مهارة تنظيم الوقت بناء على المشاريع التي أستلمها والانضباط بجدول محدد". أما لو كانت موظفة، فـ"سأكون ضمن هيكلية العمل الإداري ومرتبطة بدوام محدد، وربما ستتقلص فرص تعلم مهارات جديدة بحكم الالتزام بمهامي بالمؤسسة".

لكن سارة، لا تغفل عن التحديات والمصاعب التي تواجهها، وفي طليعتها "عدم الاستقرار". وتشرح بالقول: "رغم ارتباطي بمشاريع معروفة ومجدولة، لكنني أبقى قلقة أن يكون هذا العام مثلا أقل بالعمل المرهون بتمويل المشاريع. كما أشعر بحاجة دائمة لوضع جدولي لسنة أو ستة أشهر على الأقل، لأضمن الاستمرارية بالعمل والمدخول".

وبعد أزمة تفشي فيروس كورونا، وبحسب تواصلها مع زملائها، وجدت سارة أن ثمة توجها كبيرا بمجتمع الصحفيين في لبنان للعمل الحر، "مما يعني أن المنافسة والتحدي أكبر".

ومن أبرز نقاط الضعف بالعمل الحر بالنسبة لسارة، هو عدم الانضمام لجسم نقابي، وهي مسألة مهمة خلال العمل على الأرض، "لأن الصحفيين في لبنان معرضين للمخاطر والأزمات".

ومع ذلك، تجد أن مستقبلها مرتبط بتطوير عملها الحر بمجال التدريبات ومواكبة التطورات التكنولوجية، خصوصا مع انخراط الصحافة بمجال الذكاء الاصطناعي.

رنا نجار: عمل محكوم بالقلق

بدأت رنا نجار عملها الحر في الصحافة منذ كانت طالبة جامعية، وترى من تجربتها الممتدة على نحو عشرين عاما، أن المؤسسات عادة في لبنان، تتهرب من توظيف الصحفيين، حتى لا تتحمل ثمن حقوقهم من ضمان اجتماعي وصحي وأسري وبدل نقل، ولكي تكون غير مسؤولة مباشرة عن سلامتهم.

قبل نحو عشرين عاما، كان الصحفيون بلبنان يجدون أن العمل الحر هو توطئة لإثبات أنفسهم وكفاءتهم وطرح اسمهم بالسوق، أملًا بالحصول على وظيفة بمؤسسة إعلامية.

عملت رنا فريلانسر في جرائد وتلفزيونات ومع مواقع ومجلات عديدة، واختبرت أيضا تجربة التوظيف لمدة 12 سنة في جريدة الحياة، لكنها حاليا صحفية فريلانسر. تقول: "قبل نحو عشرين عاما، كان الصحفيون بلبنان يجدون أن العمل الحر هو توطئة لإثبات أنفسهم وكفاءتهم وطرح اسمهم بالسوق، أملًا بالحصول على وظيفة بمؤسسة إعلامية". لكن التوظيف بمعظم المؤسسات المحلية اللبنانية - برأي رنا - هو رهن التبعية لأحزاب ومجموعات معينة، "ما يفاقم العقبات أمام المستقلين الباحثين عن الاستقرار والأمان الوظيفي".

ترى رنا جانبا مشرقا لجهة امتلاك الفريلانسر هامش حرية واسع أكثر من الموظف، لجهة اختيار المواضيع والتحرك بلا دوام، "لكنها حرية مضبوطة ومقيدة أيضا بسياسة ومعايير وتوجه المؤسسة التي يراسلها أو يتعاون معها".

تشترك القصص الثلاث للصحفيين «الفريلانسرز» في نقطة واحدة: البحث عن المزيد من الحرية (غيتي).

بالعمل الحر. فـ"مثلًا، حين يتغير مسؤول أو مدير بمؤسسة يتعاون معها الفريلانسر، قد تنقطع العلاقة معه فجأة، كما أن التعاون معه غالبا ما يكون هشا بلا معايير واضحة متعلقة بالانتظام وقيمة البدل المادي الذي قد يخضع لمعايير نسبية، لأنه عمل بلا عقد، فيكون الصحفي هو الحلقة الأضعف، حتى عند نشوب خلاف مع أحد المسؤولين".

حين يتغير مسؤول أو مدير بمؤسسة يتعاون معها الفريلانسر، قد تنقطع العلاقة معه فجأة، كما أن التعاون معه غالبا ما يكون هشا بلا معايير واضحة متعلقة بالانتظام وقيمة البدل المادي الذي قد يخضع لمعايير نسبية.

رنا التي تعمل أيضا مستشارة إعلامية لبعض المؤسسات الثقافية، وهي شغوفة بعملها الميداني، تجد نفسها عالقة بين خيارين: متعة البقاء حرة كصحفية فريلانسر، وأمل الحصول على وظيفة تناسب خبرتها الصحفية وتضمن لها حقوقها كالحصول على بطاقة صحفية وتغطية صحية واجتماعية، خصوصا أنها أم لطفلة صغيرة. وتقول: "المستقبل غامض ومليء بالتحديات، لكن الاستمرار بالعمل الصحفي، خياري الدائم والوحيد".

مروان طحطح: العمل الحر يحمي الصحفي من الكسل

يُعدّ مروان طحطح واحدا من أشهر المصورين الصحفيين في لبنان. ومنذ نحو 22 عاما، حمل كاميرته في بيروت، ووثق بعدستها أرشيفا غنيا للأحداث المؤلمة التي تشكل ذاكرة المدينة، كما يشتهر بتصوير الأحياء والطرقات ووجوه الناس. ومنذ عام 2000 حتى 2019، عمل مروان كمصور صحفي موظف، بدءا من جريدة الشرق ثم انتقل لجريدة الأخبار. لكن منذ نحو ثلاث سنوات، يعمل مروان كمصور صحفي حر، ويجد نفسه مرتاحا أكثر بالعمل والوقت. ويقول: "كسرت مفهوم الدوام خلال وظيفتي في الأخبار، وهذه مسألة يجب أن تكسرها المؤسسات مع المصورين تحديدا؛ لأن مكانهم الفعلي هو في الشارع وبين الناس وليس بالمكتب، لكنني اخترت العمل الحر، لأضع نفسي أمام تحديات أحتاجها، فكسبت الرهان بدرجة عالية".

يُشبك مروان مع عدد من المؤسسات بشكل منتظم، مثل غيتي (Getty) و"مصدر عام" و"ميغافون" ووكالات عالمية، إضافة إلى استلامه مشاريع تصوير لمجلات ومؤسسات عديدة تعزيزا لخبراته ومدخوله. يقول: "وجدت أن الفريلانسر يحتاج دائما للتشبيك، خصوصا أنه لا يملك دخلا ثابتا نهاية كل شهر، بينما الراتب، يعزز شعور الأمان".

أما مهنيا، فيجد مروان بأن عمله مؤخرا كمصور صحفي حر، وسّع دائرة تجاربه، وساعده على تطوير نفسه والتحرر نسبيا من معضلة الضغط الذي يفرضه الحدث اليومي في لبنان. وكما قال زملاؤه، فهو يواجه حاليا مشكلة عدم امتلاك بطاقة صحفية، ولا أي شكل من أشكال التأمين الصحي والشخصي. ويضيء على المخاطر التي تواجه المصورين الصحفيين خلال الأحداث الساخنة بلبنان، حيث اشترى درعا لتوفير الحماية الذاتية حين ترك الوظيفة.

يعتبر مروان أن العمل الحر يحمي الصحفي من الكسل، إذ يجبره على المتابعة والتعلم الدائم، "لأن استمرارية عمله مرتبطة بقدرته على إيجاد الزوايا والمواضيع لصوره أو قصته حتى يغذي بها المؤسسات التي يتعاون معها".

سبق أن حصل مروان على شهادة بالتصوير الفوتوغرافي من فرنسا من الـ "École Nationale Supérieure de la Photographie" (المدرسة الوطنية العليا للتصوير الفوتوغرافي)، كما شارك بمعارض في لبنان وفرنسا وبرلين والعالم العربي. ويرى أن الصحفيين المصورين عموما أمام اختبار تطوير الذات، في ظل الثورة التكنولوجية، "لأنه هاجس يلاحقنا ولا يمكن البقاء على هامشه".

ورغم صعوبة الظروف التي يختبرها مع مختلف الصحفيين، يرغب مروان أن يحافظ على العمل الحر، "لأنني تأقلمت معه، ولمواصلة تطوير نفسي بالجوانب الفنية في التصوير الصحفي".

صورة التقطها مروان طحطح خلال مظاهرات بيروت.

ميرغني.. «الرحلة» الخطرة من التلفزيون إلى اللجوء

محمد ميرغني

فجأة يجد الصحفي السوداني محمد ميرغني نفسه معتقلا لدى قوات الدعم السريع متهما بالانحياز لقوات الجيش ثم، لاحقا، سيتهمه الجيش بمساندة أعدائه.. في صراع «الإخوة الأعداء» والاستقطاب الحاد، يعيش الصحفيون السودانيون ظروفا صعبة دفعت بميرغني وآخرين إلى تجربة الخيار الأصعب: الهجرة.

دائما ما تكون مهنة الصحافة في مناطق الصراعات محفوفة بالمخاطر، وتزداد نسبة الخطر كلما صار الصحفي أقرب لأماكن الاقتتال المباشر. هذا ما عايشناه طيلة فترة وجودنا في مدينة أم درمان، فقد تغيرت ملامح الكثير من الأماكن منذ أول رصاصة أطلقت في الحرب. كان الأمر أشبه بمشاهد سينمائية؛ أزيز الطائرات الحربية، ودوي انفجارات المدافع، وأصوات الرصاص في كل مكان. كنا نشعر بما يدور من حولنا ونستشعر فظاعة ما يجري. والحقيقة أنه كانت لدينا شكوك حول نجاتنا خاصة بعدما بدأت القذائف تنفجر قربنا.

توالت الأيام وازداد الوضع سوءاً، لم يغمض لنا جفن منذ صبيحة اندلاع المواجهات في الخامس عشر من أبريل/ نيسان. لم نتخيل - وقتها - أن الصراع المسلح بين الجيش والدعم السريع سيجعل العاصمة الخرطوم أشبه بمدينة أشباح. كانت بضعة أيام كافية لتغيير معالم العاصمة السودانية الخرطوم بمدنها الثلاث (الخرطوم، الخرطوم بحري، أم درمان). كانت أم درمان هي المدينة التي ترعرعت فيها وأكملت فيها جميع مراحلي التعليمية. بدأت أولى خطواتي المهنية صحفيا متدربا وأنا طالب بجامعة أم درمان الأهلية، تنقلت بين أروقة المدينة التاريخية والتي تعتبر ثاني أكبر مدينة في السودان وتعرف أيضا بالعاصمة الثقافية.

لم يكن قرار النزوح حينها إلى مناطق آمنة خياراً سهلا بالنسبة لي ولأسرتي. أَخذَ قرارُ النزوح بيننا طابعا أشبه بطابع المفاوضات السياسية، ذلك أن تفاصيل اعتقالي وما مررت به من مضايقات جعل قرار السفر والنزوح إلى إحدى المناطق الآمنة إجباريا. فالأوضاع انحدرت بشكل متسارع؛ أما وتيرة المواجهات ازدادت حدتها، وأصبحت السرقات تتم في وضح النهار، وفقدت الشعور بالأمان، ولا رغبة لي في الصمود وسط كل ما رأيته من حطام.

«قررت أن أحملَ معي مأساتي وأترك خلفي كل ما أملك، حيث الدمار، بيتي، وأهلي؛ نحو وجهةٍ ومصيرٍ مجهول» (غيتي).

كان الأمر أشبه بمشاهد سينمائية؛ أزيز الطائرات الحربية، ودوي انفجارات المدافع، وأصوات الرصاص في كل مكان. كنا نشعر بما يدور حولنا ونستشعر فظاعة ما يجري. والحقيقة أنه كانت لدينا شكوك حول نجاتنا خاصة بعدما بدأت القذائف تنفجر قربنا.

لم أتوقع يوما أن أصبح ضحية للصراع المسلح بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع. لقد وجدت نفسي داخل أحد معتقلات الدعم السريع، رفقة مجموعة من الشباب. كنا ثمانية أشخاص في مراحل عمرية متقاربة جمعتني زمالة عملٍ مع بعضهم (أحد المعتقلين مصور صحفي تم اعتقالنا معاً)، لم يكن لنا الحق في الحديث أو التواصل مع بعضنا البعض، وتم اتهامنا بأننا "عناصر من النظام البائد" والمقصود بذلك هو اتهامنا بأننا نتبع لنظام حكم حزب المؤتمر الوطني المحلول الذي سقط بعد ثورة ديسمبر/ كانون الأول.

صباحا وبعد مرور ثلاثة أسابيع استطعت الفرار من مكان احتجازي برفقة الأشخاص الذين كنت معهم، سمعنا أصوات انفجارات قوية كانت بالقرب منا، وشعرنا باهتزاز المكان الذي كنا محتجزين فيه، كانت الأصوات المدوية قوية وزاد إحساس الشعور بالخوف والرهبة. أصر من كنت محتجزا معهم على الخروج من الغرفة التي كُنا بداخلها. في الخارج كانت أعمدة الدخان متصاعدة في محيط مكان لا يوجد فيه أحد.

لم أجد سببا كافيا يدفعني للبقاء بعد كل ما عايشته من معاناة جسدية ونفسية. مكان عملي وهو الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون حاله كحال بقية المؤسسات تحول إلى ساحة حرب تحاصرها الدبابات والمدافع، وتحوم في سمائها الطائرات والقذائف. هكذا جعلت مني الحرب وتداعياتها صحفيا مع وقف التنفيذ. ولست وحدي؛ فهنالك عشرات الصحفيين مثلي تمت محاصرتهم وتقييد أحلامهم،

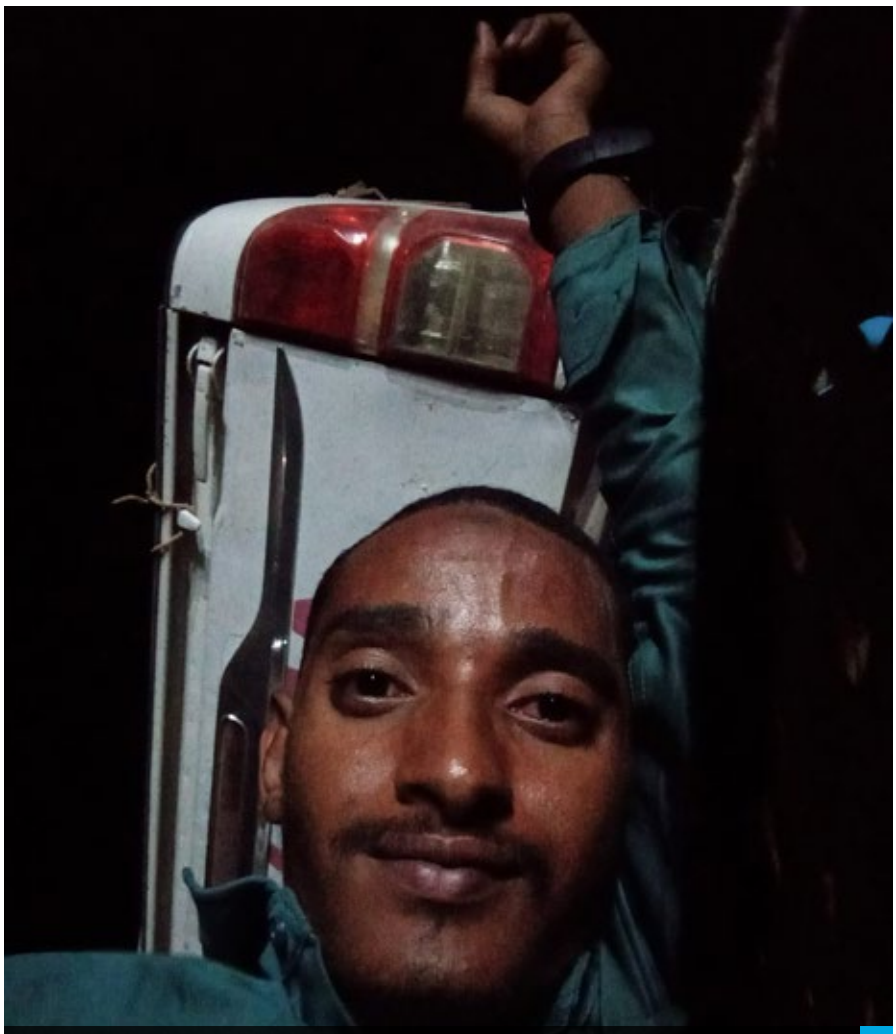

اضطر ميرغني إلى تغيير ملامحه وخوض رحلة شاقة للهروب من الحرب ومن المطاردة (خاصة).

إما بسبب خطر الاعتقال من قبل طرفي الصراع، أو بسبب خطابات التخوين والكراهية نتيجة الاستقطاب والاستقطاب المضاد، بجانب توقف صرف الرواتب للعاملين بمحطات الإعلام الرسمية. وتقول نقابة الصحفيين السودانيين وفق تقرير لها إن حوالي 1166 عاملاً وعاملة بالهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون و153 متعاوناً ومتعاونة توقفت رواتبهم منذ أكثر من أربعة أشهر بسبب الحرب (1).

"لم أتوقع يوما أن أصبح ضحية للصراع المسلح بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع. لقد وجدت نفسي داخل أحد معتقلات الدعم السريع، رفقة مجموعة من الشباب. كنا ثمانية أشخاص في مراحل عمرية متقاربة جمعتني زمالة عملٍ مع بعضهم."

رغم كل ما حدث أجد نفسي متهما مرة أخرى، لكن هذه المرة من قبل استخبارات الجيش، والتهمة هي العمل مع المتمردين أي أنني أعمل لصالح قوات الدعم السريع. صرت مقيدا غير قادر على فعل شيء، سيكون كل عمل صحفي - إن وُجد - فرصة للتخوين والاتهام بالعمالة من أحد طرفي الصراع. أن تكون صحفياً تغطي مجريات الأحداث في السودان أصبح جريمة بالنسبة لطرفي الصراع، فمع التطورات الميدانية وازدياد وتيرة المواجهات بين الطرفين؛ يعيش الصحفيون السودانيون أوضاعا صعبة داخل وخارج ولاية الخرطوم، ويجد الصحفيون صعوبة كبيرة في ممارسة أعمالهم نتيجة للحرب والاستهداف، كما أن العديد منهم عالقون ومحاصرون في منازلهم لا يستطيعون التحرك في ظل ظروف إنسانية قاسية وفق بيان شبكة الصحفيين السودانيين(2).

وفي ظل هذا التشويش الكبير قررت أن أحملَ معي مأساتي وأترك خلفي كل ما أملك، حيث الدمار، بيتي، وأهلي؛ فالوجهة التي قصدتها كانت تفاصيلها مجهولة بالنسبة لي دون أن أكون واثقا من احتمالية الوصول إلى الوجهة النهائية. تعرفت على سماسرة الهجرة غير الشرعية عن طريق أحد الأصدقاء، اضطررت لحلق شعري حتى لا يتعرف عليّ أحد، بدا المكان الذي قصدته موحشا بعض الشيء. بدأت رحلتنا ليلا على متن شاحنة صغيرة

فاق عددنا العشرة أشخاص من مختلف الفئات العمرية جميعنا من السودان. تعرفنا على بعضنا قبل بداية انطلاق الرحلة، أحد المهاجرين صحفي يعمل بمؤسسة محلية مرموقة وآخر أستاذ بجامعة الخرطوم كان قد فقد كل أوراقه الثبوتية بعد تعرض منزله للسرقة. كان العامل المشترك بينهم أنهم يحلمون بحياة أفضل بعيدا عن كل ما عايشوه في الحرب. لأكون صادقا مع نفسي كان حلمي أيضًا مثلهم.

«كان الفرار رغم كل مخاطره هو الخيار الوحيد بالنسبة لي للبقاء على قيد الأمل والحياة» (غيتي).

كنت أعرف أنها رحلة محفوفة

لم يكن الطريق سهلا فالمخاطر حاصرتنا من جميع الاتجاهات. تعطلت السيارة التي كانت تقلنا عدة مرات ولم يكن حينها مخزون المياه الذي بحوزتنا كافيا. استغرقت رحلتنا حوالي يومين وكانت مضنية بكل ما تحمله الكلمة من معنى.

بالمخاطر. لم يكن الطريق سهلا فالمخاطر حاصرتنا من جميع الاتجاهات. تعطلت السيارة التي كانت تقلنا عدة مرات ولم يكن حينها مخزون المياه الذي بحوزتنا كافيا. استغرقت رحلتنا حوالي يومين كانت مضنية بكل ما تحمله الكلمة من معنى. بعد ذلك تمكنا من الدخول إلى إحدى الدول في السابع والعشرين من يونيو/ حزيران، وبعد وصولنا تفرقت السبل بمن كنت معهم طوال فترة الرحلة، فلكلٍ منا وجهته التي ينوي الوصول إليها.

عرفني مطار الخرطوم في ترحالي، لكن ظروف الحرب جعلتني مجبراً على الخروج بطريقة كانت أبرز معالمها هي "الرمال" تسليته الوحيدة هي "الخوف من المجهول"، فررت مع الفارين من حدود وطني وجحيم حربه إلى وطن "لا ناقة لي فيه ولا جمل"، وحين هددت الحرب حياتي تهديداً مباشراً، كان الفرار رغم كل مخاطره هو الخيار الوحيد بالنسبة لي للبقاء على قيد الأمل والحياة.

المراجع:

1) https://m.facebook.com/story.php?story_fbid=pfbid02vwqvmrPU2oPU8PPGHkkCWSLGaHKbDZP7QAEqqFAywsmnaBYZhJ3cNBkkxLuaEJCKl&id=100085652089943

2) https://m.facebook.com/story.php?story_fbid=pfbid0aKLbNB8cZshqjnuphw8E8eseqSP2W5hGgQtD7c3h9e1wNUTCDCVwSmbCTxKU6ECEl&id=100049901515259

الصحافة الاستقصائية الرياضية.. «نحن لا نبحث عن الترفيه»

بياتريث بيريرا

هل على الصحفي الرياضي الاكتفاء بنقل نتائج المباريات ومتابعة الأحداث الكبرى أم ممارسة دوره في الرقابة؟ ولماذا التصقت الصورة النمطية بالصحافة الرياضية بأنها مجال للترفيه وليس للبحث عن الحقيقة؟ تحكي الصحفية المكسيكية بياتريث بيريرا كيف حققت في قصص أدت إلى فضح انتهاكات وممارسات فاسدة في عالم الرياضة.

أصبحت صحفية سنة 1977، وقد تم تعييني من طرف قناة إذاعية من أشهر القنوات في المكسيك آنذاك. يعود الفضل في ذلك لأني كنت أمتلك سبق استجواب كواوتيموك كارديناس بشكل حصري، وهو أول رئيس حكومة لمدينة مكسيكو. لم أكن أتجاوز حينها الـ 23 عاما، ولكن بفضل تحصيلي الأكاديمي في الجامعة الوطنية المستقلة للمكسيك (UNAM) -وهي أبرز الجامعات في أمريكا اللاتينية- حيث يتم ضخ السياسة في عروقنا ونحن لانزال طلابا. كنت على اطلاع واسع بالشأن الانتخابي، لذلك قاتلت بشراسة لأكون المراسلة الوحيدة لاستجواب هذا السياسي الذي يعد أحد أكبر قادة اليسار في المكسيك ممن فازوا بمنصب هام خلال تلك الانتخابات.

ولكن الرياضة كانت شغفي الحقيقي حيث أحببتها منذ نعومة أظافري؛ لذلك درست علوم التواصل لأتخصص في كتابة مقالات عن دوري كرة القاعدة الرئيسي (MLB) وعن الدوري الوطني لكرة القدم الأمريكية (NFL)، وهو ما لم أنله قط. عندما أخبروني في المحطة الإذاعية مونيتور أنه تم تعييني مراسلتهم الجديدة

وطلبوا مني أن أخبرهم بالقسم الإعلامي الذي أود الالتحاق به، أجبتهم دون تفكير: القسم الرياضي؛ ليجيبوني في الحين أن رئيس القسم الرياضي -وهو رجل ستيني- لا يقبل النساء في فريقه، وطلبوا مني أن أختار شيئا آخر.

دفعتني الحاجة المادية آنذاك إلى القبول بالمتاح. وككل مستجد في العمل، كلفت بالتغطيات التي يرفض كبار المراسلين القيام بها، من قبيل الحرائق والفيضانات والمسيرات الاحتجاجية لمختلف الفئات الاجتماعية التي لطالما عطلت الحركة في شوارع مكسيكو، كما كان علي التواجد في البلديات الستة عشرة التي تشكل عاصمة البلاد. لذلك كان ينبغي أحيانا أن أحضر إلى المناطق الريفية في الجنوب الشرقي، وأحيانا أخرى إلى المستعمرات الشمالية العنيفة والخطيرة.

أن تكون مهووسا بالرياضة لا يعني بالضرورة أن تمتلك الأدوات والمعايير اللازمة للقيام بالتغطية المناسبة.

كان لعملي حس اجتماعي أكثر من القيام بتغطية ندوات صحفية لصالح الموظفين

كان عمل المراسلين يتوقف على التصريحات التي يدلي بها المستجوبون، دون أن تتم مقارنة المعلومات أو التحقق منها (غيتي).

الحكوميين، فقد كنت ومن معي من مراسلي تلك القناة في خدمة المواطنين، فالواجب يحتم علينا البحث عن كل معلومة مفيدة والتنديد بالمخالفات والتجاوزات والظلم أينما وجد. كان عملنا من المواطنين وإليهم. ومع مرور الوقت، انتقلت إلى تغطية ما يخص السلطة التشريعية ومجلس النواب الفيدرالي ومجلس الشيوخ الجمهوري والكونغرس المحلي لمكسيكو. كما أنيطت بي مهمة تغطية أنشطة كارديناس كرئيس للحكومة، ثم أنشطة روساريو روبليس، المرأة التي خلفته عندما استقال من منصبه ليتفرغ للكفاح من أجل الظفر بمنصب رئيس المكسيك؛ وأخيرا، تغطية الحملة الانتخابية لأندريس مانويل لوبيث أوبرادور والذي كان يطمح في ذات المنصب وقد أصبح اليوم رئيسا للمكسيك .

وبعد أكثر من ثلاث سنوات، سمحت لي المحطة الإذاعية مونيتور بتغطية الفعاليات

لم تكلف الصحافة نفسها عناء التحقيق في قضية ميندي لاعب مانشستر سيتي مكتفية بإصدار صك اتهام ضده قبل أن يبرأ من القضاء (تصوير: كريستوفر فورلونغ - غيتي).

الرياضية، ويرجع الفضل في ذلك لوفاة الرجل الستيني وتعويضه بشخص أكثر شبابا. لكن ذلك حدث في سبتمبر/ أيلول من سنة 2000، وكانت الألعاب الأولمبية في سيدني على وشك البدء. ومع أني لم أسافر هناك لأن زملائي في القسم كانوا قد حصلوا مسبقا على الاعتماد للقيام بالتغطية، إلا أن التغطية الصحفية للمسابقات التي قمت بها من داخل مقصورة إذاعية، والربط بين المراسلين في سيدني كان مذهلا. حينها اكتشفت أمرين في غاية الأهمية:

1- أن تكون مهووسا بالرياضة لا يعني بالضرورة أن تمتلك الأدوات والمعايير اللازمة للقيام بالتغطية المناسبة.

بدت لي التغطية الرياضية التي كانت تقوم بها وسائل الإعلام والمراسلون جوفاء: نقل النتائج، من الرابح ومن الخاسر... وما إلى ذلك. إذ إن كل المعلومات كانت تدور عما يحدث داخل الملعب، مما جعلني أشعر بالملل.

2- بدت لي التغطية الرياضية التي كانت تقوم بها وسائل الإعلام والمراسلون جوفاء: نقل النتائج، من الرابح ومن الخاسر... وما إلى ذلك. إذ إن كل المعلومات كانت تدور عما يحدث داخل الملعب، مما جعلني أشعر بالملل.

حينها اكتشفت أنني لو وظفت كل المعرفة التي اكتسبتها كمراسلة للشأن العام في تغطيتي للرياضة، سأتمكن من تقديم معلومات قيمة، ذات أهمية اجتماعية وتخدم الصالح العام؛ ومن شأنها أن تساعد على فهم السبب وراء فوز فريق وخسارة آخر، وكون الرياضيين مخادعين يتعاطون المنشطات، وفي الألعاب البارالمبية يتظاهرون بالإصابة ليتنافسوا في فئات أقل وبالتالي الظفر بالمزيد من الميداليات. ففي آخر المطاف، الرياضة ليست بمعزل عما يقع في المجتمع: هناك فساد واعتداء وتحرش جنسي بالرياضيين، رجالا ونساء، كما أن هناك مدربين يسيئون معاملة لاعبيهم، وكذا رهانات غير قانونية... إلخ. لقد حصل ذلك بانسيابية كبيرة، ودونما

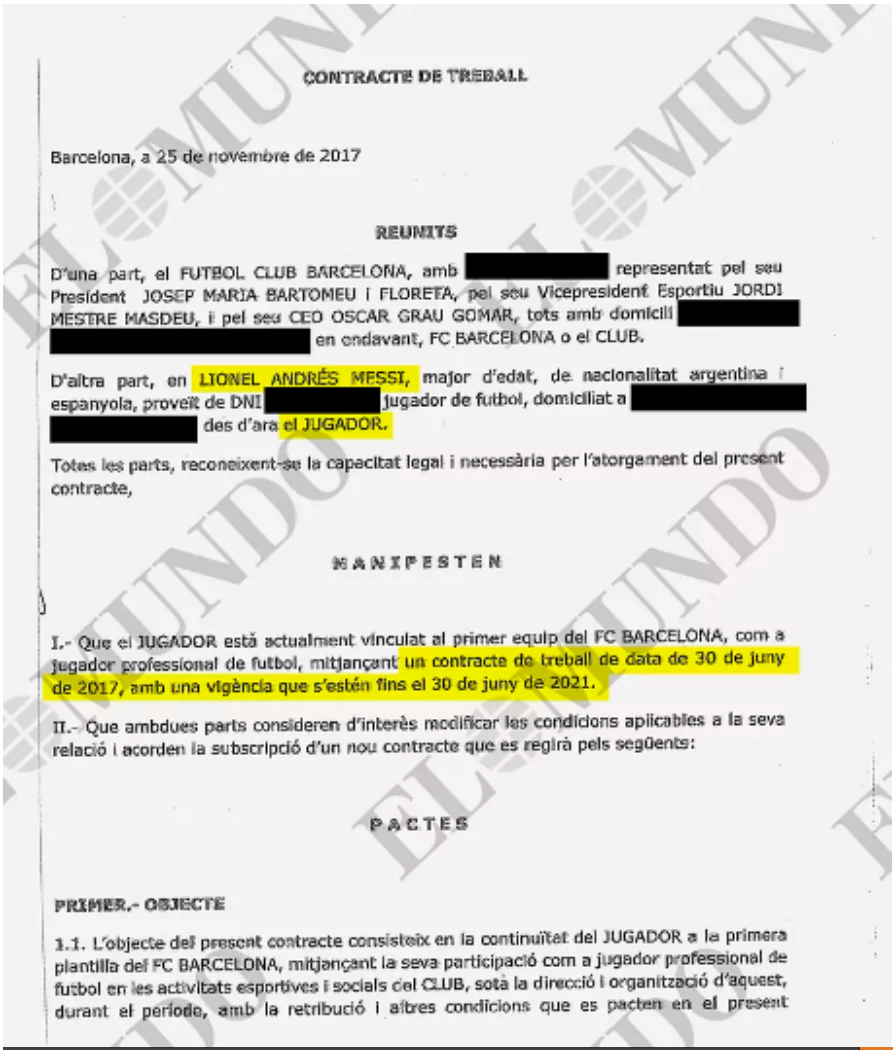

CONTRACTE DE TREBALL

Barcelona, a 25 de novembre de 2017

REUNITS

D'una part, el FUTBOL CLUB BARCELONA, amb [redacted] representat pel seu President JOSEP MARIA BARTOMEU I FLORETA, pel seu Vicepresident Esportiu JORDI MESTRE MASDEU, i pel seu CEO OSCAR GRAU GOMAR, tots amb domicili [redacted] en endavant, FC BARCELONA o el CLUB.

D'altra part, en LIONEL ANDRÉS MESSI, major d'edat, de nacionalitat argentina i espanyola, proveït de DNI [redacted] jugador de futbol, domiciliat a [redacted] des d'ara el JUGADOR.

Totes les parts, reconeixent-se la capacitat legal i necessària per l'atorgament del present contracte,

MANIFESTEN

I.- Que el JUGADOR està actualment vinculat al primer equip del FC BARCELONA, com a jugador professional de futbol, mitjançant un contracte de treball de data de 30 de juny de 2017, amb una vigència que s'estén fins el 30 de juny de 2021.

II.- Que ambdues parts consideren d'interès modificar les condicions aplicables a la seva relació i acorden la subscripció d'un nou contracte que es regirà pels següents:

PACTES

PRIMER.- OBJECTE

1.1. L'objecte del present contracte consisteix en la continuïtat del JUGADOR a la primera plantilla del FC BARCELONA, mitjançant la seva participació com a jugador professional de futbol en les activitats esportives i socials del CLUB, sota la direcció i organització d'aquest, durant el període, amb la retribució i altres condicions que es pacten en el present

أحدث التحقيق الاستقصائي لصحيفة إلموندو الإسبانية حول راتب ليونيل ميسي، لاعب برشلونة السابق، أثرا كبيرا (صورة من الإنترنت).

توقف عن تغطية مباريات وبطولات جميع الرياضات. بدأت بـ "تقصي" الحقائق، كفعل لصيق بمهنة الصحافة؛ أو هكذا يجب أن يكون.

اكتشفت أنني لو وظفت كل المعرفة التي اكتسبتها كمراسلة للشأن العام في تغطيتي للرياضة، سأتمكن من تقديم معلومات قيمة، ذات أهمية اجتماعية وتخدم الصالح العام.

وهنا اكتشفت أنه فيما يخص الرياضة، كان عمل المراسلين يتوقف على التصريحات التي يدلي بها المستجوبون، دون أن تتم مقارنة المعلومات أو التحقق منها. كان دورهم لا يتعدى نسخ تصريحات البعض وإعطائها المصداقية اللازمة، دون أن يتم تقصي صحتها من عدمها.

وبالكاد مرت ثلاثة أشهر بعد انضمامي إلى فريق القسم الرياضي، توقفت عن العمل في مونيتور. كان ذلك في ديسمبر/كانون الأول من سنة 2000، حتى إنه لم يتسن لي نشر التحقيق الذي أجريته عن موظفي المعهد الرياضي لمكسيكو الذين تمكنوا من التحايل لاستخدام موارد حكومية في إعادة تأهيل أكبر مرفق عام في المدينة والذي هو المنشأة الرياضية. وبعد سنة من ذلك، توجهت لمجلة بروثيسو وقدمت لهم التقرير مكتوبا، وقد أعجب به الناشر عندما قرأه فاشتراه مني بصفتي مراسلة حرة وظل يطلب مني المزيد من المواد الصحفية. وفي أبريل/نيسان من نفس السنة تم توظيفي من قبل الناشر لأبدأ مسيرتي كصحفية استقصائية متخصصة في الرياضة.

أعرف أنها تسمية طويلة ووقعها غريب، ولكن لابد منها في ظل القصور الحاصل في التغطيات الصحفية للرياضة. فحتى في الأخبار يعلن المبرمجون عن قسم الرياضة بالشكل الآتي: "والآن نترككم مع الأخبار الممتعة، نترككم مع أخبار الرياضة". لقد كرروا على مسامعنا حد الملل أن الأخبار الرياضية هي الجزء "الوردي" من الأخبار، فهي جميلة وممتعة ومسلية. لكن، هل يتوقف الأمر عند هذا الحد؟ نحن معشر المراسلين الرياضيين لنا نفس التزامات المراسلين في القسم السياسي أو الاقتصادي أو الشأن الاجتماعي، إذ نخدم الناس ونوفر لهم المعلومات القيمة، ذات النفع العام والأهمية الاجتماعية، ليتسنى لهم اتخاذ أنسب القرارات، مما يسهم في الدفع بالديمقراطيات.

لقد كرروا على مسامعنا حد الملل أن الأخبار الرياضية هي الجزء «الوردي» من الأخبار، فهي جميلة وممتعة ومسلية. لكن، هل يتوقف الأمر عند هذا الحد؟ نحن معشر المراسلين الرياضيين لنا نفس التزامات المراسلين في القسم السياسي أو الاقتصادي أو الشأن الاجتماعي.

فبفضل هذا النوع من الأخبار التي كتبت تقاريرها بعد التحري الجيد والاستقصاء استطعنا الاطلاع على الاتهامات التي وجهت لطبيب الفريق الوطني النسائي للجمباز في الولايات المتحدة الأمريكية، وأصبحنا على دراية بما قام به المدرب في جامعة بنسلفانيا من اعتداء جنسي على الصغار المشاركين في برنامج الأطفال الذي يرأسه المدرب، والذي انتهى به الأمر مطرودا من وظيفته لعدم التحرك لوقف تلك الانتهاكات، كما علمنا أن الدوري الوطني لكرة القدم الأمريكية قد أخفى الضرر الناجم عن الضربات المتكررة والمنتظمة في هذه الرياضة التي تقتضي الاحتكاك، والتي تمارس اليوم بقواعد واضحة تمنع الضربات المباشرة، وعلمنا كذلك بشأن فضيحة الفيفا بفضل الصحفي الإسكتلندي أندرو جينينغز -الصحفي المفضل دائما وأبدا-.

لطالما كانت التسريبات أداة حيوية في صحافة الاستقصاء، لكنني تعلمت مع مرور الوقت أن هنالك أدوات أخرى تتيح لنا طلب الوصول إلى المعلومات إذ نستطيع الولوج إلى ملفات وأرشيفات وفيديوهات وتسجيلات. لذلك فالصحافة لم تعد حرفة بل عملا يمكننا مزاولته بالاعتماد على مناهج علمية. فنحن مفسرون لظواهر اجتماعية وحقائق، لذلك يجب أن نتوفر على منهجية وتقنيات وأدوات للاستقصاء، لنتمكن من طرح فرضيات والبحث عن دلائل لتأكيد شكوكنا أو استبعادها. فهذه هي الطريقة الوحيدة لتحصين مقال ما، أن أبحث عن تفسيرات محتملة لما أعتقد أنه يقع؛ وقبل أن يكذبني أحدهم أبحث عن تكذيب نفسي بنفسي.

صحيح أن الصحافة الرياضية يمكن - بل ويجب - أن تُخلق من خلال قالب الاستقصاء، عن طريق التخطيط لما سنحقق بشأنه ومعرفة لماذا نقوم بذلك، وما هي المصادر الرسمية والرقمية والعامة والشفوية التي سنعتمدها، وما الملفات التي يجب أن نبحث فيها. يجب أن نتخصص في الموضوع الذي سننشر عنه، إذ لا يمكن الخوض في شرح حقيقة أو واقع دون أن نستوعبه أولا، أي إنه يتحتم علينا الاحتراف وتعلم العمل وفقا لنظام معين.

درست الماجيستير تخصص صحافة وسياسات عامة لتعزيز مهنتي كصحفية، وبفضل ذلك، ومنذ 2015، أحس أنني قدمت أجود المقالات الصحفية، وأفضل التغطيات بالفعل لا بالقول، بالتأكد ومقارنة الحقائق. وقد تمكنت من توجيه ضربات إعلامية قوية عندما أعلنت - مثلا - عن استخدام "الكلينبوتيرول" لتسمين الماشية في المكسيك، حيث نستهلك جميعا تلك المادة المحظورة من خلال تناول لحوم المواشي. وقد كان الدافع وراء هذا التحقيق هو فشل خمسة لاعبين من الفريق الوطني لكرة القدم في تجاوز اختبار المنشطات، ليتبين بعدها، في سنة 2011 عندما أقيمت بطولة كأس العالم لتحت الـ 17 سنة في المكسيك، أن 38٪ من أصل الـ 128 عينة بول التي تم جمعها كانت نتائجها إيجابية لاحتوائها على الكلينبوتيرول.

كذلك الشأن بالنسبة لقصصي عن المدربة الوطنية للسباحة الإيقاعية التي كانت تسيء إلى سبّاحاتها وتعنفهن جسديا ونفسيا واجتماعيا، وكذا الحالات العديدة للاعتداء الجنسي لمدربين في حق طالباتهم والذين كانوا يعمدون إلى جعلهن "حبيبات" في الخفاء للتستر على اعتداءاتهم عليهن. هذه هي الصحافة الرياضية التي يجب أن تتواجد بالموازاة مع نتائج المباريات، إذ ظلت كل هذه المعلومات محجوبة لسنوات، ولكنها رأت الضوء بفضل الصحافة الاستقصائية التي كان لي امتياز مزاولتها. وكما قال جورج أورويل: "الصحافة هي نشر ما لا يريد أحدهم أن ينشر، وما دون ذلك كلها علاقات عامة لا غير."

الحدود بين الحق في الإعلام والحق في الخصوصية

نهلا المومني

ما هي الحدود بين الحق في الإخبار وبين الحق في الخصوصية؟ ما هي المعايير الأخلاقية والمهنية التي ينبغي أن نخضع إليها هذا النقاش؟ وكيف تتعامل غرف الأخبار مع حماية الخصوصية؟

لا يعدّ الحق في الخصوصية أحد الالتزامات الأخلاقية التي يجب على وسائل الإعلام احترامها فقط، وإنما ينطوي هذا الحق على أهمية خاصة باعتباره أحد الحقوق اللصيقة بالشخصية الإنسانية وكرامتها ويعدّ انتهاك مضامينه جريمةً يعاقب عليها القانون، وانتهاكًا لحرمة حياة الأشخاص الذين يملكون الحق في تحديد ما يطلع عليه الآخرون وما يبقونه بعيدًا عن أعينهم بما في ذلك وسائل الإعلام.

تبدو الحدود الفاصلة دقيقة في حالات كثيرة عما يعدّ حياةً خاصة للأفراد، يشكل الاعتداء عليها تجاوزًا لمواثيق الشرف الصحفي والإعلامي ولمعايير حقوق الإنسان، وبين ما يعدّ مادةً قابلةً للنشر والتداول تخدم القصة الإخبارية، وتشكل قيمةً مضافةً وتضمن حق الجمهور في معرفة الحقيقة. وقد حل مكان ذلك السبق الإعلامي الذي يحاول الوصول إلى ما وراء القصص ليدخل إلى تفاصيل يومية للأفراد ابتداءً من إيراد الأسماء أو الصور أو الحديث في قضايا تفصيلية أو إظهار صور المكان الذي يقطن فيه صاحب الشأن أو الخوض في أسئلة تقع في صميم الحياة الخاصة... ولا يعني ذلك، بأي حال من الأحوال عدم الحرص على أنسنة المحتوى الإعلامي ولكن هناك فرقاً كبيراً بين الأنسنة وبين اقتحام الحياة الخاصة للأفراد، وما يستتبع ذلك من نتائج مختلفة على الأفراد في كلتا الحالتين.

العام والخاص في التغطيات الإعلامية

ثمة عدة وقائع شهدها الأردن تقاطعت فيها حياة الأفراد الخاصة مع قضايا تقع في صلب اهتمام الرأي العام، لعل أبرزها انهيار عمارة سكنية في منطقة جبل اللويبدة في عمان نهاية عام 2022.

لقد أثارت القضية العديد من التساؤلات لدى الأفراد، وشكلت نواة لرقابة شعبية ممتدة لمواصفات الأبنية السكنية ومصير

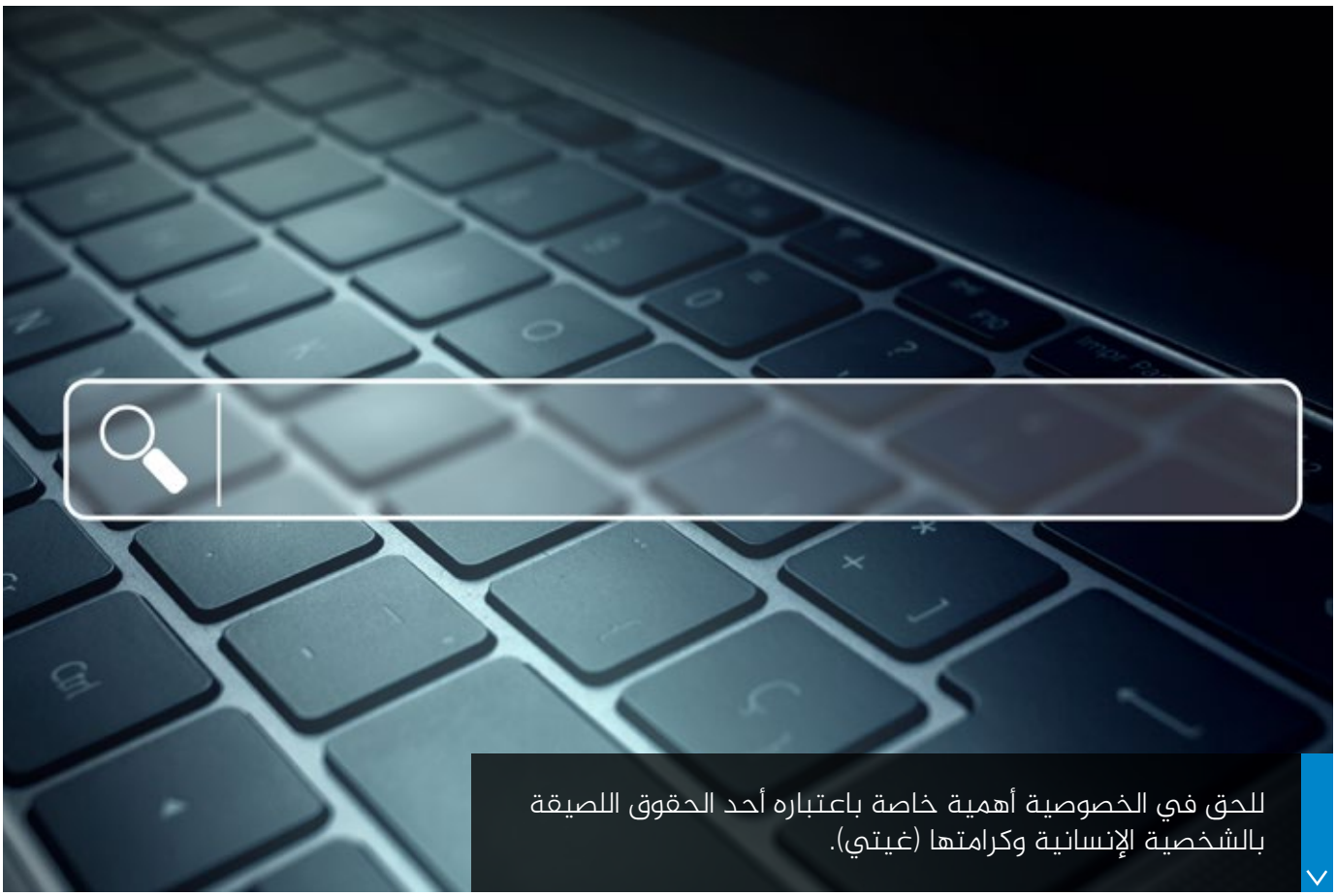

للحق في الخصوصية أهمية خاصة باعتباره أحد الحقوق اللصيقة بالشخصية الإنسانية وكرامتها (غيتي).

الأبنية القديمة والمتهالكة. وهنا كان للإعلام دور كبير في نقل الحقائق ومتابعة حادثة الانهيار والخروج من خلالها بأسئلة وتحقيقات تسهم في تشكيل الأفراد لمواقفهم وبناء آرائهم حول معطيات هذه الحادثة وطبيعة الوضع القائم في هذه المسألة. بالإضافة إلى فهم الفجوة بين ما هو قائم وما يتوجب أن يكون على صعيد التشريعات الوطنية وكذلك السياسات العامة ذات العلاقة بالأبنية وما شابهها، وانتهاءً بالممارسات المتمثلة في مدى كفاية الرقابة القائمة.

التغطيات الإعلامية وإن نجحت في نقل وقائع حادثة الانهيار أولا بأول وعمليات البحث عن الضحايا، وأنسنة أرقام الضحايا والمصابين وإظهار حجم معاناتهم. إلا أنّ غالبيتها حادت عن الهدف الأساسي تحقيقا لسبق صحفي مبتعدة عن البحث عن حقائق مهمة من شأنها أن تكون نواة تغيير حقيقي، وأن تجعل جهود الرقابة الشعبية قائمة على معلومات موضوعية وواضحة؛ حيث ركزت العديد من وسائل الإعلام على الجانب التشويقي والعاطفي الذي كان يغلب على المتابعين للضحايا وذويهم وعائلاتهم.

اتخذ طابع التتبع انتهاكا للحياة الخاصة للعديد من المصابين أو ذوي الضحايا، ظهر في صور عدة؛ أبرزها إظهار صور الضحايا وإجراء مقابلات مع المصابين أو ذوي الضحايا تحت تأثير الصدمة والدفع بهم نحو الخوض في تفاصيل خاصة من خلال الأسئلة الموجهة دون إدراك تام منهم.

تبدو الحدود الفاصلة دقيقة في حالات كثيرة عما يعدّ حياةً خاصة للأفراد، يشكل الاعتداء عليها تجاوزًا لمواثيق الشرف الصحفي والإعلامي ولمعايير حقوق الإنسان قبل، وبين ما يعدّ مادةً قابلةً للنشر والتداول تخدم القصة الإخبارية.

بالمقابل، فإن المقاربة الحقوقية في هذا الشأن لم تكن في أضعف مستوياتها فحسب، بل غائبة في العديد من التغطيات، كما هو الحال في الأسئلة حول الالتزامات المترتبة على الدولة فيما يتعلق بالحق في السكن وفق المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وما الذي يترتب على الدولة لتحقيق وإعمال شروط السكن اللائق، وأين هي مكامن الخلل في القوانين الخاصة بالبناء ومواصفاته، وهل يستوجب ما حدث تعديلا تشريعيا أم تفعيل أطر الرقابة والمساءلة وعلى من تقع هذه المسؤولية بشكل أساسي.

يوجد في الأردن قانون البناء الوطني وآليات تنفيذه، ويؤكد أنه من صلاحيات مجلس البناء الوطني إعداد البحوث والدراسات المتعلقة بقطاع البناء، فهل كان هناك تفعيل لهذا البند بإجراء دراسات وطنية تقف على أوضاع الأبنية وخاصة المتهالكة أو القديمة منها، وهل يتم الالتزام بتطبيق تعليمات "الكودات" (المعايير) في مراحل التصميم والتنفيذ

أظهر انهيار عمارة سكنية في منطقة جبل اللويبدة بالأردن عن انتهاكات صارخة ضد الحق في الخصوصية (تصوير: جهاد ابو شلبك - رويترز).

والإشراف والصيانة والتشغيل وأعمال السلامة العامة وكل ما يرتبط بها من أعمال هندسية؟ وهل هناك علاقة بين غياب هذه المنظومة وحوادث الانهيارات السابقة أم أن هذه الحوادث لا تنطوي على ما قد يشكل قاسما مشتركا بينها فيما يتعلق بالرقابة أو النقص في التشريع؟

تزامنا مع تسجيل حالة الإصابة الأولى بفيروس كورونا، رصد انتهاك للحق في الحياة الخاصة للأفراد أبرزها نشر البيانات الشخصية للمرضى بما في ذلك نشر قوائم بالأسماء، وصور المصابين أو صور عائلاتهم، والوثائق الرسمية الخاصة، وبيانات الأفراد الذين خالطوا آخرين.

نماذج أخرى لانتهاك الحق في الخصوصية

في واقعة أخرى نشرت وسائل الإعلام خبرًا حول صدور قرار قضائي يقضي بتغيير جنس أحد الأطفال المولودين حديثًا، وأتبعت ذلك بنشر الاسم كاملا. وفي الوقت الذي يعدّ نشر الاسم متبوعًا بطبيعة الواقعة المشار إليها من صميم الحياة الخاصة للأفراد، والإعلان عنه يخلف إشكاليات اجتماعية ونفسية على الطفل موضوع الخبر وعائلته لم تلتفت بعض وسائل الإعلام لهذا الانتهاك ولهذه التبعات.

في هذه الواقعة كان التركيز على معطيات الحياة الخاصة للأفراد التي تخلق حالة من الإثارة والفضول لدى الجمهور وغابت عن التغطيات الإعلامية بصورة عامة الإجابة عن أسئلة مهمة في قضية تعدّ من القضايا ذات الحساسية والجدل في المجتمع العربي عموما؛ حيث لم تشر وسائل الإعلام - على سبيل المثال - إلى عدم جواز إجراء هذه العمليات من حيث المبدأ وفق قانون المسؤولية الطبية الأردني، مع وجود حالات استثنائية تتوقف على تقارير طبية لإجرائها، والرجوع في الوقت ذاته إلى القرارات القضائية التي تناولت هذا الأمر في أكثر من اجتهاد قضائي، ووضعت محددات ومعايير واضحة له تنطلق من الواقع القانوني والعملي؛ ليستطيع الأفراد تكوين آراء مبنية على حقائق بعيدًا عن المعلومات المضللة.

جائحة كورونا والحق في الخصوصية

يشير التقرير المتخصص حول أثر جائحة كورونا على الحقوق المدنية والسياسية الصادر عن المركز الوطني لحقوق الإنسان في الأردن(1) إلى أنه، وتزامنا مع تسجيل حالة الإصابة الأولى بفيروس كورونا، رصد انتهاك للحق في الحياة الخاصة للأفراد أبرزها نشر البيانات الشخصية للمرضى بما في ذلك نشر قوائم بالأسماء، ونشر صور الأفراد المصابين أو صور عائلاتهم، والوثائق الرسمية الخاصة، وبيانات الأفراد الذين خالطوا آخرين، ومقاطع فيديو تبرز مشاجرات عائلية خلال فترة الحظر الشامل علما بأن وتيرة العنف الأسري ارتفعت خلال تلك الفترة.

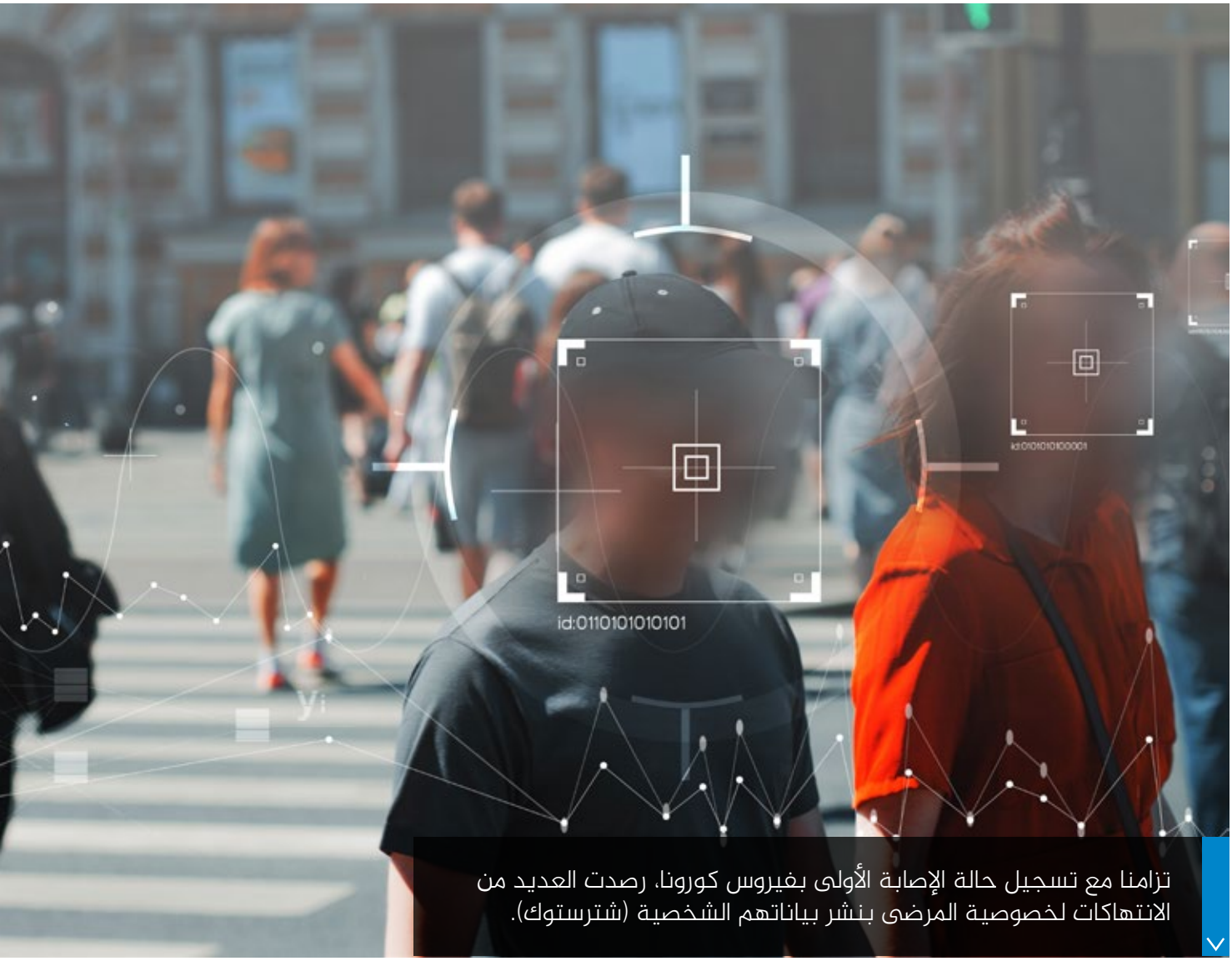

تزامنا مع تسجيل حالة الإصابة الأولى بفيروس كورونا، رصدت العديد من الانتهاكات لخصوصية المرضى بنشر بياناتهم الشخصية (شترستوك).

السؤال الأهم الذي ينبغي طرحه هنا: ما الذي غاب عن التغطيات الإعلامية من تساؤلات أو طرح قضايا ذات أثر بعيد الأمد يسهم في حماية حياة الأفراد الخاصة بدلا من انتهاكها، وفي الوقت ذاته تسليط الضوء على قضايا جوهرية في ظل الأزمة العالمية التي شهدها العالم؟ إجابة هذا السؤال بدت جلية في غياب تغطيات إعلامية تبحث في مدى كفاية المنظومة التشريعية الوطنية القائمة لحماية حياة الأفراد الخاصة في ظل هذا النوع من الأزمات. ولاحقًا لم يقم الإعلام بدوره المأمول في تسليط الضوء على أمر الدفاع الثامن الذي صدر عام 2020، والمتضمن لتجريم الاعتداء على الحياة الخاصة للمصابين أو المخالطين أو المشتبه بإصابتهم، لرفع الوعي القانوني لدى الأفراد بوجود نص قانوني استثنائي تم إقراره بسبب الانتهاكات المستمرة لحياة الأفراد الخاصة خلال الجائحة.

في الوقت الذي يعدّ نشر الاسم متبوعًا بطبيعة الواقعة المشار إليها من صميم الحياة الخاصة للأفراد، والإعلان عنه يخلف إشكاليات اجتماعية ونفسية على الطفل موضوع الخبر وعائلته لم تلتفت بعض وسائل الإعلام لهذا الانتهاك.

مواثيق ومعايير دولية لحماية الخصوصية

الحق في احترام وحماية الحياة الخاصة للأفراد يعدّ أحد الحقوق المكفولة في إطار المعايير الدولية لحقوق الإنسان والتي أكدت على أن انتهاك هذا الحق يتخذ أشكالا مستحدثة وأكثر انتشارًا خاصة في ظل التطورات التكنولوجية الهائلة. يسهم الإعلام في العديد من الحالات في انتهاك الحق في الخصوصية بدلا من أن يكون جزءا من حماية هذا الحق، بالرغم من أن ميثاق الشرف الصحفي الأردني وميثاق الشرف الإعلامي يؤكدان على ضرورة احترام سمعة الأسر والعائلات والأفراد وسرية الأمور الخاصة بالمواطنين طبقا للمبادئ الدولية وأخلاقيات العمل الصحفي والقوانين المعمول بها في المملكة، بالإضافة إلى ضرورة التفريق بين الخبر العام والحقيقة الخاصة التي لا تهم الرأي العام ومراعاة الخصوصية في جميع الأوقات.

من الوثائق الهامة في مجال حماية الحياة الخاصة للأفراد "المبادئ التوجيهية بشأن حماية الحياة الخاصة في الإعلام"(2) والتي أكدت على جملة من الأمور لا بد من أخذها بعين الاعتبار في التغطيات الإعلامية، أبرزها:

- كقاعدة عامة، لا ينبغي نشر معلومات ذات طابع شخصي للعموم دون موافقة الشخص المعني، وقد يتم نشر معلومات عن أفراد بدون موافقة إذا كانت هناك مصلحة عامة مهيمنة، أي إذا كان الكشف عن المعلومات مبررا بمصلحة عامة تعتبر أكثر أهمية من الاعتبارات ذات الصلة بالحياة الخاصة للشخص المعني.

- قبل نشر معلومات ذات طابع شخصي ينبغي على الصحفيين الانتباه إلى تأثيرها على حياة الأشخاص المعنيين.

- توخي الحذر من قبل الصحفي قبل الكشف عن هوية أشخاص قد يتعرضون للاضطهاد بسبب إصدارات لهم أو الكشف عن معلومات عنهم.

- يجب على الصحفيين الامتناع عن نشر مقاطع الفيديو المسجلة بواسطة كاميرات المراقبة والتي تظهر أفراداً عاديين دون إخفاء صورتهم.

- تعد صورة الشخص إحدى السمات الرئيسة لشخصيته؛ لأنها تكشف عن الخصائص التي تميزه عن غيره، ولكل شخص الحق في التحكم في استخدام صورته.

المراجع:

1) https://www.nchr.org.jo/ar/%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D9%85%D8%AA%D8%AE%D8%B5%D8%B5%D8%A9/

2) https://rm.coe.int/guidelines-sur-la-protection-des-donees-contenu-inpdp/pdf/1680a297e1

السيدة أف أم: قصة تجربة إعلامية تدافع عن حقوق الإنسان

نور الفارسي

بينما يتصاعد الخطاب العنصري ضد اللاجئين في تونس، تبرز أهمية وسائل الإعلام في نقد أطروحة السلطة. «السيدة أف أم»، تجربة إذاعية تونسية تهتم بحقوق الإنسان وتسعى إلى تمثيل الطبقات التي لم تجد لها موطئ قدم في وسائل الإعلام الأخرى.

في الوقت الذي تتزايد فيه انتقادات منظمات حقوق الإنسان المحليّة والدولية حول الوضع الحقوقي في تونس منذ الإجراءات التي أعلن عنها الرئيس التونسي قيس سعيّد يوم 25 يوليوز/ تموز 2021 والتراجع المستمر في مؤشرات حرية التعبير والصحافة، تبرز إذاعة سيدة أف أم كتجربة فريدة من نوعها في تونس والعالم العربي حيث تنفرد بسعيها لنشر ثقافة حقوق الإنسان والمواطنة بطابع تونسي عربي في إطار صحافة إنسانية بنّاءة.

تتميّز الإذاعة بكونها تمثل صوتًا لجميع فئات المجتمع العربي والتونسي، بما في ذلك الفئات الهشة والضعيفة التي تفتقر للتمثيل الإعلامي. فمقرّها يتواجد في أحد الأحياء الشعبية بتونس العاصمة، التي تعاني التهميش وغياب عديد الخدمات والمرافق، وهو ما يمنحها القدرة على الوصول أكثر إلى الفئات المهمّشة. حصلت الإذاعة على رخصة البث من الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري سنة 2020، ثم انطلقت في البث في العام الموالي.

تُعدّ إذاعة السيدة أف أم تتويجا لأكثر من ثلاثة عقود من الزمن سعى خلالها المعهد العربي لحقوق الإنسان إلى تكريس ثقافة حقوق الإنسان والعدل والمساواة وترسيخ مبادئها ومعاييرها في المنطقة عبر الدفاع عن كل القضايا التي تمسّ حقوق الإنسان الكونية بجميع أنواعها وتعدّدها واختلافها.

يقول الممثل القانوني للإذاعة، عبد الباسط بن حسن، إن " فكرة الإذاعة هي استجابة لمطلب قديم لحركة حقوق الإنسان عامة والمعهد العربي خاصة، هدفها انفتاح ثقافة حقوق الإنسان على نطاق أوسع وتحويلها إلى مسألة مشتركة، إضافة إلى إيصال صوت من لا صوت له... اليوم تحوّل هذا الحلم إلى واقع."

تمثّل إذاعة السيدة أف أم نموذجاً مثاليا للإعلام التوعوي، إذ تسعى إلى إيصال رسائل نبيلة ومتعدّدة لجميع المستمعين، دون تقييدها بالنخب فقط. ويهدف هذا النوع من الإعلام إلى بناء مجتمع إيجابي متماسك، يرتكز على مبادئ الحرّية والمساواة والعدالة بمفهومها الشامل. وتعتمد إذاعة السيدة أف أم في تحريرها وخلفيتها الصحفية على القضايا الإنسانية والحقوقية، بحسب المتحدث ذاته.

يضيف بن حسن "المسائل الإنسانية هي محرّك وخلفية لبناء الرؤية لخطابنا الإعلامي وبرامجنا، حيث نعمل على قضايا الفكر الحرّ وحرّية التعبير والرأي، إضافة إلى إبراز الفكر النقدي والابتعاد عن الكذب والإثارة والتعمية والبحث عن الحقيقة، والتعمّق في تحليل القضايا عبر الاعتماد على الصحافة التفسيرية، التحقيقات، الروبورتاجات..."

صحافة حقوق الإنسان في المجتمع العربي

في العالم العربي، تعدّ صحافة حقوق الإنسان نموذجًا نادرًا للغاية. ويعود ذلك إلى عدّة أسباب، مثل الرقابة والقيود الحكومية، والتهديدات التي تواجه سلامة وأمن الصحفيين مما يحدّ من نطاق تقاريرهم ويمنعهم من تغطية المواضيع الحقوقية الحساسة.
تُعتبر صحافة حقوق الإنسان أحد أرقى أشكال العمل الصحفي، إذ تعنى بالإبلاغ والدفاع وتسليط الضوء على كلّ ما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان بمختلف أشكالها وأنواعها.

تقدم الإذاعة تصورا معاكسا لخطاب الدولة حول حقوق الإنسان (إنترنت).

تتميّز الإذاعة بكونها تمثل صوتًا لجميع فئات المجتمع العربي والتونسي، بما في ذلك الفئات الهشة والضعيفة التي تفتقر للتمثيل الإعلامي.

ويهدف هذا المفهوم الصحفي إلى تعزيز الوعي الجماعي والمساءلة، والضغط على السلطة والمنظمات والحكومات لاتخاذ إجراءات حاسمة لمعالجة هذه القضايا. وتتخذ صحافة حقوق الإنسان أشكالًا متعددة، بما في ذلك التحليل الإخباري، والتقارير الاستقصائية، ومقالات الرأي، والربورتاجات.

يعود تاريخ صحافة حقوق الإنسان إلى عام 1948، حيث صاغت الأمم المتحدة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ساهم هذا الحدث الفاصل في تأسيس صحافة حقوق الإنسان كشكل معترف به في مجال حقوق الإنسان، حيث وضعت هذه الوثيقة إطارا واضحا لمجال الحقوق وأصبحت معيارا للإبلاغ والدعوة إليها.

يقول الأكاديمي الباحث في الصحافة الصادق الحمامي إنّ "السياق الحالي يتجه نحو معاداة الديمقراطية التي تقوم على المداولة وعلى المجال العام، والفضاء العام، حيث لا ديمقراطية بلا مجال عام وبلا نقاش عام... المشهد الإعلامي الحالي هو مشهد

غير متوازن يسيطر عليه النموذج الترفيهي أو الدعائي كما أن الإعلام الجمعياتي البديل في حدّ ذاته ينطوي على انحرافات كثيرة".

ويرى الحمامي أنّ " إذاعة السيدة أف أم تمثل الاستثناء الإيجابي فهي تراهن على الجمهور الذكي وصحافة الجودة، كما لا تكتفي فقط بالمقاربة التقليدية لعرض وجهات نظر الخبراء أو عرض القضايا بطريقة نمطيّة، بل تعتمد على مقاربة ميدانية إنسانية تستكشف عوالم الناس وتقدم قضايا حقوق الإنسان، مجسّدة عبر وجوه على عكس ما يروج بالمشهد الإعلامي الذي لا يشبه مجتمعاتنا ومحتكر من طرف نخبة معيّنة".

المشهد الإعلامي الحالي هو مشهد غير متوازن يسيطر عليه النموذج الترفيهي أو الدعائي كما أن الإعلام الجمعياتي البديل في حدّ ذاته ينطوي على انحرافات كثيرة.

برمجة متنوعة وهادفة

يمكن القول إن إذاعة السيدة أف أم تمتاز ببرمجة فريدة، إذ تخصّص برامج تتناول قضايا حارقة كقضية الهجرة واللجوء، والتي يتم تقديمها من قبل مهاجرين ولاجئين، بالإضافة إلى برامج خاصّة بذوي وذوات الإعاقة. كما تقدّم الإذاعة نشرة إخبارية بلغة الإشارة، وبرامج خاصة بالأقلّيات، تتناول مواضيع كالحقوق الجنسية والإنجابية، والفقرِ والتهميش، ومن أبرزها برنامج "مَلامح أحياء" الذي يتناول قضايا الإقصاء والبطالة و"الحرقة" (المقصود بها الهجرة غير النظامية).

يقف وراء هذا التنوّع المميّز فريق مكوّن من 6 صحفيين وتقنيين في الإذاعة، بالإضافة إلى المتدرّبين من طلاب معهد الصحافة وعلوم الإخبار في تونس، وثلّة من المتطوّعين، ومجموعة من تلاميذ نوادي المواطنة الذين ينحدرون من الأحياء الشعبية لإدماجهم في عالم الإعلام من منظور حقوق الإنسان، كما يساهمون في تنشيط بعض البرامج.

في هذا السياق، يعتبر مقدّم البرامج بالإذاعة ورئيس تحرير موقع الكتيبة محمد اليوسفي أنّ "هذا التميّز يعود إلى وجود مجموعة من الصحفيين والصحفيات الشباب والروح الشبابية عامة بالفريق الصحفي والتقني الممثّل لقوة الإذاعة". فيما يرى الممثّل القانوني للإذاعة عبد الباسط بن الحسن أن الهدف من هذه البرمجة هو نقل صوت الإذاعة في مجتمعات لم تكرّس مجموعة من الحقوق، حيث يواجه أفرادها مصاعب اجتماعية واقتصادية كبيرة، والتوجّه لصانعي القرارات لإيصال الأصوات المهمّشة.

أمام تراجع تونس في مؤشر حرية التعبير، وانحسار الحريات السياسية، تبدو تجربة السيدة أف أم ضرورة ديمقراطية (غيتي).

ويعود الأكاديمي الصادق الحمامي ليؤكد أنّ الرهان الأهم الذي يمكن لوسائل الإعلام الجديدة مواجهته اليوم هو التوجّه نحو الشباب باستخدام تقنيّات رقمية ومقاربات تحريرية جديدة تجعلها أكثر قربًا من الجمهور الشاب.

شراكات نوعية

من المؤكّد أن متابعي صحافة الجودة والعمق في تونس والوطن العربي، يعرفون جيّدا برنامج "حكايات كوم"، والذي يقدّمه الصحفي محمد اليوسفي. هذا البرنامج هو نتاج تجربة شراكة بين إذاعة السيدة وموقع الكتيبة، وذلك في إطار مشروع الإعلام المجتمعي من أجل التغيير الاجتماعي. يتميّز هذا البرنامج بجرأته في تناول جميع المواضيع والملفات الحساسة التي تهمّ الشأن العام والسياسات العمومية، وذلك باعتماد إعلام القرب عبر جسّ نبض الشارع وتبليغ آرائهم وأصواتهم. وتعتمد الإذاعة بشكل كبير على الشراكات والبرامج المشتركة مع اتحاد الإذاعات الجمعياتية، وكذلك المنظمات الأممية والمؤسسات التونسية والعربية والدولية الأخرى.

ويقول محمد اليوسفي إنه "سيتمّ في المستقبل القريب إطلاق برنامج جديد، وهو مجلّة إخبارية سياسية أسبوعية تعنى بالأمور المتعلقة بالشأن العام التونسي، ولكن من منظور المجتمع المدني، الذي يسائل الفاعلين السياسيين من كبار المسؤولين في الدولة وفي الأحزاب وفي البرلمان ويتطرّق إلى السياسات العامة في بيئة حوارية تضم خبراء ودراسات وبحوث".

> **إذاعة السيدة أف أم تمثل الاستثناء الإيجابي فهي تراهن على الجمهور الذكي وصحافة الجودة، كما لا تكتفي فقط بالمقاربة التقليدية لعرض وجهات نظر الخبراء أو عرض القضايا بطريقة نمطيّة، بل تعتمد على مقاربة ميدانية إنسانية تستكشف عوالم الناس.**

تحدّيات في طريق ترسيخ حقوق الإنسان

رغم التقدّم الذي عاشته تونس بعد ثورة 2011 فيما يتعلّق بحقوق الإنسان، إلاّ أنها تعيش في السنوات الأخيرة حالة من عدم الاستقرار السياسي. فعلى الرّغم من المكتسبات التي حقّقتها البلاد على مستوى الحرّيات، لا تزال انتهاكات حقوق الإنسان تشكّل مصدر قلق خاصة بعد الـ 25 من يوليوز/ تموز 2021 وإعلان الرئيس قيس سعيّد حلّ البرلمان وتولّيه السلطة التنفيذية بشكل كامل، وما تبع ذلك من عمليات اعتقال واسعة شملت قيادات حزبية وقضاة وإعلاميين، إضافة إلى اتهامات من منظمات حقوقية للسلطة بالتنصّت على المكالمات وقمع الحركات الاحتجاجية السياسية أو الاجتماعية.

ويرى خبراء أنّ السلطة تتّجه نحو تجريم الحراك الاجتماعي، فضلا عن خطاب وُصف بالعنصري أطلقه رئيس الجمهورية دعا فيه إلى التصدّي لما اعتبره مخطّطا لتغيير التركيبة الديمغرافية للتونسيين، أعقبته اعتداءات خطيرة على المهاجرين الأفارقة القادمين من جنوب الصحراء، ما يجعل وسائل الإعلام ذات التوجه الحقوقي اليوم أمام تحدّيات كبرى.

يقول محمد اليوسفي: "تحمل التغيّرات الأخيرة في المشهد السياسي تحدّيات كبيرة في مجال حقوق الإنسان. من المؤكّد أننا نعيش حاليّا في ذروة الأزمة الحقوقية. ولذلك، يجب علينا كوسيلة إعلام حقوقية، أن نبقى يقظين، ونواصل الدفاع عن حقوق الإنسان، بغضّ النظر عمّن يتولّى الحكم. ويعني هذا مساءلة الحكومات على أفعالها وسياساتها، ومراقبة تأثير التغييرات السياسية على حقوق الإنسان، وتعبئة المجتمع المدني للمطالبة بالعدالة والمساواة وحرية الرأي والتعبير للجميع".

يعتمد نجاح هذا الرّهان على استمرارية الإذاعة، فهذا النّوع من الإذاعات المتخصّصة في حقوق الإنسان يحتاج

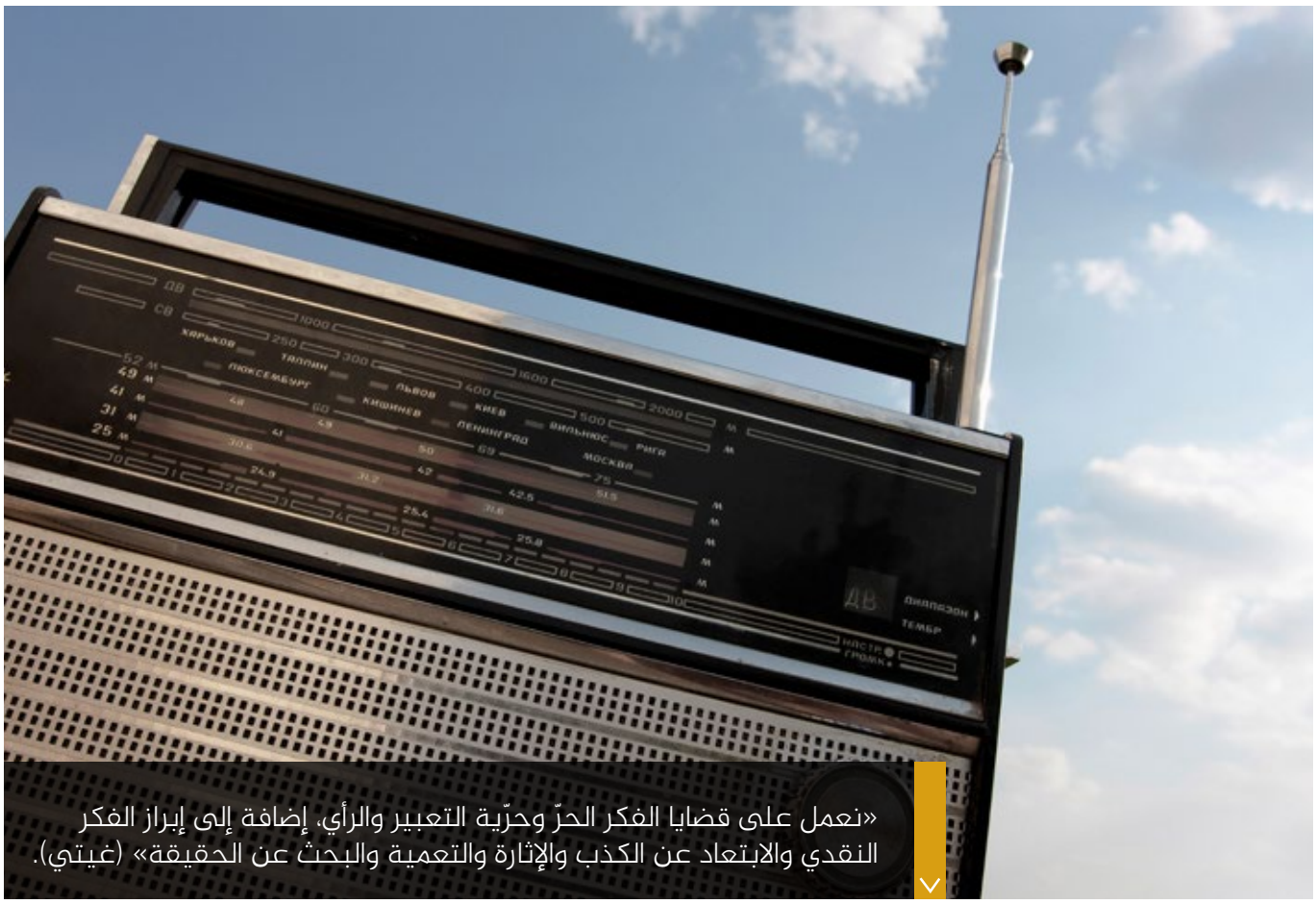

«نعمل على قضايا الفكر الحرّ وحرّية التعبير والرأي، إضافة إلى إبراز الفكر النقدي والابتعاد عن الكذب والإثارة والتعمية والبحث عن الحقيقة» (غيتي).

إلى وسائط متعدّدة وفضاءات متنوعة وتقنيات مختلفة لتحويل القضايا النخبوية إلى قضايا عامة يشارك الجميع في صياغتها والتعبير عنها. ومع ذلك، فإن النجاح يبقى رهينًا لاستمرارية الإذاعة وتلقّي الدعم الكافي الذي يضمن ديمومتها في المستقبل.

في السياق نفسه، يقول صادق الحمامي " تجسّد السيدة أف أم فكرة الإعلام كمرآة للمجتمع، حيث لا تكتفي بالمقاربة التقليدية، وهذا يعتبر عمليّة صعبة تحتاج إلى موارد كثيرة على عكس المؤسسات الأخرى التي اتجهت نحو إستراتيجية الربح السهل والسريع في مقاربتها. كما أن النظام التعديلي في تونس لم يسع إلى إرساء نظام إعلامي متكامل، وعلى الرغم من وجود صندوق لدعم الإذاعات الجمعياتية، فإنه في بعض الأحيان يتمّ توزيع الموارد بطريقة غير شفافة، وبالتالي يتم دعم العديد من الإذاعات الجمعياتية التي لا تستحقّه".

يؤكد عبد الباسط بن حسن، الممثل القانوني للإذاعة في هذا الإطار أن الإمكانيات المتاحة ليست كبيرة، ومع ذلك "يحاولون توفير شروط الاستدامة لتحقيق الحلم الذي أُسّست من أجله الإذاعة، وهو الحصول على حقّ المشاركة في صنع القرار وضمان جميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية والسياسية".

المراجع:

1) https://haica.tn/ar/
2) https://www.aihr-iadh.org/ar/
3) https://www.facebook.com/EssaidaFm/

الجانب الإنساني الذي لا يفنى في الصحافة في عصر ثورة الذكاء الاصطناعي

مي شيغينوبو

توجد الصحافة، اليوم، في قلب نقاش كبير حول التأثيرات المفترضة للذكاء الاصطناعي على شكلها ودورها. مهما كانت التحولات، فإن الجانب الإنساني لا يمكن تعويضه، لا سيما فهم السياق وإعمال الحس النقدي وقوة التعاطف.

مثل العديد من المهن تواجه الصحافة تطورًا لا هوادة فيه في تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي التي يبدو أنها على وشك الاستحواذ على المهارات البشرية، خاصة تلك التي تنطوي على الإبداع والتعبير. لذلك من الطبيعي أن تشعر بالخوف. ومع ذلك، فقد أظهر لنا التاريخ أن الثورات التكنولوجية تخلق أيضًا فرصًا. قد تقلل التطورات التكنولوجية من الحاجة إلى الوظائف السابقة، لكنها لا تلغيها بالضرورة؛ ومفتاح البقاء هو التكيف. المطبعة لم تقض على الكَتَبَة، ولا الإذاعة أفنت الجرائد، التلفزيون بكل عظمته لم يوقف الإذاعة، وثورة الإنترنت لم تلغ كل وسائل الإعلام التقليدية. يتطلب كل تقدم جديد التعلم والتكيف والتطور، وهذا المد التكنولوجي الجديد لا يختلف. في هذه المقالة، سوف نستكشف الجوانب الإنسانية التي ستظل حاسمة في الصحافة وكيف يمكننا تحقيق أقصى استفادة من التغييرات التي تأتي في طريقنا مع ثورة الذكاء الاصطناعي.

قوة التعاطف

في الوقت الحالي، لا يمكن للذكاء الاصطناعي، مهما كان متطورًا، أن يحلّ محلّ قدرة الإنسان على التعاطف مع البشر الآخرين أو قدرة الصحفيين على نقل ما يلامسهم ويؤثر عليهم أثناء تواصلهم مع أبطال قصصهم. يتيح الحس البشري للصحفيين فهم تجاربهم واحترامها ونقلها بشكل حقيقي وإنساني لقرائهم وجمهورهم. التعاطف هو عدسة نرى العالم من خلالها. تمكننا تجاربنا الإنسانية

من ألم وحزن وخوف وسعادة وأمل، أن نلتمس تجارب ومشاعر الآخرين ونجسّدها في قصصنا. قدرتنا على التعاطف وفهمنا للمواقف هو ما يمكننا من سرد القصص بإنسانية وترك صدى عميق على المستوى الإنساني. التعاطف هو أيضًا الدافع الذي يوجّهنا نحو قصة معينة ويجعلنا نصرّ على سردها.

ويُقدّر صحفيون مثل نيكولاس كريستوف، الحائز على عدد من الجوائز بما فيها جائزة بوليتزر للصحافة، لتغطيته الصحفية المتعاطفة التي يلقي الضوء فيها على قضايا حقوق الإنسان العالمية والظلم الاجتماعي، من الاتجار بالبشر إلى عدم المساواة والفقر. لا يمكن للذكاء الاصطناعي، مهما كان متقدماً، أن يلمس ويعبّر عن التعاطف البشري. إنه الفرق بين النص الجاف والقصة التي تمس القلوب وتغيّر العقول.

الحاجة إلى التفكير النقدي، وفهم السياق، والقدرة على التشكيك

لا يقتصر دور الصحفيين على سرد المعلومات فحسب، بل في تحليلها والتحقق منها وتفسيرها. يتم تعزيز هذا التفكير النقدي بشكل أكبر مع القدرة على تأطير الموقف وربط أحداث تبدو منفصلة لإنتاج تحليل وتفسير منطقي للأحداث. تمكننا هذه الجوانب البشرية من التساؤل والتحقيق وتقديم وجهات النظر الدقيقة وإنتاج تغطية معمقة. وعلى الرغم من قدرة الذكاء الاصطناعي على معالجة كمية هائلة من البيانات بسرعة غير مسبوقة والمساعدة في التحقق من صحة المعلومات أو زيفها إلا أنه يفتقر إلى القدرة البشرية على التحليل ووضع السياق والاستدلال.

قد تقلل التطورات التكنولوجية من الحاجة إلى الوظائف السابقة، لكنها لا تلغيها بالضرورة؛ ومفتاح البقاء هو التكيف.

في عصر التحميل الفائض للمعلومات، المحتوى الذي تم إنشاؤه بواسطة الذكاء الاصطناعي، والأخبار الشائعة والشعبوية، والأخبار سريعة الانتشار التي تطلقها الخوارزميات، أصبحت القدرة على تمييز الحقيقة من المعلومات المضللة والمغلوطة، والتنقيب في الضوضاء والعثور على معلومات ذات مغزى، أكثر أهمية من أي وقت مضى. إن قدرة الإنسان على التفكير النقدي هي ما تسمح لنا بالتشكيك والتحقق في المعلومات المتدفقة، وتحدي الافتراضات، وتقديم وجهات نظر متوازنة ودقيقة. إنه ما يميزنا

التعاطف البشري هو الذي يفرق بين النص الجاف الذي يكتبه الذكاء الاصطناعي وبين القصة التي تمس القلوب وتغيّر العقول (شترستوك).

نحن الصحفيين عن محتوى تم إنشاؤه بواسطة الذكاء الاصطناعي المُدرَّب على جميع أنواع المعلومات، بما في ذلك المعلومات المضللة الموجودة في فضاء الإنترنت والمتأثرة بالخوارزميات.

العمل بنزاهة أخلاقيات العمل

إن مدونة أخلاقيات الصحافة هي حجر الأساس في مهنتنا. مبادئ مثل الصدق والإنصاف، والدقة والحياد، والمساءلة والموضوعية القائمة على الحقائق، واحترام وحماية المصادر، هي المعايير التي توجه عملنا. الأخلاق قيمة إنسانية بطبيعتها تكسبنا ثقة جمهورنا ومصداقية مهنتنا.

يمكن برمجة الذكاء الاصطناعي للعمل ضمن قواعد معينة، لكنه يفتقر إلى القدرة على إصدار أحكام وقرارات أخلاقية في المواقف الحساسة. فمثلاً عند حادثة تسريبات أوراق البنتاغون من قبل دانيال إلسبرغ، وتسريبات برقيات الدبلوماسية لويكيليكس بواسطة جوليان أسانج، وتسريبات إدوارد سنودن حول تجسس وكالة الأمن القومي الأمريكي وجمع كل المحادثات والبيانات الخاصة في الفضاء الرقمي، اتخذت وسائل الإعلام المستقلة قرارات أخلاقية صعبة، ونشرت ما تم الكشف عنه في الوثائق رغم سريتها لمحاسبة الحكومة الأمريكية على جرائم الحرب التي ارتكبتها ولتعزيز مبدأ الشفافية تجاه المواطن. في الوقت الحالي، لن يكون الذكاء الاصطناعي قادرًا على فهم سياق وتعقيدات مثل هذه المواقف، ولن يكون قادرًا على اتخاذ قرارات أخلاقية كهذه إذا كانت تنافي قواعد البرمجة. ولكن يكون بإمكان الذكاء الاصطناعي في تقدير اعتبارات مثل الضرر المحتمل، والمصلحة العامة، والحق في الخصوصية.

ومع ذلك، يجب أن نعترف بوجود فوارق في ثقة القارئ أو المشاهد، التي تختلف من وسيلة إعلامية إلى أخرى ومن صحفي لآخر. الصحفيون مسؤولون عن عملهم أمام الجمهور والقانون، يتم تدريبهم على الدقة والتحقق من صحة المعلومات التي يحصلون عليها، ويُتوقع منهم تصحيح أخطائهم ومواجهة عواقب أي سوء سلوك أخلاقي. أما عندما ينشئ الذكاء الاصطناعي، محتوى خاطئا أو مضللا، فإنه لا يأخذ العِبرة من أخطائه ولا يتحمل مسؤولية أخطائه أو الأذى الذي يسببه.

كصحفيين، يمكننا التعرف على التحيزات التي تواجهنا والسعي لإنتاج تقارير عادلة. وعندما نصادف معلومات مضللة أو تحريفات للمجتمعات المحرومة، توجب علينا أخلاقيات العمل الصحفي أن تكون تقاريرنا منصفة لهم. أما الذكاء الاصطناعي فيمكن برمجته على تجنب تحيزات معينة؛ ولكن لا يمكنه تفادي التحيزات الاجتماعية المنعكسة في البيانات التي تم تدريبه عليها أساساً. فمثلاً، يمكن أن يكون المحتوى الذي تم إنشاؤه بواسطة الذكاء الاصطناعي يعكس عدم المساواة بين المرأة والرجل في مجموعة البيانات الأصلية، ما يمكنه أن يؤثر سلبًا على الأشخاص غير الممثلين بشكل عادل في البيانات، حيث يعيق التمييز تكافؤ الفرص ويؤدي إلى استمرار الظلم والتحيز والاضطهاد في مخرجاته.

> **على الرغم من قدرة الذكاء الاصطناعي على معالجة كمية هائلة من البيانات بسرعة غير مسبوقة والمساعدة في التحقق من صحة المعلومات أو زيفها إلا أنه يفتقر إلى القدرة البشرية على التحليل ووضع السياق والاستدلال.**

على سبيل المثال، مجتمعنا العربي يلمس بشكل واضح وصريح تحيز الغرب وتحريفه للوقائع في القضايا العربية، وخاصة لقضية الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، وتفضيله للسردية الإسرائيلية لرواية الأحداث. ونظراً لأن برامج نماذج اللغات الكبيرة Large Language Models LLM دُرّبت

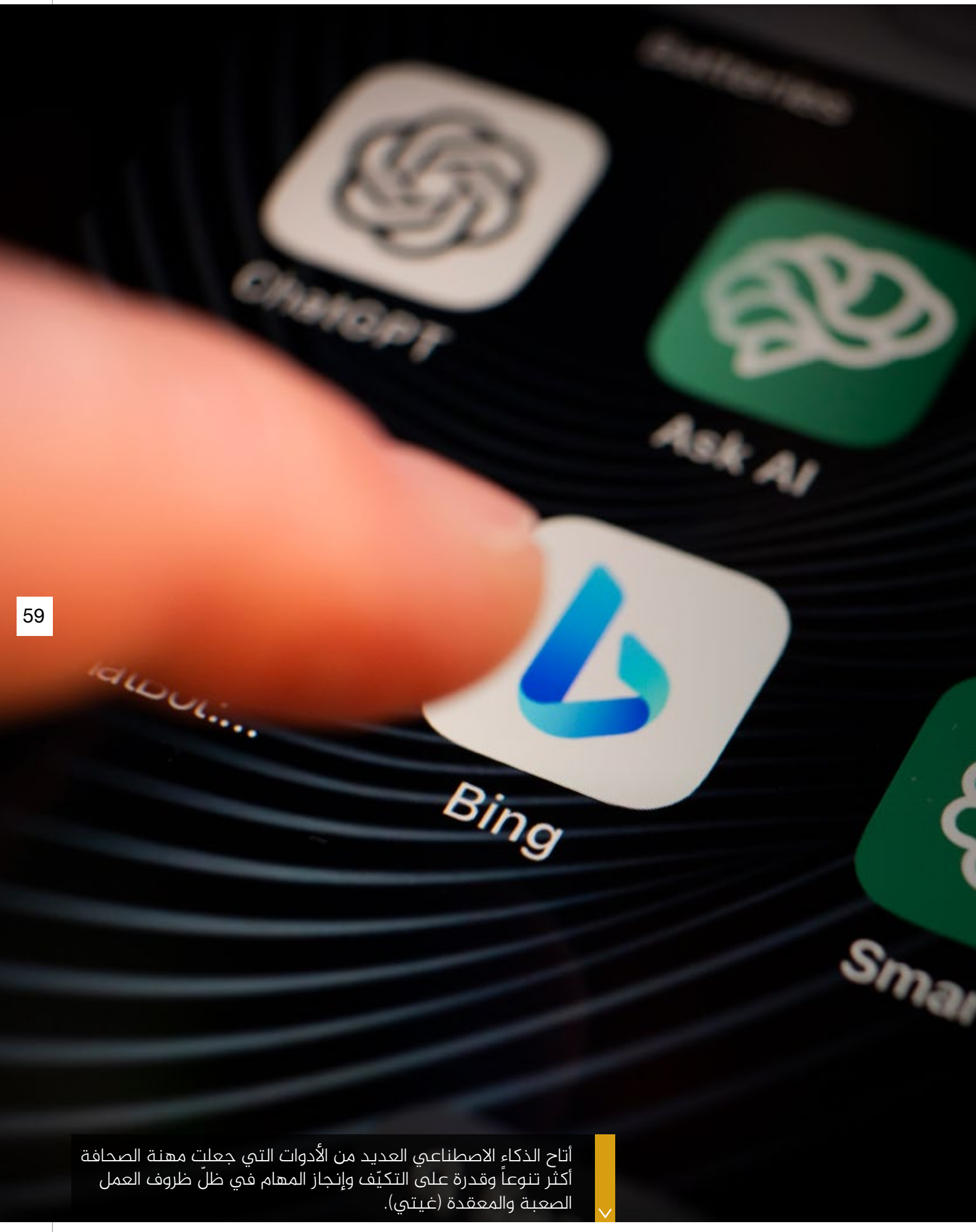

أتاح الذكاء الاصطناعي العديد من الأدوات التي جعلت مهنة الصحافة أكثر تنوعاً وقدرة على التكيّف وإنجاز المهام في ظلّ ظروف العمل الصعبة والمعقدة (غيتي).

على مليارات الكلمات المشتقة من المقالات والكتب والمحتويات الأخرى المستندة إلى الإنترنت، لأن اللغة الإنجليزية هي اللغة السائدة على الإنترنت، سواء من حيث عدد المواقع الإلكترونية ووسائل الإعلام الإخبارية أو المواد الأكاديمية والتعليمية (في بعض التقديرات، 63,7٪ من جميع محتويات شبكة الويب العالمية باللغة الإنجليزية. في أوروبا، يمثل المحتوى باللغة الإنجليزية حوالي 70٪ من جميع مواقع الويب، بينما في آسيا، يقترب من 40٪)، يمكننا أن نستشعر التحيز ضد القضية الفلسطينية في المواضيع الحساسة (مثل نظام الفصل العنصري و"الإرهاب") على برامج مثل ChatGPT وBard وBing باللغة الإنجليزية.

القدرة على التكيف

ظل مشهد الإعلام الإخباري يتغير باستمرار، واستطاع الصحفيون التكيف مع التغييرات التكنولوجية من المطبعة إلى الإنترنت. وتتطلب المواقف الجديدة تغييرًا سريعًا في المهنة مثل التغطيات المباشرة للوقائع والحروب، واكتساب الصحفيين السريع لمهارات جديدة لتقديم التقارير المطلوبة في هذه الظروف. فمثلاً، في جائحة كوفيد-19، كان على الصحفيين أن يكتسبوا بسرعة أحدث المعلومات الطبية وكيفية المحافظة على سلامتهم أثناء تغطيتهم للأزمة. فقدرتنا على التأقلم في مواجهة التغيير جعلت من مهنتنا أكثر تنوعًا وملاءمة. ثورة الذكاء الاصطناعي هي واحدة من هذه التغيرات. إنها فرصة للمعرفة وتعلم كيفية استخدام أدوات توفير الوقت. يمكن للذكاء الاصطناعي أن يساعد الصحفيين على التدقيق في الكم الهائل من المعلومات وبالبيانات، واكتشاف الأخبار والمحتوى المزيف، إلى جانب العثور على المصادر وجهات الاتصال، وإعداد مواضيع للتقارير القادمة.

يمكن برمجة الذكاء الاصطناعي للعمل ضمن قواعد معينة، لكنه يفتقد إلى القدرة على إصدار أحكام وقرارات أخلاقية في المواقف الحساسة.

فن السرد القصصي

الصحافة في الأساس شكل من أشكال سرد القصص. يتعلق الأمر بتحويل المعلومات والوقائع والشهادات إلى روايات تقدم المعلومات ويتردد صداها لدى الجمهور ويلهمه. يسمح لنا التواصل البشري والفهم العاطفي بالتواصل مع الأشخاص الذين نريد سرد قصصهم. يبني الصحفيون علاقات ثقة مع مصادرهم مع مرور الوقت، ونتيجة لذلك، يمكنهم الوصول إلى معلومات قد لا يحصلون عليها بطرق أخرى، وهو أمر لن يتمكن الذكاء الاصطناعي من القيام به في شكله الحالي. قد يستطيع الذكاء الاصطناعي أن يُنشئ محتوى أو أن يقلد أسلوب رواية بعض المشاهير، لكنه لا يزال يفتقر إلى القدرة على سرد قصة بطريقة دقيقة مع صدى عاطفي.

علاوة على ذلك، فإن التعبير البشري عن حواسهم الخمس له أهمية هائلة في سرد القصص. عندما نصف منطقة نزاع من خلال رائحة الدم أو الأشلاء، أو عندما نرى السعادة في الأشخاص المبتهجين في الاحتفالات، فإننا نشارك شيئًا لا يفهمه سوى البشر. السرد القصصي هو مهارة مخيلة مكتسبة تحول المعلومات إلى فهم والأخبار إلى معرفة. يصف خبير الصحافة الرقمية بول برادشو أدوات الذكاء الاصطناعي مثل ChatGPT بأنها "رواة غير موثوقين، وأولويتهم هي القصص المعقولة وليس الحقيقية" في إشارة إلى عيوب "الهلوسة" أو المعلومات المختلقة لدى برامج نماذج اللغات الكبيرة LLM.

الحدس وقدرة إجراء مقابلات متعمقة

أثناء إجراء مقابلات متعمقة، غالبًا ما يحتاج الصحفيون إلى طرح أسئلة متابعة أو تلقائية، فهم يستشعرون من خلال قراءة لغة الجسد توجه المقابلة، ويتخذون قرارتهم بشأن تعديل أسئلتهم ونهجهم وفقًا للإجابات. هناك طبقة إضافية لهذا الحدس والقدرة على فهم الموضوع؛ وهو القدرة

على فهم لغة الجسد المصبوغة بالثقافة المحلية. هذه القدرة على "قراءة الهواء" كما نسميها باللغة اليابانية، أو "جس النبض" باللهجة اللبنانية، هي حدس بشري بحت، وثروة قيمة في عملية الاتصال البشري. يمكن برمجة ذكاء اصطناعي متطور لقراءة نبض الإنسان حرفيًا وتحليل مدى راحة أو عدم راحة الشخص، لكن الحدس ليس شيئًا قادرًا عليه.

بينما ننتقل إلى عصر الذكاء الاصطناعي، ستظل صفاتنا البشرية ضرورية بشكل مستمر في الصحافة. إن الذكاء الاصطناعي لا يزال غير قادر على الشعور وتحمل المسؤولية واتخاذ القرارات الأخلاقية ووضع السياق والتدقيق وقراءة لغة الجسد ورواية القصص، وهي المهارات التي تشكل جوهر الصحافة كمهنة. إنما السباق الحقيقي اليوم هو بين البشر. أولئك الذين يتأقلمون بسرعة ويتعلمون كيفية استخدام العديد من أدوات الذكاء الاصطناعي المفيدة لمهنتهم سيختبرون الانتقال السلس إلى المرحلة التالية. لقد أثبت الصحفيون أنهم من بين الأوائل الذين تمكنوا من التغيّر والتكيّف في العصور السابقة، والآن سيحتاجون بشكل خاص إلى قدرات الذكاء الاصطناعي للمساعدة في تحديد المعلومات المضللة المتزايدة والأخبار المزيفة.

لم تضع الحكومات والمنظمات الدولية بعد قواعد الاستخدام الأخلاقي للمحتوى الذي تم إنشاؤه بواسطة الذكاء الاصطناعي؛ لذا فإن الأمر متروك لنا نحن الصحفيين لمواجهة المد الجديد بنزاهة أخلاقية والتفكير النقدي، ودعم قيم المساءلة، الصدق والإنصاف، ونحن نخطو نحو المشهد الإعلامي الجديد.

اتخاذ القرارات الأخلاقية ووضع السياق والتدقيق وقراءة لغة الجسد ورواية القصص، هي المهارات التي تشكل جوهر الصحافة كمهنة (غيتي).

أسلوب «فالراف» في الصحافة الاستقصائية.. «الواقع في الأسفل هناك»

عبد اللطيف حاج محمد

طيلة عقود حاول «فالراف» اختراق طبقات المجتمع في ألمانيا لكشف الفساد والانتهاكات الممنهجة. انتحل كل الهويات تقريبا: بائع، نازي لا يشق له غبار، بائع خبز... مدفوعا بغياب العدالة في المجتمع الألماني، طور فالراف أسلوب «الانتحال» رغم كل النقد المهني الحاد الذي ووجه به، وهو يبحث عن «الحقيقة في الأسفل هناك».

لم يكن التحول كبيرا. تم استبدال الملابس السوداء وحقيبة الكتف بقميص ملون رخيص، وسترة عاكسة. القليل من ظلال العيون الزرقاء ومسحوق الشفاه الوردية الفاترة، وفجأة أصبحت الصحفية المستقلة كيرستين فريدهولم عاملة التنظيف أنيتا لوندين.

التنكر لم يغير في مظهر كيرستين كثيراً، بدلاً من ذلك، أرادت التنكر لأنها كانت بحاجة إلى خلق تباين واضح مع نفسها وأن تكون قادرة على المشاركة في هذا الدور. "كان هذا التحول في الغالب من أجلي أنا، بالنسبة لأصحاب العمل، لا يهم ما كنت أرتديه، إنني كنت غير مرئية في عيونهم تقريبا" والنتيجة كانت كتابها "منزل جميل: الصحفية متنكرة في زي خادمة"، وهو شهادة من الحياة اليومية لعمال النظافة في السويد اليوم.

لما يزيد قليلاً عن ستة أشهر، قامت أنيتا لوندين (كيرستين فريدهولم) بتنظيف منازل العديد من الأشخاص الذين استجابوا لإعلانها في الصحف المبوبة في ستوكهولم عاصمة السويد. تعرضت للتحرش الجنسي وسوء المعاملة. تقول كريستين في مقدمة الكتاب: "حصلت على إجابات لأسئلة حول الأخلاق

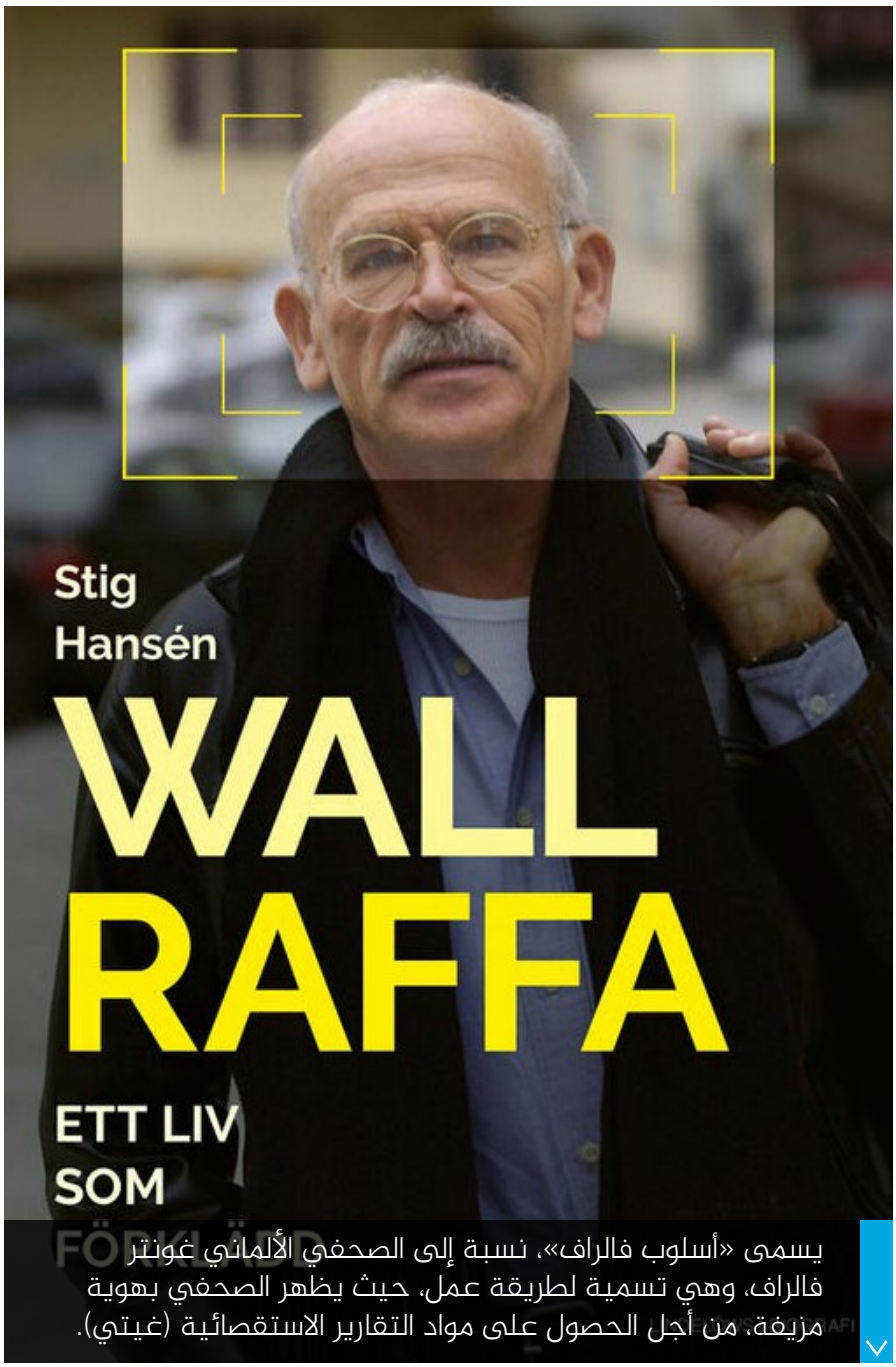

يسمى «أسلوب فالراف»، نسبة إلى الصحفي الألماني غونتر فالراف، وهي تسمية لطريقة عمل، حيث يظهر الصحفي بهوية مزيفة، من أجل الحصول على مواد التقارير الاستقصائية (غيتي).

الاجتماعية والأيديولوجية ونمط حياة أصحاب العمل، لم أكن لأتلقاها أبدًا إذا لم أشغل هذه الوظيفة بنفسي. حصلت على إجابات لأسئلة لم أفكر حتى في طرحها. أنا مقتنعة بأنني اقتربت من الواقع أكثر مما لو طرقت باب أصحاب العمل لأسألهم كيف يعاملون عاملة النظافة، كما تقول الأسلوب الذي استخدمته كريستين يسمى "أسلوب فالراف"، نسبة إلى الصحفي الألماني غونتر فالراف، وهي تسمية لطريقة عمل، حيث يظهر الصحفي بهوية مزيفة، من أجل الحصول على مواد التقارير الاستقصائية.

«حصلت على إجابات لأسئلة حول الأخلاق الاجتماعية والأيديولوجية ونمط حياة أصحاب العمل، لم أكن لأتلقاها أبدًا إذا لم أشغل هذه الوظيفة بنفسي. حصلت على إجابات لأسئلة لم أفكر حتى في طرحها. أنا مقتنعة بأنني اقتربت من الواقع أكثر مما لو طرقت باب أصحاب العمل لأسألهم كيف يعاملون عاملة النظافة».

فالراف الذي اشتهر بأسلوبه الجريء والمثير للجدل في إعداد التقارير الاستقصائية، وربما يجب أن يقال إنه الشخص الذي وضع هذه الطريقة في إعداد التقارير الاستقصائية الصحفية على الخريطة، كواحدة من أكثر الأساليب جرأة وإثارة للجدل في تاريخ الصحافة، عبر اختراقه الشجاع لمختلف طبقات المجتمع في ألمانيا لفضح الظلم والفساد وغياب العدالة.

في عام 1986 ولمدة عامين، عمل غونتر فالراف كـ"عامل زائر" تركي تحت اسم علي ليفنت. كان يعمل بشكل غير قانوني في موقع بناء، وخضع لاختبارات طبية لصالح شركات صناعة الأدوية، وتم جره إلى أعمال تهدد حياته في محطة للطاقة النووية. كل ذلك بهدف تحديد الشكل الذي يبدو عليه الواقع "في الأسفل هناك"..

كانت النتيجة كتابًا مرعبًا ومسليًا بشكل رهيب. بالتأكيد

ليس من المبالغة افتراض أن هذا الكتاب، أكثر من أي كتاب آخر، سيبدأ النقاش الضروري بشكل متزايد حول العلاقة مع العمال المهاجرين في ألمانيا. لم يبرز كتابه المظالم فحسب، بل أجبر الجمهور أيضًا على التساؤل عن ظروف عمل المهاجرين في ألمانيا. أثار نشر الكتاب نقاشات محتدمة وأدى إلى نقاشات سياسية بالإضافة إلى تحسينات في مجال حقوق العمال.(1)

كان فالراف أيضًا الصحفي "هانز إيسر" في صحيفة التابلويد الألمانية "Bild - بيلد"، الصادرة عن شركة Springerpressen (واحدة من أكبر المجموعات الإعلامية في أوروبا، مع وجود صحف مثل Bild und Die Welt ، تتمتع بالفعل بمكانة مهيمنة واضحة في سوق الصحف الألمانية - وهي الآن تستحوذ على شريحة كبيرة من سوق التلفزيون أيضًا) لفضح فساد الصحافة، وكشف الممارسات غير الأخلاقية المستخدمة في الصحف لإنتاج العناوين الرئيسية. أدى هذا الكتاب إلى نقاش عام واسع حول نزاهة الإعلام وأهمية أخلاقيات الصحافة.

في أواخر السبعينيات عندما كانت البرتغال تعج بالاضطرابات السياسية، قرر فالراف، المعروف بتحذير الجمهور، انتحال شخصية النازيين الجدد وكشف عن انقلاب عسكري يميني مخطط له في البرتغال. للحفاظ على التنكر والوصول إلى المشهد اليميني، تقمص فالراف هوية النازي الجديد من ألمانيا باسم مستعار، ليتمكن من

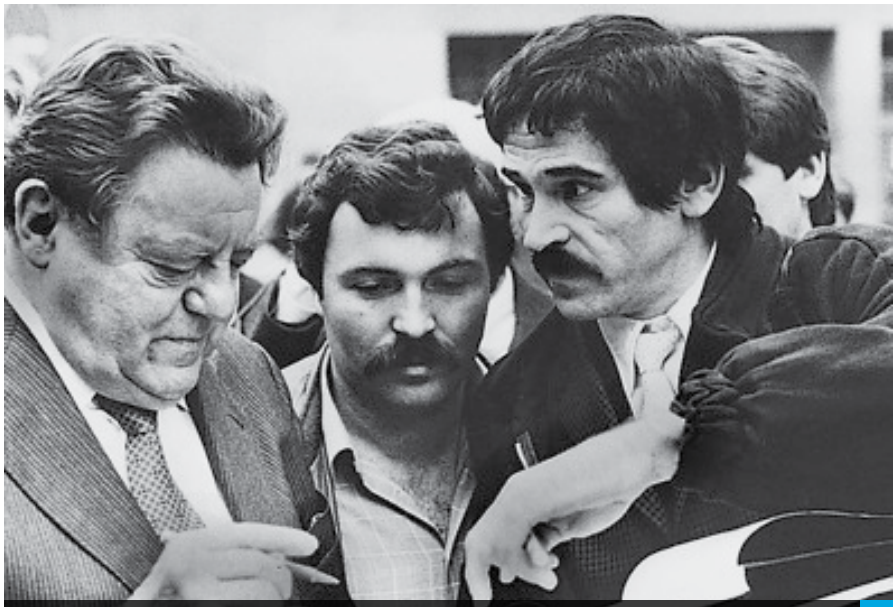

غونتر فالراف (إلى اليسار)، بصفته عامل زائر تركي، يطلب توقيعه من أحد خصومه الرئيسيين، زعيم الاتحاد المسيحي الاجتماعي المحافظ فرانز جوزيف شتراوس. تم التقاط الصورة في اجتماع USC في عام 1984.

كسب ثقة الجماعات اليمينية وقادتها. وقد شهد محادثات حول الانقلاب المخطط له وتلقى معلومات حول الأشخاص المعنيين ونواياهم والإجراءات المخطط لها.

"عندما كانت البرتغال تعج بالاضطرابات السياسية، قرر فالراف، المعروف بتحذير الجمهور، انتحال شخصية النازيين الجدد وكشف عن انقلاب عسكري يميني مخطط له في البرتغال. للحفاظ على التنكر والوصول إلى المشهد اليميني، تقمص فالراف هوية النازي الجديد من ألمانيا باسم مستعار."

كان تحقيق فالراف السري في البرتغال محفوفًا بالمخاطر، حيث كان دائمًا معرضًا لخطر الكشف عنه وربما الاعتقال. ومع ذلك، فإن تفانيه وتصميمه على كشف الحقيقة قاده إلى جمع أدلة مهمة ونشر النتائج التي توصل إليها لاحقًا في كتابه "البرتغال - الثورة المغدورة".

في السنوات الأخيرة، بدأ فالراف في التنكر مرة أخرى. لقد كشف كيف يتم خداع العملاء من قبل المسوقين عبر الهاتف، وعمل في مخبز لإظهار كيف تجبر سلسلة متاجر التجزئة "Lidl" موردیها على استغلال عمالهم.

لقد تنكر أيضًا في صورة راهب، متسكع، رجل أسود، بواب، تاجر أسلحة، مجنون ... كل ذلك لكشف قناع المجتمع. كانت لتقارير فالراف عواقب بعيدة المدى، سواء من حيث القوانين أو المواقف.

في "Uppdrag granskning" (المهمة: الاستقصاء) برنامج التحقيقات الاستقصائية على تلفزيون السويد، تحظى طريقة "فالراف" بتقدير كبير. ومع ذلك، فهي ليست طريقة مستخدمة كثيرًا. على الرغم من أن العديد من الأشخاص في الخارج لديهم رأي مفاده أن تحقيقات البرنامج غالبًا ما تصور بكاميرا خفية.

في عام 2016 قاموا بإعداد 45 حلقة. يقول نيلز هانسون، المحرر والناشر المسؤول، "استخدمنا فيها الكاميرا الخفية في ثلاث مناسبات فقط". نيلز هو الذي يتخذ القرارات في النهاية حول متى يجب استخدام الطريقة، بحيث يجب أن يكون هناك سوء سلوك خطير ولا يجب أن تكون هناك طريقة أخرى لإثبات ذلك غير استخدام الكاميرا الخفية.

لكن بالنسبة للآخرين، فإن أسلوب فالراف مشكوك فيه. كيف تستطيع فعل هذا؟ الكذب بشأن هويتك لتحصل على معلومات لم تكن ستحصل عليها بطريقة أخرى. هل يعتبر التجول بهوية مزورة جريمة؟ هل التنكر واستخدام هوية مضللة، حقًا هو أفضل طريقة للوصول إلى الحقيقة؟ أم أنه غير أخلاقي؟ هل يمكن اعتبار هذا تعديًا على ممتلكات وخصوصيات الغير؟

المؤلف والصحفي المستقل "ستيغ هانسن" هو أحد منتقدي هذا الأسلوب. منذ ما يقرب من 30 عامًا، كان هانسن يزور بانتظام غوتنر فالراف في كولونيا، ليتحدث بصراحة عن أدواره، عن صحته الجسدية والنفسية، ومستقبل الحرفة، وعن نماذج يحتذى بها، وعن معنى الحياة المقنعة وكيف يسترخي مع تنس الطاولة والشطرنج بعد كل تحقيق ينجزه. يتطرق أيضًا إلى القضايا الأخلاقية وكيف ينظر إلى حياته، وهو الذي كان على وشك الموت قبل أعوام بسبب عمله.

لقد كشف كيف يتم خداع العملاء من قبل المسوقين عبر الهاتف، وعمل في مخبز لإظهار كيف تجبر سلسلة متاجر التجزئة «Lidl» مورديها على استغلال عمالهم. لقد تنكر أيضًا في صورة راهب، متسكع، رجل أسود، بواب، تاجر أسلحة، مجنون لكشف قناع المجتمع.

يعرض الكتاب في البداية السنوات الأولى لفالراف والأحداث التي شكلته كصحفي. نحصل على نظرة ثاقبة عن شغفه بالعدالة وعدم رغبته في غض الطرف عن المشاكل المجتمعية في ألمانيا، واندفاعه للكشف عن الحقيقة، بغض النظر عن العواقب. يحكي فالراف أنه "يجب أن أثبت شيئًا ما لنفسي باستمرار. لقد بدأت في الذهاب إلى معالج نفسي. يصبح البعض حكماء عندما يتقدمون في السن، لكنني أنا الذي سأبلغ من العمر 80 عامًا قريبًا. ما زلت طفلاً".

يقدم لنا هانسن وصفًا مكتوبًا جيدًا ومفصلاً عن حياة فالراف ومهنته. تمكن من التقاط شغف فالراف بالعدالة وسعيه لفضح الظلم والفساد عبر الصحافة الاستقصائية، حيث يمنحنا الكتاب فهماً عميقاً لأساليب فالراف الشجاعة والثمن الذي دفعه لكشف الحقيقة.

باستخدام لغة صحفية محترفة، يقدم المؤلف سردًا موثوقًا وموضوعيًا لعمل فالراف. يحلل هانسن أيضًا التطور الدولي واستخدام "أسلوب فالراف" في إعداد التقارير الاستقصائية موضحا كيف ألهمت شجاعته والتزامه الصحفيين في جميع أنحاء العالم للتعمق أكثر وكشف المشاكل المجتمعية.

يتحدث فالراف بصراحة عن دوافعه، وكيف يختار أدواره، وعن الأحلام التي يحملها وعما يفعله بها لدرجة أنه غالبًا ما يكون على وشك أن يصبح شخصًا آخر. من الواضح أن المؤلف قد أجرى بحثًا قويًا وأجرى مقابلات مع مجموعة واسعة من المصادر لتقديم صورة كاملة قدر الإمكان عن شخصه وعمله. من خلال تقديم كل من النجاحات والتحديات، يُظهر الكتاب التأثير الحقيقي لعمل فالراف والمقاومة التي واجهها من السلطة وأصحاب المصلحة.

تتمثل إحدى نقاط القوة في الكتاب في البنية الواضحة

للكتابة وتدفقها. ينقل هانسن المعلومات بطريقة جذابة ومثيرة للاهتمام تحافظ على تفاعل القارئ وتجذب انتباهه من البداية إلى النهاية متجنبا أن يصبح تقنيًا جدًا أو ثقيلاً في لغته، وبدلاً من ذلك يتمكن من الحفاظ على التوازن بين التحليل المتعمق، ويقدم نظرة شاملة عن عمل فالراف، مع الحفاظ على أسلوب سرد جذاب، وإمكانية الوصول بالفكرة إلى النهاية بلغة بسيطة.

يتمثل أحد أكثر الجوانب الرائعة في عمل فالراف في قدرته على الاندماج في بيئات مختلفة والتصرف مثل الممارسين الطبيعيين للمهن التي استخدمها في التخفي. يستكشف هانسن منهجيته بعمق ويتحدث عن التحديات والمخاطر التي تأتي مع التنكر. عبر هذا النهج الشجاع تمكن من كشف الفساد وسوء المعاملة بطريقة لا يجرؤ عليها سوى عدد قليل من الصحفيين الآخرين.

يأخذنا الكتاب أيضًا في رحلة دولية حيث نكتسب نظرة ثاقبة حول الطريقة التي ألهمت بها طريقة فالراف للتحقيقات الاستقصائية الصحفيين في جميع أنحاء العالم. يفحص هانسن تطوير هذه الطريقة وأهميتها في مختلف البلدان والسياقات، إذ نرى أمثلة ملموسة ساهمت في تعزيز الوعي بالانتهاكات.

لفت فالراف الانتباه إلى دور الصحفي كوصي على المجتمع. أظهر أن مسؤولية الصحفي هي طرح أسئلة غير مريحة، وكشف حقائق غير معروفة لدى العامة، وأن يكون صوتًا لمن لا صوت لهم. لقد أدى عمله إلى زيادة الوعي بأهمية الصحافة الحرة والمستقلة وزاد من الضغط على الحكومات والشركات لتكون أكثر شفافية وخضوعًا للمساءلة. ثمة قوة بارزة أخرى للكتاب هو عرضه المنظم حيث يوجه هانسن القارئ عبر مراحل مختلفة من حياة فالراف المهنية ويقدم صورة شاملة لعمله وتأثيره. من خلال تسليط الضوء على كل من النجاحات والتحديات، يخلق الكتاب صورة واقعية لفالراف كصحفي معقد ومثير للجدل.

يعرض الكتاب في البداية السنوات الأولى لفالراف والأحداث التي شكلته كصحفي. نحصل على نظرة ثاقبة عن شغفه بالعدالة وعدم رغبته في غض الطرف عن المشاكل المجتمعية في ألمانيا، واندفاعه للكشف عن الحقيقة، بغض النظر عن العواقب.

لا يمكن قياس تأثير غونتر فالراف على الصحافة الاستقصائية فقط من خلال كتبه. لقد ألهمت أساليبه وتصميمه على كشف الحقيقة العديد من الصحفيين حول العالم. أظهر أن الصحافة الاستقصائية هي أداة قوية لكشف المظالم وفضح الممارسات الفاسدة وإحداث التغيير مسلطا الضوء على أهمية البحث السري وكيف يمكن استخدامه للتعمق في القضايا المعقدة وكشف الحقيقة المخفية.

كتاب "السويديون في تايلاند" الذي يتحدث عن الآلاف من الرجال السويديين الذين يسافرون كل عام إلى لؤلؤة جنوب شرق آسيا ليعيشوا أحلامهم الجنسية دون عواقب يوازيه الشكوى من استسلام السويد للحركة النسائية وانهيار سياسات الهجرة. ذهب يواكيم ميدين إلى باتايا وبوكيت، متبنياً هوية سائح جنسي. تسكع بحرية في الشوارع والنوادي وبيوت الدعارة، وشارك في الحفلات مع الرجال - بينما كان يسجل جميع المحادثات بميكروفون سري.

السمة المشتركة التي يجدها يواكيم بين السائحين الجنسيين هي التعاطف السياسي القوي مع حزب الديمقراطيين السويديين: فهم يعتقدون أن الوطن الأم على وشك الانهيار، وطن مثقل بالنسوية والتعددية الثقافية وهجرة المسلمين الذين يدمرون كل شيء، وأن المشروع الاجتماعي المحافظ / القومي اليميني بشكل عام يسعى إلى نوع من استعادة الأمة، وهو أيضًا استعادة للرجل والتسلسلات الهرمية التقليدية - ما يسمى بـ "الطبيعية". حتى أن ميدين التقى بعدد قليل ممن يعتبرون أنفسهم في المنفى السياسي في تايلاند. بعد صدور الكتاب تلقى

ميديـن الكثيـر مـن التهديـدات وحمـلات الكراهيـة، وعطـل الناس الغاضبيـن المحاضـرات وحفـلات التوقيـع فـي عمـوم السـويد، واتُهـم بإسـاءة ثقة الرجـال الذين تحـدث معهـم فـي تايلانـد. "أدركـت أنـه كان علـي أن أفعـل ذلـك لأقتـرب منهـم. كنـت أعلـم أننـي لـم أقصـد شـيطنتهم، هـؤلاء أنـاس عاديـون تمامًـا لديهـم آراء غيـر عاديـة وقويـة فـي بعـض الأحيـان. بعـض الرجـال الذيـن درسـتهم فـي تايلانـد أصبحـت قريبًـا منهـم بشـكل خـاص، وشـعرت بالأسـف الشـديد عليهـم فـي بعـض الأحيـان. خلـف كل هـذه البهرجة، كان الرجـال يعانـون مـن الوحـدة والوحـدة. لقـد جعلنـي ذلـك أرغـب فـي الكتابـة عنهـم أكثـر، كمـا يقـول يواكيـم مديـن فـي حديـث صحفـي سـابق مـع مجلة الصـحافة الاسـتقصائية فـي السـويد.

لـم يكـن فالـراف أول مـن اسـتخدم هـذه الطريقـة، لكـن هـو مـن صاغ هويتهـا، التـي خلقـت أسـلوب تأثيـر عميـق علـى مفهـوم الصحافـة الاسـتقصائية. لقـد رفع معاييـر البحث الاستـقصائي وأظهـر أن الصحافـة يمكـن أن تكـون سـلاحًا قويًا لتغييـر العالم. سـيظل تأثيـر عمـل فالـراف محسوسًـا فـي المسـتقبل، ممـا يسـاعد الصحافـة الاسـتقصائية علـى لعـب دور حيـوي فـي كشـف المظالـم وتعزيـز العدالـة.

تتمثل إحدى أكثر الجوانب الرائعة في عمل فالراف قدرته على الاندماج في بيئات مختلفة والتصرف مثل الممارسين الطبيعيين للمهن التي استخدمها في التخفي (غيتي).

معهد الجزيـرة للإعلام
ALJAZEERA MEDIA INSTITUTE